جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم **علم الاجتماع والانثروبولوجيا**
مدرسة الدكتورالية في الأنثروبولوجيا

اطروحة

لـــــنيـــــل شهادة **دكتوراه في العلوم**

في **أنثروبولوجيا**

النوع و مشروع الهجرة:

دراسة أنثروبولوجية للطلبة الجامعيين بمدينة وهران

من إعداد الطالب
خيراني نورالدين

الأستاذ المشرف
مولاي الحاج مراد

تشكيلة لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء
رئيسا	مالك شليح توفيق	أستاذ	جامعة وهران 2
مشرفا	مولاي الحاج مراد	أستاذ	جامعة وهران 2
مناقشا	بلوافي هوارية	أستاذة محاضرة – أ–	جامعة وهران 2
مناقشا	سعود طارق	أستاذ بحث	Crasc Oran
مناقشا	مشري فريدة	أستاذة	جامعة مستغانم
مناقشا	قباطي حفيظة	أستاذة	جامعة عين تموشنت

الموسم الجامعي
2026/2025

الجـــمهورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشعـــبية

وزارة التعلـيم العالي و البحـث العلـمي

المدرسة الدكتورالية في الأنثروبولوجيا



بالشراكة مع:

- جامعة السانيا – وهران (الجامعة المؤهلة)
- جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان
- جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم
- جامعة مولود معمري- تيزي وزو
- جامعة قسنطينة 2
- مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية

الموسم الجامعي :2026/2025

الإهداء

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى التي سهرت الليالي الطوال لأنام و جاعت لأشبع و تعبت لأرتاح إلى "أمي الحبيبة" و إلى الذي تحمل عناء تربيتي إلى "أبي العزيز" إلى "إخوتي و أخواتي"

خيراني نورالدين

كلمة شكر

كلمة شكر

نتقدم بالشكر و التقدير الخالص إلى معالي وزيرة التربية الوطنية سابقا الدكتورة "بن غبريط – رمعون نورية" المشرفة سابقا و التي لم تبخل علينا بتوجيهاته المنهجية القيمة أثناء إشرافها على الأطروحة، و إلى المشرف الدكتور "مولاي الحاج مراد" الذي كان دائما السند و الموجه و المشجع لنا ومساعدته التي أفادنا بها طوال مشوار عملنا هذا.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة المدرسة الدكتورالية في الأنثروبولوجيا على الجهود التي بذلوها من أجل تقديم لنا تكوينا أنثروبولوجيا.

كما أتقدم بالشكر و العرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة و مناقشة هذه الأطروحة.

و لا تفوتنا الفرصة كذلك لنشكر كل المبحوثين على التسهيلات و المساعدات أثناء قيامنا بالبحث الميداني و الذين لم يبخلوا عنا بمدنا بكل المعطيات التي أثرت هذا العمل.

إلى إدارة و باحثي المركز الوطني في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية (CRASC) بوهران و إلى المساعدة المقدمة من طرف كل من مركز الدراسات المغاربية في الجزائر (CEMA) بوهران و مركز التوثيق الاقتصادي و الاجتماعي (CDES) بوهران.

إلى كل هؤلاء أتقدم بفائق عبارات التقديم و الشكر.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

- الاهداء

- كلمة شكر

- مقدمة عامة:.....2

- الإشكالية.....8

- الفرضيات.....8

- أسباب اختيار الموضوع 9

- هدف من البحث.....9

- منهجية البحث.....10

- تحديد المفاهيم:.....13

الفصل الأول: الملامح السوسيو أنثروبولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: الإطار النظري لموضوع الهجرة

- تمهيد:.....24

1- مفهوم الهجرة و تصنيفاتها:.....25

1-1- مفهوم الهجرة.....25

1-2 - تصنيفات الهجرة..... 27

2- النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة:..... 30

2-1- النظرية الاقتصادية لظاهرة الهجرة.....30

2-2- النظرية الجغرافية لظاهرة الهجرة.....31

2-3- النظرية الأنثروبولوجية لظاهرة الهجرة.....31

2-4- نظرية شبكات الهجرة.....32

2-5- نظرية الوسطاء و الممرين.....33

3- لمحة تاريخية عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا:.....34

3-1- الهجرة الجزائرية قبل الحرب العالمية الأولى.....35

3-2- الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الأولى.....36

3-3- الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية.....39

3-3- الهجرة الجزائرية غداة الاستقلال.....41

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية: المداخل النظرية و المفاهيمية

1- مفهوم الهجرة الشرعية:.....44

1-1- مفهوم اللغوي 45

1-2 – مفهوم الاصطلاحي.....45

2- أسباب و عوامل ظاهرة الهجرة غير الشرعية :.....46

1-1- العوامل الاجتماعية و الاقتصادية.....46

1-2 – العوامل السياسية و الأمنية.....46

الفصل الثاني: التحليل السوسيولوجي لمقاربة النوع (الجندر)

- تمهيد:.....51

المبحث الأول: النوع الاجتماعي نحو محاولة لفهم سوسيولوجي

1- الإطار النظري لمقاربة النوع (الجندر):.....51

1-1- مفهوم النوع.....53

1-2- ظهور دراسات النوع.....55

2- الجندر عملية التشكل الاجتماعي:.....55

2-1- مفهوم التمثلات الجندرية.....55
2-2- مراحل التمثلات الجندرية.....57

2-3- العمليات التي تحدد التمثلات الجندرية.....56

3- استخدام مقاربات النوع الاجتماعي في دراسات التنمية:.....57

3-1- تطور النظر في إشكالية إسهام المرأة في عملية التنمية..... 58
2-3- إدراج النوع الاجتماعي في مخططات التنمية.....60

المبحث الثاني: النوع الاجتماعي و الفضاء العائلي

1- مكانة العائلة في الدراسات السوسيولوجية:.....61

2- تأثير الثقافة الأبوية في الفضاء العائلي:.....63

3- دور التنشئة الإجتماعية وبناء الذكورة والأنوثة:.....66

3-1- التنشئة الإجتماعية الذكورية وقيم الذكورة.....67

3-2- التنشئة الأنثوية وقيم الأنوثة.....69

الفصل الثالث: تمثلات الطلبة الجامعيين لمشروع الهجرة غير الشرعية

- تمهيد.....74

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية و الأدوار الجندرية

1- الهجرة غير الشرعية و سوسيولوجيا المخاطرة:.....75

1-1- في سوسيولوجيا المخاطرة.....75

1-1-1- تعريف المخاطرة.....75

1-1-2- المقاربات المفسرة في سوسيولوجيا المخاطرة.....78

2- مخاطر الهجرة غير الشرعية:.....80

1-2- الهجرة غير الشرعية و سلوك المخاطرة.....80
2-2- الهجرة غير الشرعية و ثقافة الخوف.....83

المبحث الثاني: النوع الاجتماعي و علاقته بالهجرة غير الشرعية من خلال تمثلات الطلبة الجامعيين

1- من هجرة ذكورية إلى هجرة أنثوية.....85

2- تأنيث الهجرة غير الشرعية:.....86

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية و بناء التمثلات الاجتماعية عن أوروبا

1- صورة أوروبا في مخيال الاجتماعي للطلبة الجامعيين.....88

2- التمثلات الاجتماعية لأوروبا: العمل و النجاح الاجتماعي.....90

3- التمثلات الاجتماعية لأوروبا: بين الإعجاب و المخاطرة.....91

4- الهجرة غير الشرعية و فكرة عدم العودة.....93

الخاتمة العامة.....97

المراجع.....100

الملاحق.....113

مقدمة عامة

مقدمـة :

ظلت دراسة ظاهرة الهجرة أساسية في البحث السوسيو- أنثروبولوجي حيث شغلت إهتمام مختلف الباحثين في العلوم الاجتماعية محاولين بذلك التوصل لمعرفة أفضل لهذه الظاهرة بشتى أشكالها و اتجاهاتها، و رغم ذلك ليست بالظاهرة الاجتماعية الجديدة، ولا نضيف شيئا بالقول إنها لقديمة قدم المجتمعات الإنسانية بإعتبارها ظاهرة إجتماعية لازمت الأفراد و الجماعات أثناء وجودهم و تنقلاتهم حاملين معهم ثقافتهم، قيمهم، معارفهم الاجتماعية و الثقافية، مغيرين بذلك مجتمعاتهم الأصلية و المجتمعات التي توجهوا إليها معا.

في أبسط تعريف لها، تتمثل الهجرة في الانتقال من فضاء اجتماعي من أجل الاستقرار في فضاء آخر. من جهة أخرى، تتضمن هذه الظاهرة الاجتماعية مسارات متعددة منها مؤقتة أو دائمة، إرادية أو قسرية، فجائية أو بطيئة، تلقائية أو منظمة، فردية أو إجتماعية، شرعية أو غير شرعية، إلخ.

منذ السنوات الأخيرة من القرن الماضي شكل موضوع الهجرة أحد أهم انشغالات المجتمعات الأوروبية الحديثة بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة باعتباره ضفة هجرية هامة بعد انتقاله من بلد مستقبل للهجرة من مختلف البلدان الأوروبية في الفترة الاستعمارية لتحول في فترة الستينيات لبلد وافد باتجاه نحو بلدان الإتحاد الأوروبي.

وضعت «الهجرات الحديثة (...) نوايا، خطابات و ممارسات الدول والجماعات المعنية على المحك»[1]، بحيث تفرض على الباحث دراستها في شموليتها، أي بوصفها "ظاهرة كلية" على حد تعبير عبد المالك صياد. و هذا ما جعلها ظاهرة واقعية و إعلامية من خلال معالجتها من مختلف جوانبها الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية والسياسية و هذا يدل على أن هذه الظاهرة ليست شأنا محليا بل تتعداه لمستوى العلاقات الدولية.

[1] - جربال، دحو، "مقدمة" في "الهجرة، الغربة، الحرقة"، ترجمة منتهى قبسي، *مجلة نقد للدراسات و النقد الاجتماعي*، العدد 27/26،خريف/شتاء، 2009، ص.5.

كلّ هذه العوامل جعلت الإهتمام بموضوع الهجرة عموما والهجرة غير الشرعية (الحرقة) على وجه الخصوص يتوسّع. ولكن قبل التطرق للحديث عن دراستنا الميدانية، لابدّ من الإشارة لأهم الدراسات الميدانية السابقة التي عالجت هذا الموضوع.

شكلت دراسة الهجرات في العالم الأنجلوساكسوني أحد الإسهامات الأساسية لمدرسة شيكاغو. و من بين تلك الدراسة ذلك العمل الميداني الذي قام به كل من "ويليم توماس" (W.I. Thomas) و "فلوريان زنانيكي" (F. Znanieck) "حول الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا" (Le paysan polonais en Europe et Amérique) (1918-1920) وهو يعدّ أهم عمل سوسيولوجي تم إنجازه في جامعة شيكاغو، حيث تناولت هذه الدراسة هجرة الفلاحين البولنديين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. لقد شكّلت التغيرات السوسيو-ثقافية مركز اهتمام الباحثين في هذه الدراسة، حيث ارتبطت هذه التغيرات بالخصائص الذهنية والأخلاقية وأنماط العيش للمهاجرين البولنديين عندما هاجروا من أريافهم إلى مدن بولونيا ثم إلى المدن الكبرى الأمريكية، وفي هذا السياق اهتمّ الباحثان أساسا بالقيم والإتجاهات باعتبارها مفاهيم مفتاحية لهذه الدراسة، فالقيم الإجتماعية تشير إلى قواعد السلوك المتبعة من طرف جماعة معيّنة ولها دلالة بالنّسبة إليهم، بينما يشير الإتجاه إلى عملية فردية شعورية تحدّد النشاطات الإجتماعية للفرد. لقد حاول الباحثان من خلال هذين المفهومين (القيم والإتجاهات) تطبيقها على هجرة الفلاحين البولنديين إلى المدن الأمريكية. ومن بين تقنيات البحث المستعملة في هذه الدراسة مجموعة من الوثائق التي كانت بحوزة هؤلاء المهاجرين تتمثل في سلسلة من الرسائل الخاصة (مذكرات، جرائد...إلخ) هذا بالإضافة إلى الإعتماد على دراسة السير«الحياة اليومية من خلال تاريخ طويل»[2] للمهاجرين البولنديين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

إلى جانب هذه الدراسة نجد الأبحاث الميدانية في المجتمع الجزائري حول ظاهرة الهجرة التي قام بها عبد المالك صياد (Abdelmalek, Sayad)، هذا الأخير الذي أخذ بعين

[2]- Thomas, W.I.., Znaniecki, F., *Le paysan polonais en Europe et en Amérique, Récit de vie d'un migrant*, Préface de Pierre Tripier, Une sociologie pragmatique, Paris, Ed Nathan, 1998, p.7.

الإعتبار في دراسته العلاقة الديناميكية بين الفضاء الأصلي وفضاء الإستقبال واعتماده على بعدين الزماني والمكاني ومختلف التمثلات الإجتماعية التي يحملها المهاجرون في وضعية الهجرة.[3] كما بين عبد المالك صياد "الإثنولوجي العضوي للهجرة الجزائرية" على حد تعبير بيار بورديو عن «مختلف المداخل كما تدل على ذلك أعماله (الأسرة، السياسة، الدين، إلخ)، كيف أن "وضع الهجرة" كاشف ليس فقط للبنيات داخل المجتمعات و ما بين المجتمعات، ولكن أيضا للبنيات الأكثر عمقا للاوعي الفردي و الجماعي. لقد امتد هذا العمل الهائل على مدى أربعين سنة مركبا بشكل صارم عمل المحقق الميداني والمنظر»[4].

و في هذا الصدد، حاولنا تبني إطار نظري مستمد من أعمال عبد المالك صياد[5] لتفادي إنتاج و إعادة إنتاج الخطاب المأساوي و الابتعاد عن التأويلات السياسية، بهدف تقديم معالجة موضوعية للظاهرة المدروسة.

كما تناولت بعض الدراسات إشكاليات تتعلق بتجربة الهجرة غير الشرعية في فرنسا من خلال التركيز على دراسة وضعية مهاجرين سريين جزائريين حيث قدمت الباحثة "ريم عثماني" من خلال رسال الدكتوراه عن الهجرة و المعنونة ب "تجربة الهجرة غير الشرعية في فرنسا: دراسة حالة مهاجرين سريين جزائريين" (2015)، انطلاقا من عمل ميداني في حي "بارباس" في باريس، كمنطقة عرقية و منطقة حضرية يرتادها بكثافة مجموعات من مهاجرين سريين جزائريين، باعتمادها على مقاربة كيفية، من خلال الاستعانة بتقنية مقابلات معمقة مع المبحوثين، الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 عاما، رجالا و نساءا، من جميع الفئات الاجتماعية و المهنية من خلال دراستها لتجارب الهجرة غير الشرعية، لعدد من مهاجرين سريين، بالإضافة لمعالجتها لمختلف الاستراتيجيات التي

---

[3]- Abdelmalek, Sayad., *L'immigration ou les paradoxes de l'altérité. 2- Les enfants illégitimes*, Paris, Editions Raisons d'Agir, 2006, p. 187.

[4] - Mohammedi, Sidi Mohammed (Coordination par)., *Abdelmalek Sayad, migrations et mondialisation*, Actes du Colloque international organisé au CRASC les 21 et 22 mai 2013, Oran, Editions CRASC, 2014, p.6.

[5] - و ذلك هذا الإطار برنامج تكوين في المدرسة الدكتورالية في الأنثروبولوجيا قمنا بمشاركة في ثلاثة ملتقيات تكوينية موسومة ب: الدورة السوسيولوجية للغربة – الهجرة عند عبد المالك صياد (1998-1933)، والتي قام بتنظيمها مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية بالتعاون مع المعهد الفرنسي بوهران، جمعية أصدقاء عبد المالك صياد وجمعية المحافظة على موقع لافيلات (La Villette) بفرنسا APSV خلال سنتي 2011-2012.

تم اتباعها من طرف هؤلاء المهاجرين في مجتمع الاستقبال و مختلف الصعوبات و المشاكل التي قاموا بمواجهتها، و في سياق دراستها اندماج المهاجرين السريين الجزائريين، ركزت على تحليل شبكات الهجرة كآليات مهيكلة للهجرة السرية و التي تلعب دور الفاعل المنظم و المدمج، حيث تناولت الروابط الاجتماعية التي تربط الفاعلين المهاجرين عبر الزمان و المكان ضمن شبكات الهجرة غير الشرعية، التي سمحت لها من فهم كيفية تقاطع الروابط الاجتماعية و تكيفها، في فضاء محدود و ضمن جدلية "الداخل الجماعاتي"[6]. يتعلق الأمر هنا بشكل جديد من الاندماج، يتمثل في الاندماج الجماعاتي، و الذي يتشكل أساسا من علاقات تضامن و تبادل، لضمان الاختفاء و البقاء في مجتمع الاستقبال.

كما يمكن الإشارة في سياق هذه الأبحاث، إلى مشروع البحث المؤسساتي تحت إشراف الباحث "مولاي الحاج مراد" المعنون ب "الهجرة الدولية في الجزائر في الفترة المعاصرة : حالة الهجرة السرية بالغرب الجزائري" (ديسمبر 2010)، و الذي تناول عدة جوانب منها: دراسة الظروف الثقافية و الاقتصادية و السياسية للهجرات في بلدان الأصلية و بلدان المستقبلة و دراسة الواقع المعاش للمهاجرين قبل الانتقال لبلدان المستقبلة إلى جانب التطرق للهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري نحو الغرب بالإضافة لدور شبكات المعلومات و تشكيل مشاريع الهجرة لدى الشباب.

و في سياق الأعمال الأكاديمية ساهمت الباحثة "كيم صبيحة" بعمل سوسيولوجي من خلال رسالة دكتوراه المعنونة ب "مشروع الهجرة عند الشباب الجزائري : دراسة سوسيولوجية عن الحراقات بإسبانيا و المقبلات بالجزائر"(2014-2013)، حاولت «فهم مشاريع الهجرة النسوية للشابات في إطار الهجرة النسوية في الجزائر من خلال تحليل

[6] - Otmani, Rim., *L'expérience migratoire illégale en France : le cas des migrants clandestins algériens*, Thèse de doctorat de sociologie, Paris, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales (EHESS), 2015, p. 44.

خصوصياتها و أيضا إبرازها من الجانب السياسي و الإقتصادي و الاجتماعي و الثقافي في الجزائر»[7].

كما قدمت الباحثة زيدان نعيمة بعمل أكاديمي من خلال رسالة دكتوراه المعنونة ب"هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا : دراسة ميدانية لظاهرة هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا فرنسا و إسبانيا نموذجا" (2014-2013)، سعت «لمحاولة فهم وتفسير بعض التعقيدات التي تخيم على ظاهرة هجرة النساء الجزائريات إلى أوروبا»[8].

كما قدم الباحث "حطاب حطاب" عمل ميداني من خلال أطروحة دكتوراه الموسومة ب "الجندر ما بين الهجرة و التنوع الثقافي: دراسة سوسيو – أنثروبولوجية بمنطقة تيارت"، من خلال دراسته للأدوار الجندرية لدى الجنسين في وضعية الهجرة و مختلف الاستراتيجيات في فضاءات اجتماعية متنوعة في ظل التنوع الثقافي، من بين النتائج المتوصل إليها أن "ظاهرة الهجرة متشبعة و متداخلة العوامل، إذ لا تمثل حركة انتشار في اتجاه واحد بل تعبر عن الكثير من المواقف و السلوكات"[9]، كما أظهر المهاجرين الجزائريين إلى ألمانيا مرونة و قابلية للتغير فيما يتعلق ببناء أسر و هذا ما سمح بوجود تنوع ثقافي بالمهجر.

يستهدف موضوع دراستنا، في البحث عن سيرورة تكوين المسارات الاجتماعية لمشروع الهجرة غير الشرعية لدى الطلبة الجامعيين، من خلال التطرق لدراسة كيفية تشكيل مشروع الهجرة انطلاقا من بروز الفكرة إلى غاية تنفيذها، و مختلف الصعوبات التي يتوقع أن يواجهونها، حيث تتضمن فكرة المشروع فكرة موجهة نحو الانجاز مع تحديد الأهداف، وتجنيد كل الوسائل الملائمة، و ذلك بأخذ بعين الاعتبار لعامل الزمن المحدد

7- كيم صبيحة، *مشروع الهجرة عند الشباب الجزائري : دراسة سوسيولوجية عن الحراقات بإسبانيا و المقبلات بالجزائر*، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران،2013-2014، ص.16.

[8] - زيدان نعيمة، *هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا : دراسة ميدانية لظاهرة هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا فرنسا و إسبانيا نموذجا*، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران،2013-2014، ص.15.

[9] - حطاب حطاب، *الجندر ما بين الهجرة و التنوع الثقافي: دراسة سوسيو – أنثروبولوجية بمنطقة تيارت*، أطروحة دكتوراه علوم في الأنثروبولوجيا، جامعة وهران 2،2022، ص.421.

للإنجاز، والمكان الذي يتجسد فيه هذا المشروع. إلى جانب البحث في التمثلات والممارسات التي يحملونها، بهدف بناء مشروع الحياة خاص بهم.

انبثق موضوع دراستنا من قلب العمل السابق[10] الذي اقتضى منا المواصلة والتجاوز في آن واحد فصار من الضروري إعادة النظر في إشكالية العلاقات الاجتماعية بين الجنسين في سياق المنظومة القيمية داخل الحياة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، عرفت الجامعات الجزائرية بصفة عامة و جامعة وهران بصفة خاصة، تغيرات اجتماعية و ثقافية عميقة خلال السنوات الأخيرة. و من بين مؤشرات هذه التحولات، ذلك التزايد المطرد للطلبة الجامعيين و خاصة من الجنس الأنثوي، حيث بلغت نسبة الإناث المسجلين في مختلف التخصصات في سنة 2018 إلى 65%، مقارنة بالعنصر الذكور الذي بلغت نسبة المسجلين في نفس السنة إلى 35%.[11] إلا أننا في دراستنا هذه، لا نركز على الناحية الكمية لعدد الطلبة الجامعيين، بقدر اهتمامنا على البحث في التمثلات و الممارسات التي يحملونها بهدف تجسيدها في مشاريعهم المستقبلية. و من بين هذه الأخيرة مشروع الهجرة الذين يهدفون من وراءه سواء التكوين بالخارج أو بحثا عن العمل الذي كانوا يفتقدونه في السابق. وفي هذا السياق فقد لاحظنا في ميدان الدراسة، مفارقة تتمثل في أنه على الرغم من امتلاك الطلبة الجامعيين على رأسمال ثقافي بحصولهم على شهادات جامعية، إلا أن لهم الرغبة في تجسيد مشروع الهجرة غير الشرعية، و بناء مشاريع الحياة الخاصة بهم. و في هذا الصدد، نحاول من خلال دراستنا في الكشف عن سيرورة تكوين المسارات الاجتماعية لمشروع الهجرة غير الشرعية لدى هؤلاء الطلبة الجامعيين هذا من جهة، و من جهة أخرى معرفة ما مدى دور الذي تلعبه مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة – الجامعة – علاقات الجوار- الشارع)، في بلورة مشروع الهجرة لدى الطلبة الجامعيين.

---

[10] - خيراني نورالدين، *العلاقات الاجتماعية بين الجنسين : هجرة العائلات التيارتية إلى سيدي البشير حي بضواحي ولاية وهران*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا، جامعة وهران، جوان 2012.

[11] - حاتم سماتي، محمود قندوز، إحصائيات عن الجامعة الجزائرية (1962-2018)، *مجلة مدارات لدراسات العلوم الاجتماعية*، المجلد 1، العدد 2، 2019، ص. 241.

يندرج عملنا ضمن هذا الانشغال لمحاولة دراسة بعض التغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية بين الجنسين للطلبة الجامعيين و هذا من خلال تركيزنا على دراسة التمثلات و الممارسات التي يحملونها لمشروع الهجرة غير الشرعية ومختلف المسارات الاجتماعية المكونة له. بالإضافة لدراسة دور بعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تشكيل هذا المشروع لدى هؤلاء الطلبة الجامعيين. و هذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي التمثلات و الممارسات المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية بين الجنسين فيما يتعلق بالطلبة الجامعيين لمشروع الهجرة و علاقتها بمشاريعهم المستقبلية؟

و من خلال هذا التساؤل الرئيسي تتفرع عنه بعض الأسئلة الثانوية :

كيف تؤثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تشكيل مشروع الهجرة لهؤلاء الطلبة الجامعيين؟

كيف تؤثر العلاقات الاجتماعية بين الجنسين في سيرورة المسارات الاجتماعية لمشروع الهجرة لدى هؤلاء الطلبة الجامعيين؟

ما مدى تأثير العلاقات الاجتماعية بين الجنسين في بناء مشروع الحياة الخاص بالطلبة الجامعيين؟

و استنادا للإشكالية المطروحة حاولنا معالجة الموضوع من خلال الاعتماد على عدد من الفرضيات التي تضم مسالك البحث للاقتراب من موضع الدراسة من أجل الوصول إلى بعض النتائج التي قد تثبت أو تنفي مسالك البحث هذه المتضمنة في الفرضيات التالية:

تؤثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية(الأسرة – الجامعة – علاقات الجوار- الشارع) في تشكيل مشروع الهجرة لهؤلاء الطلبة الجامعيين.

تؤثر العلاقات الاجتماعية بين الجنسين في سيرورة المسارات الاجتماعية لمشروع الهجرة لدى هؤلاء الطلبة الجامعيين.

تؤثر العلاقات الاجتماعية بين الجنسين في وضعية الهجرة في بناء مشروع الحياة الخاص بالطلبة الجامعيين.

دوافعنا لدراسة الموضوع راجعة لأسباب متعددة منها أسباب ذاتية و أخرى موضوعية. فمن الأسباب الموضوعية المحركة للقيام بهذا البحث طموحنا من خلال هذا الموضوع في إثراء مجال علم الاجتماع النوع الاجتماعي و ذلك من خلال دراسة العلاقات الاجتماعية بين الجنسين و هي الدراسة التي عرفت في السنوات الأخيرة تغيرات اجتماعية و ثقافية مست تمثلات و ممارسات الفاعليين الاجتماعيين في المجتمع الجزائري.

و من الأسباب الذاتية لاختيارنا لدراسة الموضوع و خاصة لاختيار المجال الجغرافي بجامعة وهران كون هذه الأخيرة من أقدم جامعات على مستوى الغرب الجزائري و مواكبتها لمختلف التغيرات الاجتماعية و الثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري مما أكسبها تقاليد ثرية في مختلف الممارسات العلمية و التقنية كما تستمد دراستنا شرعيتها العلميّة و العمليّة من مبررات ذاتية تتعلق بالتكوين الأكاديميّ في حقل الأنثروبولوجيا الذي يدفعنا إلى البحث في ظواهر اجتماعية حاولنا معالجتها من منظور سوسيوأنثروبولوجي بحثا عن معرفة موضوعية لها. بالإضافة إلى طابع الجوار لبحثنا و خاصة الجانب الميداني منه كوننا ننتمي إلى نفس الجامعة مما يسهل علينا نسبيا عملية الاتصال و المتابعة لمجتمع البحث و خلق العلاقة الضرورية للقيام بهذه الدراسة.

نحاول في هذا الصدد، أن نكشف عن المعاني والدلالات التي تنطوي عليها ممارسات وتمثلات المبحوثين، والتي لا يمكن الوصول إليها إلا بالتأويل والتفسير، « (...) وهكذا فإن مهمتنا المزدوجة هي الكشف عن البنى المفهومية الكامنة خلف أفعال الأشخاص الذين نهتم بدراستهم، أي "المقول" في الخطاب الاجتماعي، وفي بناء نظام للتحليل تبرز

إطاره المميزات المكونة لهذه البنى أي ما يتعلق بهم بوصفهم ما هم عليه أي تبرز إزاء المحددات الأخرى للسلوك البشري (...)»[12].

لم يتسنّ لنا اختيار موضوع البحث وتحديده، إلا من خلال قراءة أهم المراجع من منظور أنثروبولوجي وسوسيولوجي، باعتبارها عناصر بيبليوغرافية، من أجل إقامة علاقة الألفة (Familiarité) بموضوع الدراسة. بالإضافة إلى الاستفادة من مختلف نتائج الدراسات والتحقيقات الميدانية الاجتماعية والثقافية من بينها ما قام بها (Le CRASC)، بالإضافة لتلك التوجيهات من خلال المتابعة المنهجية من طرف عدد من الأساتذة أثناء الورشات المنهجية (Les ateliers méthodologiques) كونها سند موجه، ومشجع لنا، في تحديد الموضوع من أجل محاولة استنطاق الواقع المعاش ميدانيا.

منهجية البحث:

تستخدم العلوم الاجتماعية مجموعة من المناهج العلمية المختلفة لدراسة بعض الجوانب المتعلقة بالواقع الاجتماعي بهدف إنتاج المعرفة و يرجع استخدام أي نوع من هذه المناهج على حسب نوع البحث و إشكالية الدراسة المطروحة.

وفي هذا الصدد اعتمدنا في دراستنا على المقاربة السوسيو- أنثروبولوجية، باعتبارها تشمل دراسة متعددة الأبعاد لمعالجة الواقع الاجتماعي المعاش، وفي هذا الصّدد يقول عادل فوزي (Adel Faouzi) : «إذا كان الأمر كما يقول كوفمان (J.C Kaufmann) "باستطاعة الإنسان العادي أن يعلّمنا الكثير" فإنه يترتّب عن ذلك على المستوى المنهجي كثير من النتائج وبالخصوص تلك المتعلقة بممارسة ما يمكن ترجمته "التعاطف مع الآخرين (l'empathie) بمعنى تنمية إستعدادات تسمح باكتشاف "معرفة" إجتماعية يحملها الأفراد. ولا ينبغي إعتبار المعرفة العامية " لامعرفة "، ذلك لأنها تقدّم قيمة علم إجتماعية

[12] - كليفورد غيريز، *تأويل الثقافات: مقالات مختارة* ترجمة محمد بدوي مراجعة الأب بولس وهبة، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2009، ص.122.

معتبرة مادامت تنطلق من معرفة علمية أو تطبيقية تزيح الستار عن مصطلح وإستراتيجيات الفاعلين الإجتماعيين»[13]

ولكن قبل ذكر خصائص المبحوثين، وعرض مجريات البحث الميداني، الذي استغرق ستة أشهر، لا بد من الإشارة إلى مرحلة الدراسة الاستطلاعية.

إستغرقت الدراسة الاستطلاعية الأولى خمسة عشر يوما، سمحت لنا هذه المرحلة بتحديد عناصر مفتاحية (Les éléments clés) وأبعاد مهمة لدراستنا، وكذلك التعريف بمواصفات المبحوثين من كلا الجنسين، قمنا في هذه المرحلة، بإجراء مقابلات حرّة معهم وذلك من خلال التعريف بموضوعنا بشكل بسيط، من أجل إقامة علاقة الثقة والألفة (Familiarité) مع المبحوثين.

كما اعتمدنا أثناء دراستنا، على استخدام (Le journal d'enquête)، حيث لم نتردد في تسجيل كل المعطيات الميدانية المهمة لموضوعنا وكذلك بتسجيل الوقائع والأحداث (التاريخ- المكان).

فيما يتعلق بالمجال المكاني للدراسة، فقد أجريت الدراسة بكلية العلوم الاجتماعية لجامعة وهران 2 محمد بن أحمد. أما فيمام يخص مجتمع البحث، يتكون من الطلبة الجامعيين في كلية العلوم الاجتماعية لجامعة وهران 2 محمد بن أحمد. تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية، حيث تكونت من 25 طالب جامعي من كلا الجنسين من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران 2 محمد بن أحمد اشتملت على تخصص علم الاجتماع تراوحت أعمارهم من 19 إلى 23 سنة، أما المستوى التعليمي، فقد شمل على مستوى ليسانس[14].

---

[13] - عادل فوزي، " *علم الإجتماع الأنثروبولوجي* "، ترجمة العياشي عنصر، في عادل فوزي (تحت إدارة)، علم الإجتماع الأنثروبولوجي أو كيف نعيد تفكير المنهج؟، دفتر رقم 1-2001، وهران، منشورات CRASC ، 2000، ص. 21.

[14] - لمزيد من التفاصيل فيما يخص المواصفات الخاصة بالمبحوثين، أنظر الجدول الذي يوضح الخصائص العامة للمبحوثين في الملاحق.

لم نهدف من خلال دراستنا التركيز على الجانب الإحصائي الذي يتطلب التكميم والتمثيل بل سعينا من وراء فهم التمثلات و الممارسات التي يحملها الفاعليين الاجتماعيين. و ذلك من خلال اعتمدنا على بعض المقابلات غير الموجهة تضم 25 مقابلة مع الطلبة الجامعيين من كلا الجنسين. وهذا ما جعلنا نعتمد على الاقتراب الكيفي (L'approche qualitative) الذي يهدف لفهم ظاهرة ما من خلال التركيز على معنى الأقوال التي يجمعها الباحث أو السلوكات التي يلاحظها، يعتبر المنهج الكيفي «إستراتيجية في البحث، يستعمل تقنيات جمع وتحليل نوعية من أجل هدف، شرح وفهم السلوك الإنساني»[15].

يتطلب هذا المنظور الكيفي، استخدام الملاحظة المباشرة وهي «(...) نفسها تتضمن عملا ثلاثيا من التصور (Perception) وعملية تخزين في الذاكرة (Mémorisation) والتدوين (Notation) (...)»[16].

اعتمدنا على الملاحظة المباشرة، للوقوف عن قرب من مواقف وتصرفات المبحوثين أثناء قيامنا بملاحظة المبحوثين سجلنا مختلف حركاتهم وإشاراتهم وسلوكاتهم، المبحوثين.

كما اعتمدنا على المقابلة الموجهة، مع هؤلاء الطلبة الجامعيين، فهذه التقنية لها «القدرة على إنتاج المعطيات الكلامية»[17]، حيث يتم فيها تبادل حقيقي بين الباحث والمبحوث، هذا الأخير يعبر من خلال هذه التقنية عن إدراكات ومواقف المبحوثين.

تمت هذه المقابلات مع الطلبة الجامعية على مستوى جامعة وهرن في قاعات المطالعة بالمكتبة الجامعية. كما استغرقت مدة هذه المقابلات من ساعة إلى ساعة ونصف.

---

[15]- Mucchielli, Alex., *Les méthodes qualitatives*, Paris, P.U.F, 1991, p. 91.

[16] - Beaud, Stéphane., Weber, Florence., *Guide de l'enquête de terrain*, Paris, Ed La Découverte, 1997, p.139.

[17] - Blanchet, A., Gotman, A., *L'enquête et ses méthodes : l'entretien*, Paris, Ed Nathan Université, 1992, P.40.

تحديد المفاهيم:

تعدّ عملية تحديد المفاهيم من بين خطوات البحث الرئيسية في العلوم الإجتماعية. تتجلى المفاهيم في تلك التّصورات الذهنية لمجموعة متنوعة من الظواهر الإجتماعية التي نريد ملاحظتها. يعدّ «بناء المفاهيم بناء مجرد يستهدف تفسير ما هو واقعي. ولهذه الغاية فإنها لا تتناول كافة الجوانب في الواقع المعني، بل تتناول فقد ما يعبّر عمّا هو جوهري في هذا الواقع من وجهة نظر الباحث»[18]. ولهذا إرتأينا أنه من الضروري في بحثنا تحديد المفاهيم التالية:

مفهوم التمثلات الإجتماعية: Les représentations sociales

تلعب التمثلات الإجتماعية دورا أساسيا في ديناميكية العلاقات الإجتماعية، وفي ممارسات الفاعلين الإجتماعيين، والتي تتضمن مجموعة آرائهم، ومعتقداتهم ومعلوماتهم، والتي تتواجد بصورة دائمة في الواقع الإجتماعي. وبعبارة أخرى يمكن القول بـأن «التمثلات تسير مثل نظام لتأويل الواقع، يوجه علاقات الأفراد، في محيطهم الفيزيائي والإجتماعي، كما أنها تذهب لتحديد سلوكاتهم أو ممارساتهم»[19].

فهي حسب (Garugati .F) و (Mugny .G) «تسمح بتشكيل هوية إجتماعية، وشخصية، مبنية على تقدير الذات، أي متوقعة مع منظومة القيم والمعايير المحدّدة إجتماعيا وتاريخيا»[20]. تقدم التمثلات مظاهر الإدراكية النفسية والإجتماعية تتم من خلال التفاعل، إذ تمكننا من فهم لإدراك الواقع.

---

[18] - Raymond, Quivy., Luc van Campenhoudt, *Manuel de recherche en sciences sociales*, Paris, Ed Dunod, 1995, p. 120.

[19] - Abric, J-C., *Pratiques sociales et représentations*, Paris, P.U.F, 1994, p. 13.

[20] - Mugny .G., Carugati .F, *L'intelligence au pluriel : Les représentations sociales et l'intelligence et son développement*, Paris, Coussent, Del-Val, 1995, p. 183.

وفي هذا السياق، لا يمكننا أن ننسى الجهود التي قام بها موسكوفيسي (Moscovici S.) في إعادة إنتاجه لمفهوم التمثّل الإجتماعي، في علم النفس الإجتماعي، حيث اعتبر التمثلات الإجتماعية:«كيانات حقيقية تتحرك وتتلاقى، كما أنها تتبلور بدون إنقطاع لا تتوقف بواسطة الكلام، الحركة والتعارف في حياتنا اليومية»[21].

بينما عبر إميل دوركايم (E. Durkheim) عن هذا المفهوم بالوعي الفردي والوعي الإجتماعي (La conscience individuelle et la conscience collective)، وهذا ما يوضّحه في كتابه "تقسيم العمل الإجتماعي" من خلال تمييزه بين نوعين من التضامن: التضامن الآلي (Solidarité mécanique) وهو نمط من التنظيم الإجتماعي، يتميّز بالإندماج الجماعي القوي وهو مضبوط بالحياة الإجتماعية القبلية والعشائرية، فحسب إميل دوركايم هذا النمط من التضامن يميّز المجتمعات التقليدية. والنوع والثاني من التضامن هو التضامن العضوي (Solidarité organique) وهو نوع من التضامن الناتج عن تقسيم العمل، فالتّخصص يؤدّي إلى التنسيق بين مختلف الوظائف، وهذا النمط من التضامن يسود المجتمعات الحديثة.

وفي هذا الصدد ترى جودلي (D. Jodelet) : «إن التمثلات هي شكل من أشكال المعرفة المنتجة إجتماعيا، تستهدف غاية عملية، وتسعى إلى بناء واقع مشترك لمجموعة إجتماعية»[22].

تدل التمثلات على قيمة مشتركة لدى جميع أعضاء الجماعة، وتعكس التصورات تاريخ الجماعة، كما تعبر عن المشاعر الجماعية، والأفكار التي تزود الجماعة بوحدتها، وصفتها الفريدة، وبذلك تعتبر عاملا مهما يساهم في تضامن المجتمع. فالتمثلات الإجتماعية هي في تغير مستمر يكتسبها الفرد من خلال حياته اليومية التي ينتج عنها، والتمثلات على هذا الأساس في حركية دائمة من خلال التفاعل بين الأفراد والجماعات.

---

[21] - Cite par Hewstone, M., *Représentations sociales et causalités*, In Jodelet .D, les représentations sociales, Op. cit, p. 261.

[22] - Jodelet, D., *Les représentations sociales*, Paris, P.U.F, 1989, p. 36.

مفهوم التغيّر الإجتماعي: Le changement Social

يعتبر التغيّر الإجتماعي من أهم مواضيع الدراسة في الأنثربولوجيا وعلم الإجتماع. لقد نشأ هذا المفهوم، كمحاولة لتجاوز مفهوم التقدم الخطي، والزمان الدائري، في إتجاه رصد إيجابي لتحولات التنظيم الإجتماعي من خلال الوظائف والأدوار الإجتماعية، أثناء فترة زمنية محدّدة. وبذلك تظهر التغيرات الإجتماعية «منتوجات لمخطط ميكروسوسيولوجي تتم في تفاعلات بين أعوان معيّنين»[23]. فالتغيّر الإجتماعي، كما يعرّفه (Guy Rocher) هو:«كل تحول ملاحظ في الزمان يلحق بطريقة لا تكون عابرة بنية وسيرورة النظام الإجتماعي لمعرفة ما يعدّل أو يحوّل مجرى تاريخها»[24] .

تتحكم في عملية التغيّر الإجتماعي، مجموعة من العوامل المحدّدة تتمثل في عامل الزمن (Le temps)، حيث يشير التغيّر الإجتماعي لمجموعة من العمليات المتتابعة عبر الزمن، و التي تنتج أشكالا من الإختلاف يؤدي إلى تغيّر البناء الإجتماعي، بالإضافة إلى عامل الديمومة (Durabilité) حيث أنّ التغيّر الإجتماعي مرتبط بتغيرات مستمرة بصورة دائمة، وجماعية (Collective) مرتبطة بمجموع أفراد المجتمع. وفي هذا الصدد يعتبر (G. Balandier) أنّه أراد«أن ينشر الفكرة التي تقول إنّ كل المجتمعات هي في سيرورة متواصلة وهي تنتج نفسها بشكل ثابت وأن لا شيء إنتهى فيها، وأن التاريخ هو الإسم الذي نعطيه لهذا الصراع ضد عدم الإكتمال»[25].

يؤكد (G. Balandier) على الإقتراب الديناميكي في دراسته للتغيّر الإجتماعي، حيث لا يمكن فهمه إلا من خلال عملية ديناميكية مزدوجة تحدث داخل المجتمع، حيث تحدث

---

[23] - Menderas, H., Forsé, M., *Le changement social : Tendances et paradigmes*, Paris, Armand Colin, 1983, p.127.

[24] - Guy, Rocher., *Introduction à la sociologie, 3- changement social*, Ed H.M.H, 1968, p.22.

[25] - جان فرانسوا دوتيه، معجم *العلوم الإنسانية*، ترجمة: جورج كتورة، بيروت، كلمة ومجد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص.134.

تغيرات وتبدلات قد تكون نابعة من ديناميكية داخلية (Dynamique dedans) أي تحدّدها أسباب داخلية في نظام إجتماعي معين، وقد تكون ناتجة عن ديناميكية خارجية (Dynamique dehors). وفي هذا الصّدد يقول (G. Balandier):«ليست المجتمعات أبدا كما تبدو في الظاهر أو كما نرغب أن تكون لها، أنها تعبر عن نفسها في مستويين على الأقل سطحي يمثل البنيات " الرسمية " إذا صح التعبير، والآخر عميق يؤمن منفذا للعلاقات الحقة الأساسية وللممارسات الكاشفة لديناميكية النسق الإجتماعي»[26].

مفهوم النوع (الجندر) (Genre):

تعد دراسة النوع من المجالات الرئيسية في الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية، حيث ترجع الإرهاصات الأولى لهذا المفهوم في أوروبا المعاصرة، إلاّ أن ظهوره جاء متأخرا، إذ استخدم هذا المفهوم في مطلع السبعينيات من القرن العشرين من طرف "آن أوكلي" (Ann Oakly) في كتابها (Sex, Gender and Society) (1972)، قامت فيه «بقطيعة مع الرؤية التي تركزّ على الإختلافات البيولوجية للسلوكات بين الجنسين[27]». و بعبارة أخرى تشكل العلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين ذلك المنتوج الثقافي و الاجتماعي الذي يتجاوز التصنيف الجنسي، و في هذا الصّدد يرى (Joan. W. Scott) بأن: «(...) النوع (Genre) يزوّدنا بوسيلة تختبر أشكال معيّنة تأخذ بعين الاعتبار التنظيم الإجتماعي في الإختلاف الجنسي (...)[28]».

يشير مفهوم النوع إلى الجوانب الاجتماعية و الثقافية للأدوار و الوظائف لكل من الرجال و النساء و التي يمكن تغييرها بحسب الظروف الاجتماعية و الثقافية للمجتمع، وذلك في مقابل الجنس الذي يشير غلى الجوانب البيولوجية بين الذكور و الإناث. يأخذ مفهوم النوع دلالة إجتماعية و ثقافية، ذلك لأننا نولد ذكورا و إناثا و نصبح رجالا و نساء من خلال المراكز و المكانات الاجتماعية و الثقافية السائدة في المجتمع و المرتبطة

[26] - Balandier, G., *Sens et puissances : les dynamiques sociales*, Paris, P.U.F, 1971, p.7.
[27] - Dominique, Fougeyrollas- Schwibel., et el, (Sous la direction), *Le genre comme catégorie d'analyse, Sociologie, Histoire, Littérature*, Paris, Ed. L'Harmattan, 2003, p.15.
[28] - Joan. W. Scott, « *Le genre : une catégorie d'analyse toujours utile ?* », (Traduit de l'Anglais par Nicole G. Albert). In revue Diogène, N° 225, Janvier-Mars, 2009, p.8.

بأعضاء كل جنس، و هذا التمييز في النوع هو الذي يحدّد السلوك الإجتماعي من خلال المراكز والمكانات النوعية التي تسيطر على كيفية التعامل مع الجنس الآخر و ذلك من منطق المفاهيم الثنائية للرجولة و الأنوثة الذي يفصل بين الرجال و النساء، كلّ منهما في مقابل الآخر.

يستند مفهوم النوع على علاقة إجتماعية[29]، حيث أنّ كلّ ما يفعله الرجال و النساء من حيث تمثلاتهم و ممارساتهم باستثناء وظائفهم البيولوجية هي من إنتاج المجتمع و ثقافته و بذلك يصبح مفهوم النوع أداة من أدوات ضبط السلوك المقبول إجتماعيا للجنسين.

يأخذ مفهوم النوع بعد و إهتماما بحثيا أدق عندما يتعلق الأمر بالخصائص الإجتماعية و الثقافية المنبثقة من خلال سيرورة التنشئة الاجتماعية التي تحدّد الأدوار والمكانات لكلّ جنس على حدة داخل النظام الإجتماعي. يكشف لنا مفهوم النوع عن علاقات السلطة و السيطرة التي يتمتع بها الجنسين و التي تأخذ علاقة معقّدة و متداخلة و التي تقوم على طابع ديناميكي من خلال الصراع و التناقض بين مصالحهما.

و بذلك تعتبر تمثلات الذكورة و الأنوثة من قبل أفراد المجتمع و ما ينتج عن ذلك من مواقف و اتّجاهات مؤشرا هاما في معرفة الأسس التي تبني عليها تلك المواقف و ما ينجرّ عنها من علاقات إجتماعية ما بين الجنسين.

و بذلك تشكل مقاربة النوع «كأداة تحليلية مركزية في كل الدراسات التي تتضمن دور النساء في التنمية[30]». كما يمثل أداة إجرائية تسمح لنا بتحليل العلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين، كما يعتبر وسيلة فعالة لفهم بنية المجتمع و تنظيمه الإجتماعي و الثقافي.

مفهوم الهجرة:

[29] - Marie-Claude, Hurting., Michèle, Kail., Hélène, Rouch., (Sous la direction), *Sexe et genre. De la hiérarchie entre les sexes*, Paris, Ed. CNRS, 2002-2003, p.59.
[30] - Remaoun-Benghabrit, N et Benzenine, B (Coordonné par)., *Les Femmes Africaines à l'épreuve du développement*, Oran, Editions CRASC, 2012, p.6.

تعتبر الهجرة من أهم الظواهر الاجتماعية التي عنيت بالدراسة و البحث باعتبارها من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني، حيث تعرف بأنها حركة الانتقال التي يقوم بها الإنسان من مكان إلى آخر من أجل البحث عن حال أفضل اجتماعيا و اقتصاديا. كما تعد الهجرة «نوعا من الحراك بين وحدة جغرافية و أخرى متضمنة التغير لمحل الإقامة[31]». وبذلك فمفهوم الهجرة يتضمن أبعادا مختلفة تتعلق بتغيير مكان الإقامة و المدة الزمنية التي تستغرقها الهجرة، مرتبطة على تفكير مسبق من قبل المهاجر لمجموعة من الأهداف والغايات التي يهدف إلى بلوغها. فتفسير ظاهرة الهجرة «لا يتوقف على القوى الطاردة، ولكن أيضا على القوى الجاذبة التي تؤدي إلى المكوث (...) و هذا يعنى منح المزيد من الإهتمام، و بدرجة أكثر للأنماط العائلية، و نظم القرابة، و النظم الإجتماعية، و الهياكل الاجتماعية بوجه عام[32]».

و تنقسم الهجرة من حيث الاستمرار و الدوام إلى نوعين: الهجرة الدائمة و الهجرة المؤقتة. كما تأخذ من حيث اتجاهاتها شكلين: الهجرة الداخلية و الهجرة الخارجية بنوعيها الشرعية (الهجرة القانونية) و الهجرة غير الشرعية ("*الحرقة*").

و يقابل كلمة الهجرة في اللغة العربية ثلاثة مصطلحات في اللغة الفرنسية و هي: (Immigration, Emigration, Migration)، فالبحث في دلالات هذه المصطلحات يفيدنا في فهم أفضل للظاهرة،« فمفهوم (Immigration): يعنى الدخول إلى بلد خارجي من أجل البقاء فيه. و يشيع استخدامها في الدول المستقبلة للمهاجرين، و تثير مواضيع تتعلق بالإسهام في النشاط الاقتصادي للمهاجرين في هذه البلاد، و المشكلات المترتبة عن تواجدهم على أراضيها، هنا تبرز رؤية الدولة المستقبلة. أما مفهوم (Emigration): فيعنى فعل الهجرة أو مجموع المهاجرين، و يشيع استخدامها في البلدان الأصلية للمهاجرين، حيث تتجلى رؤية الدولة الأصلية. بينما يشير مفهوم (Migration): الحركة الدائمة للناس على

---

[31] - أحمد الربايعة، *دراسات في نظرية الهجرة و مشكلاتها الاجتماعية و الثقافية*، عمان، دار الثقافة و الفنون، 1978، ص.12.

[32] - جواكين آرانجو، *"تفسير الهجرة: المداخل المفاهيمية و النظرية"* ، ترجمة: درية الكرار، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 165، سبتمبر، 2000، ص. 65.

نحو ما عبر الحدود الاجتماعية. يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى الهجرة العادية التي ينتقل فيها الناس بين البلدان المختلفة. هنا تظهر رؤية العالمية (الأممية)» [33].

مفهوم مشروع الحياة (Projet de vie):

يتميز مشروع الحياة باعتباره خاصية بشرية و بكونه جزءا من شخصية الفرد حيث يرتبط بكينونته ووجوده في الحياة، و ذلك بما تحمله من طموحاته و رغباته و تطلعاته نحو المستقبل.

و بذلك يظهر« المشروع نتيجة لما يواجه الشخص في الوقت الراهن من تحديات تتطلب منه القدرة على انجاز الكثير من الأعمال في القليل من الوقت، أفضل وسيلة لمواجهة تعقد الحياة و حل الكثير من المشاكل في آن واحد بفضل التخطيط القائم على تحديد الوضع الحالي للهدف الذي يرغب في تحقيقه، و تحديد الوسائل و الإمكانيات التي نستخدمها من أجل الوصول إليه[34]».

يتطلب مشروع الحياة مجموعة من المهارات المعرفية و المنهجية، كبناء الأهداف و تحديد البعدين الزماني و المكاني التي يتجسد فيهما المشروع، و التخطيط لها عبر إستعمال كل الوسائل و الإمكانيات الضرورية لإنجازه، و في النهاية إتخاذ القرار الذي يحتاج بدوره إلى مهارات و كفاءات مرتبطة بمختلف التجارب الشخصية للفرد. يهدف المشروع إلى إقامة علاقة ديناميكية بين الغايات و الأهداف التي يراد بلوغها وفق طريقة منهجية محددة وتنظيم الوسائل و الشروط الملائمة لها.

---

[33] - بوبكر جيملي، "حرقة "الحرقة" مساهمة في فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية "، في كمال فيلالي (تحت إشراف)، *الهجرة، الحراك و النفي و آثارهم على الصعيد الثقافي و اللغوي*، مخبر الدراسات و الأبحاث حول الرحلة و الهجرة، جامعة قسنطينة، مطبوعات الملتقيات السنوية (5)، جوان 2010، ص.116.

[34] - مقدم خديجة، *مشروع الحياة عند المراهقين الجانحين: دراسة بمركزي إعادة التربية بنين و بنات بوهران*، قسنطينة، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، 2014، ص.37.

و بعبارة أخرى فالمشروع يتضمن الفكرة، التصور و الإنجاز. يتعلق مشروع الحياة بالتمثلات التي يبنيها الفرد حول مستقبله لمجالات مختلفة من الحياة كالمشروع الدراسي والمهني و الزواجي، و في هذا السياق، « تساهم العائلة في تفعيل مشاريع الأفراد[35]».

[35] - إيمان مرابط، "الجامعة و التنمية: طالبات و مشاريع مستقبلية"، *مجلة إنسانيات*، عدد مزدوج 29-30، جويلية-ديسمبر، 2005، ص.93.

الفصل الأول

الملامح السوسيو-أنثروبولوجية لظاهرة الهجرة

- تمهيد

المبحث الأول الإطار النظري لموضوع الهجرة

1- مفهوم الهجرة و تصنيفاتها:

1-1- مفهوم الهجرة

1-2 - تصنيفات الهجرة

2- النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة:

2-1- النظرية الاقتصادية لظاهرة الهجرة

2-2- النظرية الجغرافية لظاهرة الهجرة

2-3- النظرية الأنثروبولوجية لظاهرة الهجرة

2-4- نظرية شبكات الهجرة

2-5- نظرية الوسطاء و الممرين

3- لمحة تاريخية عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا:

3-1- الهجرة الجزائرية قبل الحرب العالمية الأولى

3-2- الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الأولى

3-3- الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية

3-3- الهجرة الجزائرية غداة الاستقلال

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية: المداخل النظرية و المفاهيمية

1- مفهوم الهجرة الشرعية

1-1- مفهوم اللغوي

2-1 – مفهوم الاصطلاحي

2- أسباب و عوامل ظاهرة الهجرة غير الشرعية

1-1- العوامل الاجتماعية و الاقتصادية

2-1 – العوامل السياسية و الأمنية

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل، في المبحث الأول للتطرق للإطار النظري للهجرة من خلال دراسة ظاهرة الهجرة من خلال التعاريف المقدمة لها من قبل الباحثين المهتمين بدراستها، و أيضا عرض بعض المراحل التاريخية لتطور الهجرة الجزائرية، بالإضافة إلى محاولة تحديد العوامل المحددة للهجرة، و التي تتحكم فيها، حيث تعد من العناصر الأساسية التي تؤدي إلى نشأتها، إلى جانب التطرق لبعض المقاربات المفسرة لظاهرة الهجرة. بينما نتناول في المبحث الثاني لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال دراسة و تحليل مختلف المفاهيم المحددة لهذه الظاهرة، إلى جانب محاولة التعرف على أهم الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

1- مفهوم الهجرة و تصنيفاتها:

1-1- مفهوم الهجرة:

شكلت الهجرة ظاهرة مجتمعية بارزة في مختلف المجتمعات الإنسانية. و بذلك أصبحت «مشكلة الهجرة من اهتمامات العصر، و قد غذت موضوعا اجتماعيا قبل أن تكون موضوعا للعلوم الاجتماعية[36]». و ذلك من خلال توسعها مجاليا و فئويا، و في مصادرها ومقاصدها، حيث صارت تشمل فئات اجتماعية واسعة يحتويها المجتمع الأصلي، تتوجه نحو المجتمع المستقبل.

لاشك أن أي مفهوم أو تعريف محدد و شامل لظاهرة الهجرة، و الذي عرفتها تقريبا كل المجتمعات البشرية ليس بالأمر البسيط، و هذا راجع إلى تعدد جوانب الظاهرة، مما يجعل أن كل تعريف سيركز على جانب دون الآخر من ناحية، و من ناحية أخرى، يتقاطع هذا مفهوم مع مختلف الأبعاد الاجتماعية و الثقافية المكونة لكل مجتمع، و من هنا ينشأ الاختلاف في البحث و الدراسة أثناء تناول ظاهرة الهجرة. تعد هذه الأخيرة جزءا من الأجزاء الأساسية لوجود المجتمع.

1-1-1- التعريف اللغوي:

الهجرة لغة تأتي بمعان متعددة، بحسب السياق الذي وردت فيه و الصيغ التي أتت بها، و هي من مادة (هجر). هجر: يهجر، هجرا، هجرانا: صرمه، قطعه، ضد وصله، تركه و أعرض عنه. الهجرة: الخروج من أرض إلى أخرى[37].

1-1-2- التعريف الإصطلاحي:

من الصعب إعطاء تعريف محدد و موحد للهجرة، و هذا راجع إلى تعدد جوانب الظاهرة مما يجعل كل تعريف سيركز على جانب دون آخر، زيادة على هذا فإن ظاهرة

---

[36] - العرفاوي حسان، "حوار مع عبد المالك صياد"، *مجلة العالم العربي في البحث العلمي*، العدد 6، ربيع-صيف، 1996، ص.40.

[37] - لويس معلوف، *المنجد في اللغة و الأدب و العلوم*، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1960، ص.885.

الهجرة عرفت تطورات كثيرة خصوصا في هذا القرن، مما ينتج عنه أن التعاريف بحد ذاتها تتطور و تتعدد عبر الزمن. و بذلك تتفق كل التعاريف على أن الهجرة هي:

- ❖ انتقال الناس من وطنهم إلى بلد آخر بقصد الإقامة فيه[38].
- ❖ انتقال فرد أو مجموعة بشرية معينة من إطار جغرافي إلى آخر، من بلد إلى آخر أو من قارة إلى أخرى[39].

و بذلك تعرف الهجرة على أنها عملية انتقال أو تحول فيزيقي لفرد أو لجماعة، من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى. و قد تتم هذه العملية، بإرادة هؤلاء الأشخاص أو بغير إرادتهم، و ذلك نتيجة لتأثير عوامل اجتماعية و اقتصادية معينة. شكلت هذه الأخيرة «محركا أساسيا لبعض الهجرات التاريخية، حيث كان السعي وراء المال واكتشاف الأراضي و الثروات الجديدة هدفا للهجرات الأولى[40]». و بعبارة أخرى، فالهجرة حركة الانتقال التي يقوم بها الإنسان من مكان إلى آخر، بحثا عن وضع اجتماعي و اقتصادي أفضل. و ذلك بعرض الاستقرار فيه، على نحو دائم أو مؤقت.

وفي هذا السياق، فقد امتدت جذور الهجرة إلى عمق التاريخ، حيث لعبت دورا هاما في الاتصال بين المجموعات البشرية المختلفة. و عند الإشارة إلى مفهوم الهجرة، لابد أن نشير إلى أن البعض فرق بين الهجرة الحديثة و الهجرة البدائية فرأى «أن الهجرة البدائية على أنها تنقلات كانت تتم في شكل تنقلات جماعية بين القبائل القديمة، التي كانت تتحرك من موطنها تحت عوامل طرد ترتبط بالطبيعة (...) عجز الإنسان عن الصمود في وجه القوى المادية و البشرية، و عدم قدرته على التحكم فيها (...) و لم يكن أمامه سوى الهروب منها، و النزوح من موطنه (...) و بذلك تتميز الهجرة البدائية عن الهجرة الحديثة، في أن الأولى كانت تتم في شكل جماعي، في حين أن الثانية في شكل فردي غالبا[41]».

---

[38] - أحمد زكي بدوي، *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*، بيروت، مكتبة لبنان، 1986، ص.130.

[39] - فريدريك معتوق، *معجم العلوم الاجتماعية*، بيروت، أكاديميا، الطبعة الأولى، 1993، ص.233-234.

[40] - قباطي حفيظة، "المهاجر الجزائري من فاعل اقتصادي إلى مهاجر غير شرعي مسارات حراقة الغزوات أنموذجا"، *مجلة الواحات للبحوث و الدراسات*، العدد 16، 2012، ص.183.

[41] - عبد الله عبد الغني غانم، *المهاجرون: دراسة سوسيو - أنثروبولوجية*، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، 2002، ص.15.

و لما كانت الهجرة تعنى الارتحال و الانتقال الفيزيقي للأفراد و الجماعات من مكان إقامة دائمة إلى منطقة أخرى، لمدة قد تطول أو تقصر. فهي ليست مجرد انتقال فيزيقي، لكنها تعنى الانفصال عن جميع الروابط الاجتماعية من ناحية، و توزيع العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية أخرى. و بالتالي فهي مصدر للتغيرات التي تمس البنى الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للمجتمع، ومن هنا ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة للتغيّر الاجتماعي.

1-2- تصنيفات الهجرة:

إن إعطاء فهم عميق لظاهرة الهجرة يقتضي من الباحث تناول بعض تصنيفات لأنواع الهجرات و التي تتعدد باختلاف جوانبها الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى معالجة الدوافع التي تنعكس على طبيعتها بشكل مباشر. و في هذا السياق، نحاول التطرق إلى أهم تصنيفات للهجرة التي تم وضعها و هي كالتالي[42]:

1 - المعيار المكاني:

أ- الهجرة الداخلية:

و هي عملية انتقال الأفراد أو الجماعات بصورة دائمة أو مؤقتة داخل الدولة الواحدة من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر و يكون عادة ما بين مجالين الحضر والريف.

ب- الهجرة الخارجية (الدولية):

و هي عملية انتقال الأفراد أو الجماعات من دولة إلى دولة أخرى طلبا للعمل، أو فرارا من اضطهاد أو تطلعا إلى مستوى حياة أفضل. و تأخذ أشكالا رئيسية مختلفة و هي: هجرة موسمية (فصلية)، هجرة مؤقتة، هجرة دائمة. ومن الصعب التفريق أو إقامة حدود فاصلة بين هذه الأشكال. فقد تتم عودة المهاجر إلى بلده الأصلي و في نيته عدم العودة، لأنه

---

[42] - عبد القادر القصير، *الهجرة من الريف إلى المدن: دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب*، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1992، ص.110.

لم يحقق الأهداف التي كان يطمح إليها. و قد يتم العكس أي يمكن أن يكون يريد العودة إلى بلده الأصلي بعد فترة معينة من مكوثه في المهجر، و لا يعود و يقيم في البلد نهائيا و ذلك لأنه اطمأن على حياته الجديدة و قد وافق فيها و ساعده تأقلمه و اندماجه في المجتمع الجديد.

2- المعيار الزماني:

و يقصد به الفترة الزمنية التي يكون فيها الفرد بعيدا عن مكان إقامته، و تعرف هذه الفترة «بالفترة المرجعية»[43]، حيث يتم من خلالها تحديد الخصائص السوسيو – ديموغرافية للمهاجرين، إذ أن الفرد الذي يهاجر خارج الفترة المرجعية لا يعتبر مهاجرا. وانطلاقا من المعيار الزمني تتميز بين نوعين من الهجرة:

أ- الهجرة الدائمة (النهائية):

و هي عملية انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة الإقامة المعتادة إلى منطقة أخرى و ما يتبعه من تغير كامل لظروف المهاجرين الذين يتركون محل إقامتهم و يتخذون قرار الاستقرار النهائي في بلد المهجر و الاندماج في هذا المجتمع من خلال ثقافته و قيمه.

ب- الهجرة المؤقتة:

و هي عملية انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى أو من بلد إلى آخر لفترة مؤقتة. و تأخذ أشكالا رئيسية مختلفة و هي: الهجرات قصيرة الأمد، الهجرات الطويلة الأمد.

3- معيار مرتبط بحسب إرادة القائمين بها:

أ- الهجرة الإرادية (الإختيارية):

[43] - بوناح كمال، "بعض المفاهيم و المقاربات الخاصة بدراسة الهجرة"، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 24، ديسمبر 2005، ص.123.

تشمل كل أنواع الهجرة الداخلية و الخارجية يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر دون ضغط أو إجبار رسمي وفقا لظروفهم الاجتماعية و الثقافية و الإقتصادية.

ب- الهجرة الإجبارية (الإضطرارية):

في هذه الحالة يضطر الأفراد أو الجماعات إلى الانتقال من مكان إلى آخر تحت تأثير أسباب عديدة طبيعية أو دفاعية أو عسكرية أو سياسية التي تجبر الأفراد و تدفعهم إلى مغادرة مناطق إقامتهم. و يدخل هذا النوع من الهجرة كل ما يشير إلى مفهوم التهجير واللجوء.

4- معيار الكم:

أ- الهجرة الفردية:

و هي تحمل الفرد إلى ترك مكانه أو دولته الأصلية إلى مكان آخر أو دولة أخرى لأسباب عديدة.

ب- الهجرة الأسرية:

و يقصد بها التجمع العائلي أي عندما يريد الفرد المهاجر الاستقرار بصفة دائمة فيؤدي هذا إلى طلب إلتحاق باقي أسرته إلى البلد المهاجر إليه.

ج- الهجرة الجماعية:

تقوم بها مجموعة من الأفراد أو الأسر تحت تأثير ظروف مختلفة طبيعية أو اقتصادية أو سياسية.

5- معيار الكيف:

أ- الهجرة الشاقولية (العمودية):

يهدف من خلالها المهاجر إلى إحداث تغير في المكانة الاجتماعية و الاقتصادية ويكون الغرض منها البحث عن الأفضل.

ب- الهجرة الأفقية:

يمكن اعتبارها أنها ليست هجرة بل انتقال الشخص من مكان إلى آخر بدون تغيير حياته الاجتماعية و لمستواه الاقتصادي، حيث يحافظ على نفس نوع العمل و المستوى المعيشي.

2- النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة:

نتطرق في هذا الجانب، لمجموعة من النظريات التي حاولت إعطاء تفسيرات لظاهرة الهجرة، فكل مقاربة تنطلق من جملة من المسلمات و المحددات، الأمر الذي يتطلب منا ضرورة عرض بعض الاتجاهات التي تناولت هذه الظاهرة حسب رؤيتها ومن بينها:

2-1- النظرية الاقتصادية لظاهرة الهجرة:

تؤكد النظرية الاقتصادية على أن العوامل الاقتصادية المرتبطة بالوظائف والأجور، و تندرج هذه النماذج أحيانا في إطار أوسع يتعلق بنمط الإنتاج أو بالتنمية المتفاوتة بين الدول. و بذلك العامل الاقتصادي المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة من خلال تأثير العوامل الاقتصادية الطاردة للمجتمع الأصلي و العوامل الاقتصادية الجاذبة للمجتمع المستقبل، حيث تدفع الظروف الاقتصادية القاسية الأفراد إلى ترك بلدانهم الأصلية إلى مناطق أكثر جاذبية. هذه الأخيرة التي تشجع على ظاهرة الهجرة حيث تلعب دورا هاما في جذب المهاجرين. كما تشير هذه النظرية إلى أن الهجرة تتزايد مع تطور التكنولوجيا. وعموما يركز هذا المنظور على الفوارق الاقتصادية و الديمغرافية بين المجتمع الأصلي والمجتمع المستقبل، تعد من العوامل الحاسمة في تفسير ظاهرة الهجرة.

إلا أن معظم التفسيرات الاقتصادية تركز على العوامل الاقتصادية الطاردة للمجتمع الأصلي حيث أن الحالة الاقتصادية الصعبة في المجتمع الأصلي للمهاجر تدفع به

إلى مغادرة بلده و تركه بحثا عن وضع اقتصادي أفضل «فسلوك المهاجر يساير دائما نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أن المهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة[44]».

كما يؤثر النمو الديمغرافي السريع سلبا على الموارد الطبيعية و هذا ما يؤدي لنقص في العرض مقابل ازدياد على الطلب مما يترتب عنه تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع الأصلي للمهاجرين مما يدفعهم للانتقال لمناطق أخرى بحثا عن ظروف معيشية أفضل.

2-2- النظرية الجغرافية لظاهرة الهجرة:

تقوم النظرية الجغرافية على عاملين يتمثلان في: عامل الطرد الذي يرتبط بمجتمع الأصلي حيث يشير هذا التفسير لوجود توازن بين خصائص المنطقة و سكانها. و في هذا السياق، يؤكد التفسير الجغرافي «أن الظروف الجغرافية الفيزيقية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد محدد من السكان و أن عدد يزيد منهم من العدد المسموح يصبح عددا زائدا يخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة، و من ثم فإن المخرج الوحيد أمام هذا العدد هو الهجرة[45]». و بينما يتحدد عامل الجذب بمجتمع الاستقبال حيث يختار المهاجر المنطقة التي ينتقل إليها في ضوء تماثل خصائصها الجغرافية مع منطقته الأصلية على جانب عامل المسافة التي تفصل بين مجتمع الأصلي و مجتمع الاستقبال.

2-3- النظرية الأنثروبولوجية لظاهرة الهجرة:

تتميز النظرية الأنثروبولوجية عن النظريات السابقة بعدم تركيزها على عامل محدد في تفسير ظاهرة الهجرة بحيث تفرض على الباحث تناولها في شموليتها، أي بوصفها "ظاهرة كلية" و هذا ما أكد عليه "عبد المالك صياد" (Abdelmalek Sayad) في مختلف أبحاثه السوسيو-أنثروبولوجية. و في هذا السياق، تبحث هذه المقاربة في البنية الاجتماعية

---

[44] - عبد الله عبد الغنى غانم، *المهاجرون: دراسة سوسيو - أنثروبولوجية*، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، 2002، ص.25-26.

[45] - عبد الله عبد الغنى غانم، مرجع سبق ذكره، ص.29.

والثقافية التي تساعد في إنتاج هذه الظاهرة. و ذلك من خلال دراستها لمختلف العوامل المؤثرة في قرار الهجرة بعد مقارنة دوافع الهجرة عند أولئك الذين يبحثون عنها مستقبلا وبين أولئك الذين قاموا بها فعلا. و بذلك تلعب الخصوصيات الاجتماعية و الثقافية للمهاجرين دورا كبيرا في الميل العام للهجرة. فهذه الأخيرة تؤثر و تتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الطر و الجذب و كذلك القيم و المعايير الثقافية و أهداف المهاجرين أثناء هذه العملية الديناميكية. وهذا ما دفع إلى بروز إسهامات جديدة لتفسير الهجرة.

2-4- نظريات شبكات الهجرة:

يعد منظور شبكات الهجرة مهم للغاية لأنه يفسر استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين و غير المهاجرين، تلك الروابط التي تربط بين المجتمع الأصلي و المجتمع المستقبل، حيث يقدم كل مهاجر فرصا للأشخاص من محيطه لحثهم و مساعدتهم على الهجرة. و يرجع الفضل في إثراء هذا المنظور السوسيولوجي إلى كل من "ويليم توماس" (W. I. Thomas) و "فلوريان زنانيكي" (F. Znanieck) حول "الفلاح البولندي في أوروبا و أمريكا" (1918-1920) وهو يعدّ أهم عمل سوسيولوجي تم إنجازه في جامعة شيكاغو، حيث تناولت هذه الدراسة هجرة الفلاحين البولنديين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. و هي شبكات ذات فعالية في تنامي الهجرة أو في إدماج المهاجرين، و تتميز بالاستمرارية و التراكم.

و في هذا السياق، فإن قرار الهجرة لا يقوم بشكل أساسي على حساب تقليدي وعقلاني، و لكن على المعلومات التي تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر ماديا و معنويا خلال جميع مراحل انتقاله. و بفضل مصطلح شبكة الهجرة «تجلت الأهمية الخاصة للثقافة و الروابط الاجتماعية اليومية، إلى جانب دور الرقابة الاجتماعية المؤسسة، و موقعها كمحدد هيكلي[46]». هكذا كلما كانت شبكة الهجرة متطورة

[46] - مصطفى مجاهدي، قباطي حفيظة، "سير ذاتية و خطابات حول تجارب "الحرقة""، *مجلة إنسانيات*، عدد مزدوج 55-56، جانفي – جوان 2012، ص.22.

كلما انخفضت التكاليف و زادت الهجرة تطورا، و هنا يلعب الرأسمال الاجتماعي للمهاجر دورا أكثر أهمية من الرأسمال الاقتصادي.

و فيما يتصل بنظرية شبكات الهجرة في تفسير ظاهرة الهجرة، تظل المؤسسة الأسرية جوهرية في التحفيز على الهجرة و تنمية قدرات المهاجر حيث تضم شبكات الهجرة على «مجموعة من العلاقات الشخصية التي تربط المهاجرين أو المهاجرين العائدين مع ذويهم أو أصدقائهم أو مواطنيهم في بلادهم، يرسلون المعلومات، و يقدمون المساعدات المالية، و يسهلون عمليات التوظيف و الإقامة، و يمنحون الدعم بمختلف أشكاله. و بعمل ذلك يوفرون تكلفة الهجرة و مخاطرها، و بذلك يسهلونها (...)[47]». و بذلك تسمح شبكات الهجرة من خلال تأثيراتها في التقليل من المخاطر عن المهاجرين المستقبليين بالاستمرار الذاتي لعملية الهجرة، و التقليل من تكلفة الهجرة و يكون ذلك بالأخذ بعين الاعتبار بوجود مخزون من تعداد المهاجرين المقيمين في المجتمعات المستقبلة، و يشكل ذلك أحد المعايير الهامة التي تتدخل في قرار عملية الهجرة.

2-5- شبكات الوسطاء و الممررين:

تشرف شبكات الوسطاء و الممررين فعلا على ما أصبح يسمى ب "صناعة الهجرة"، حيث « تكون وظيفتهم إشاعة خبر الحرقة في الأوساط التي يكون هوسها الحراقة و ضبط قائمة أولية للأشخاص الذين يعتزمون الحرقة و يظل على علاقة بهم يفاوضهم في مبلغ العملية و وقتها[48]».

3- لمحة تاريخية عن الهجرة الجزائرية في فرنسا:

---

[47] - جواكين آرانجو، *"تفسير الهجرة: المداخل المفاهيمية و النظرية"* ، ترجمة: دربة الكرار، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 165، سبتمبر، 2000، ص. 63.

[48] - مهدي مبروك، "الحارقون: دراسة سوسيولوجية في وسط المهاجرين السريين و مخيالهم"، *المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية*، السنة الأربعون، العدد 125، 2003، ص.34.

تحدد ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا من خلال ارتباطها بالظروف السوسيو تاريخية التي نشأت فيها. و في هذا السياق، لا يمكننا دراسة هذه الظاهرة بدون الأخذ بعين الاعتبار لهذه المحددات بهدف إعادة تشكيل التاريخ السوسيو ثقافي الذي نمت فيه هذه الظاهرة و نشأت هذه الهجرات، و ذلك بتحديد العوامل السوسيو تاريخية و الاقتصادية والسياسية التي تسمح بفهم المنطق الاجتماعي الذي تمت فيه الهجرة بصفة عامة و الهجرة الجزائرية بصفة خاصة.

و في هذا الصدد، يدعو "عبد المالك صياد" إلى "نهج إبستيمولوجي ينطلق من تسلسل زمني، من خلال الجمع بين البعد التاريخي و البعد المتزامن لتجنب تفكيك فعل الهجرة، بوصفه فعلا اجتماعيا شاملا. « إن الحديث عن الهجرة، يعنى الحديث عن المجتمع بأكمله من خلال بعده التاريخي، بمعنى في إطار منظور تاريخي، و كذلك في امتداده المتزامن أي من وجهة نظر البنيات الموجودة في المجتمع و عملها. و لكن بشرط عدم الأخذ قصدا الجزء المبتور لهذا الموضوع من جزء ينتمي إليه، و هو الجزء الخاص بالهجرة[49]». إن ما نسعى لإيضاحه في هذا الصدد، يتمثل في التطرق للتطور السوسيو تاريخي للهجرة الجزائرية إلى فرنسا، من خلال إبراز لأهم المراحل التاريخية للهجرة الجزائرية منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى مرحلة ما بعد الاستقلال.

و بذلك فإن فهم لهذه الظاهرة في الفضاء المتوسطي عموما و الجزائري خصوصا بصورة عميقة، فإنه يحتم علينا الرجوع إلى المراحل التاريخية التي مرت بها و التي لعبت دورا مهما في رسم معالم جديدة للهجرة و معالجة مختلف التغيرات السوسيو ثقافية والاقتصادية و السياسية التي طرأت عليها.

3-1- الهجرة الجزائرية قبل الحرب العالمية الأولى:

[49] - Abdelmalek Sayad., *L'immigration et les paradoxes de l'altérité*, Paris, Ed. Raisons d'Agir, 2006, p.15.

يتفق الباحثين في العلوم الاجتماعية و الأنثروبولوجيا المهتمين بدراسة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بأنها تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الانتباه إليها لذلك يصعب على الدارس تحديد سنة بعينها كبداية للهجرة نحو فرنسا. لكن المؤكد أنها بدأت قبل 1874 و هي السنة التي صدر فيها مرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على « إذن بالسفر[50]»، حينما غادرت في هذه السنة أول مجموعة من اليد العاملة الفلاحية، و عدد قليل من صغار التجار قاصدة فرنسا، و قد هاجر هؤلاء لتحسين دخلهم المادي و تنمية معارفهم الشيء الذي مكنهم من العمل و الاستقرار و في « مواجهة مع متطلبات المجتمع (الفرنسي) الذي يقيمون فيه، والذي يعتبر بشكل من الأشكال مجتمعا حديثا (...)[51]»، الذي كان في حاجة لهم لرفع من نموه الاقتصادي.

وفي تقرير رسمي لعدد من المهاجرين في سنة 1912، فقد كان 4000- 5000 مهاجر جزائري[52]، يقومون بالأعمال الشاقة في معمل الصابون و المخازن و بصفة خاصة في مدينة مارسيليا. إن رضى أرباب العمل تجاه مردود هذه اليد العاملة التي تعمل مقل أجور زهيدة قد سهل لاستقبال عمال اقتصاديا. كما ذكر التقرير بأن حوالي 1500 مهاجر جزائري كانوا يعملون في مصانع الحديد في مدينة "باديكلي" (Pas-de- Calais). و في مصفاة مدينة باريس و في مشاريع البناء. أما في سنة 1913 فقد تضاعف عدد القادمين منهم خصوصا بعد إلغاء التأشيرة التي كان قد أقرها مرسوم سنة 1874، و كان هذا الإلغاء في سنة 1913.

الشيء الذي ميز ملامح و خصوصيا مجتمع المهاجرين الجزائريين في فرنسا، على المستوى السوسيو – مهني تميز المهاجرون الأوائل بالنقص فيما يخص الكفاءة المهنية. لذلك اتسمت معيشتهم بالهشاشة و عدم الاستقرار الذي أثر سلبا على وسطهم العائلي. تمركز هؤلاء المهاجرين منذ البداية في أحياء فقيرة محاذية للمناطق الصناعية في المدن الكبرى

---

[50] - زوزو عبد الحميد، *المهاجرون الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية بين الحربين (1939-1919)*، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974، ص.12.

[51] - دومنيك شنبر، "الحداثة و المثاقفة حالة العمال المهاجرين"، ترجمة عبد السلالم فزازي، *مجلة نوافد*، العدد 20، يونيو 2002، ص.124.

[52] - Abdelmalek Sayad., « Le logement provisoire pour des travailleurs provisoires », *Revue Recherches Sociales*, N° 73, janvier-mars, 1980, p. 65.

وغيرها من الأماكن غير لائقة من مراكز الإيواء. أنشأت أجيالا من المهاجرين الجزائريين وأفرزت واقعا آخر في المجتمع الفرنسي اتسم بفشل اندماج هؤلاء المهاجرين ضمن هذا الفضاء الاجتماعي الجديد من جهة و من جهة أخرى اخفاق السياسة الفرنسية في التعامل مع المهاجرين الجزائريين منذ البداية.

3-2- الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918):

كان للحرب العالمية الأولى الفضل الأول في فتح باب الهجرة أمام الجزائريين إلى فرنسا، فأثناء الحرب تزايد حجم الهجرة الجزائرية و ذلك يرجع لارتفاع القيد عن الهجرة بصدور قانون 1914 مما شجع الهجرة التلقائية إلى فرنسا. و بعد ذلك تواصل الإشراف على الهجرة سنة 1916 من قبل السلطة الفرنسية حيث أسست مصلحة "عمال المستعمرات" والتي تتولى تسجيل العمال في الجزائر و نقلهم إلى فرنسا و توزيعهم هناك، حيث كانت تشرف على هذه المصلحة وزارة الحربية الفرنسية و عليه تم إحصاء 132321 مغاربي أدرجوا في فرنسا من طرف هذه مصلحة، من بينهم 78566 جزائري[53]، وفرّ هؤلاء العمال اليد العاملة ملائمة لعدد كبير من المصانع التي تغذي الحرب للعمل بعد التعبئة العامة للفرنسيين، بحيث أن دفعة سنة 1917 قد أجبرت على الالتحاق بالعمل العسكري قبل الأوان بسنة. و بذلك عملت السلطات الفرنسية على تجنيد أكثر من 17000 من الشباب الجزائري وإلحاقهم بوحدات الجيش الفرنسي قبل مرحلة الخدمة العسكرية، أو لتعويض الفراغ الذي تعاني منه المصانع الفرنسية ليحملوا في هذه الحال اسم "العمال المستعمرين". إلا أن "السلطة السياسية الفرنسية بالجزائر ظلت تعارض هذا الطلب محاولة قدر الإمكان منع التطوع للتجنيد أو هجرة الأهالي للعمل المأجور تخوفا من إمكانية حدوث أزمة في سوق العمل بالجزائر و التي قد تسبب ارتفاعا في قيمة و ثمن اليد العاملة الجزائرية[54]».

---

[53] - René Gallissot., « Emigration coloniale immigration post-coloniale le mouvement de va et vient entre l'Algérie et la France depuis les origines anticipatrices de la mobilisation des travailleurs coloniaux », In Larbi, Talha., Andezian, Sossie., Baduel, Pierre-Robert *Maghrébins en France : Emigrés ou Immigrés*, Paris, Ed. CNRS, 1983, p.35.

[54] - فلة بن جيلالي، "الهجرة القبائلية نحو فرنسا: أسطورة على أرض الواقع على ضوء مقال "عبد المالك صياد" حول أصول الهجرة القبائلية الجبلية"، *مجلة فكر و مجتمع*، العدد 09، جويلية 2011، ص.203. و في هذا المقال، قامت الباحثة فلة بن جيلالي، بترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، مقال "عبد المالك صياد" الموسوم ب:

و بذلك ازدادت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بأعداد كبيرة كما يوضحه الجدول التالي[55]:

الجدول رقم 1: يوضح عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)

السنة	الذاهبون إلى فرنسا	العائدون إلى الجزائر	الباقي
1914	7444	6000	1444
1915	20092	4970	15122
1916	30755	9044	21711
1917	34985	18849	1636
1918	23340	20489	2851

المصدر: Muracciole, L'émigration Algérienne, (Alger, 1950), p.31.

يتضح من خلال الجدول السابق، أنه منذ سنة 1916 و هي السنة التي صدر فيها مرسوم الإشراف الرسمي كان عدد المهاجرين في ارتفاع و بقي كذلك طيلة الحرب و تبين في نهايتها أن التجمع الكلي للمهاجرين بلغ 270000 مهاجر.

تم توظيف المهاجرين في هذه الفترة تحت إدارة عسكرية، رغم اعتبار الجزائر جزءا من فرنسا، و هذا ما أدى إلى فتح سوق العمل الاحتكاري المركزي للجزائريين لكن بشكل غير حرّ. إذ أن نظام تسيير هذه المستعمرة، تم تطويره تحت سلطة من الناحية الاقتصادية و الأيديولوجية، و دائما مرافق لضغط إداري من أجل التحكم في سيرورة حركة الهجرة.

كان فتح طريق العمل للمهاجرين بالخضوع لنظام إستعماري، لا يسير وفقا لقانون العرض و الطلب، و إنما وفقا لرغبة المستعمر الذي يهيمن على هذه المستعمرة. و قد شهدت المراحل الأولى فيما يخص هجرة اليد العاملة الجزائرية، من خلال أنماط استخدام قاسية تم تسييرها وفقا لنمط عسكري فهي مؤطرة و مراقبة من طرف السلطات الفرنسية.

Abdelmalek Sayad., « Aux origines de l'émigration kabyle ou montagnarde», *Revue Hommes et Migrations*, N° 1179, septembre, 1994, pp. 06-11.

[55] - زوزو عبد الحميد، المرجع نفسه، ص.15.

و في هذا السياق، فقد دفعت الحاجة الكبيرة لليد العاملة الجزائرية إلى إنشاء مؤسسة خاصة و هي المؤسسة العامة للهجرة الوافدة (SGI)[56]، تمثلت مهمتها في المراقبة الطبية للأشخاص و تنظيم التشغيل في الخارج و ذلك حسب طلب المؤسسات.

و في هذه الوضعية، التي تميزت بحاجة الأوساط الفرنسية بالجزائر لفقدان اليد العاملة الرخيصة التي كانت متوفرة بقدر كافي، هذا ما دفع الحاكم العام إلى إصدار قرار في عام 1924 يقضي بفرض رقابة مشددة على الهجرة الجزائرية إلى فرنسا. و لهذا فرضت جملة من الإجراءات الإدارية التالية[57]:

1- الحصول مقدما على عقد عمل.

2- شهادة طبية.

3- بطاقة تعريف عليها صورة.

4- تذكرة ركوب السفينة، بعد إحضار الوثائق الثلاثة السابقة.

نشير في هذا السياق، على أن رغبة الجزائريين في الهجرة كانت واضحة حيث انتبهت إليها السلطات الفرنسية بالجزائر و لهذا عملت على عدم تحقيق هذه الرغبة من خلال وضع قوانين و إجراءات إدارية معرقلة و ذلك لكون أن الهجرة إلى فرنسا تتيح للجزائريين جانبا كبيرا من الحرية و الحصول على العمل بأجر مرتفع مقارنة بغيرهم.

3-3- الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية:

تواصلت هجرة الجزائريين نحو فرنسا و عرفت تزايدا في وتيرتها نتيجة للتغيرات التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية. فقد قررت وزارة العمل الفرنسية في جانفي 1940،

---

[56] - La Société Générale d'Immigration.

[57] - عمار بوحوش، *العمال الجزائريين في فرنسا: دراسة تحليلية*، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1975، ص.130.

استدعاء عدد من الجزائريين للعمل في فرنسا لممارسة بعض الوظائف التي كان يقوم بها الفرنسيون قبل إلتحاقهم بالجيش، ثم قامت وزارة الدفاع بتوجيه نداء إلى العمال الذين سبق لهم بالعمل في مصانعها و ذ لك من أجل سد الفرغ الذي أحدثه إلتحاق الشباب الفرنسي بجبهات القتال غير أن هذا الإجراء تأخر إلى سنة 1942 و ذلك لتوفير هذه الفئة العاملة الجزائرية لتدعيم الجيش الفرنسي.

لقد واجهت فرنسا وضعا صعبا بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لتدهور أوضاعها الاقتصادية و الديمغرافية و حاجتها لليد العاملة التي تسد النقص المتواجد في مصانعها و هذا ما دفعها لاتخاذ جملة من القرارات لتسهيل حركة الهجرة، ففي 02 نوفمبر 1945 أنشأت الديوان الوطني للهجرة الوافدة، و هي هيئة تهتم بهذه الهجرة الوافدة، تتكفل باليد العاملة الأجنبية، إستقبالا و تنظيما. أما في سنة 1949 فقد قامت بفتح أبواب الهجرة من خلال إتباعها لسياسة منح الجنسية الفرنسية للمهاجرين الجزائريين بهدف الرفع من سيرورة الهجرة. و بذلك ازدادت حركة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا ما بين (1919-1939) بأعداد كبيرة كما يبدو من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 2: يبين حركة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا ما بين (1919-1939)[58]

السنة	عدد المهاجرين إلى فرنسا	عدد العائدين إلى الجزائر	النتيجة في نهاية السنة
1919	5568	17497	- 11929
1920	21684	17380	+ 3404
1921	17259	17538	- 279
1922	44466	26289	+ 18197
1923	58586	36990	+ 21596
1924	71028	57467	+ 13561
1925	24753	36328	- 11575
1926	48677	35102	+ 13575
1927	21472	36073	- 14601
1928	39726	25008	+ 14718
1929	42948	42227	+ 721
1930	40630	43877	- 3247
1931	20847	32950	- 12103
1932	14950	14485	+ 465
1933	16684	15083	+ 1601

[58] - عمار بوحوش، "الهجرة إلى فرنسا: تاريخها..."، *مجلة الثقافة*، السنة الثالثة، العدد 13، فيفري – مارس 1973، ص.30.

- 3341	15354	12013	1934
+ 1720	12195	13915	1935
+ 15978	11222	27200	1936
+ 20940	25622	46562	1937
- 2044	36063	34019	1938
- 8255	32674	34419	1939

المصدر: Muracciole, L'émigration Algérienne, (Alger, 1950), p.31.

و بذلك فقد تواصلت الهجرة الوافدة إلى فرنسا بشكل كثيف إلى غاية سنوات الخمسينيات من القرن الماضي و بتشجيع من الدولة و أرباب العمل، لجلب اليد العاملة اتخذت إجراءات إدارية منها: تسوية أوضاع الأشخاص الذين دخلوا بطريقة غير شرعية وشروعهم في العمل، و تدعيما لذلك أنشأت مؤسسات عمومية كالمؤسسة الوطنية لبناء مساكن للعمال الجزائريين سوناكوترال (SONACOTRAL)[59] التي تأسست في 1956.

و لعل أهم ما يميز هذه المرحلة خلال هذه الفترة أنها سمحت للمهاجرين الجزائريين الأوائل سواء منذ 1847 إلى 1914 أو 1914 إلى 1919، أن يكتشفوا حياة جديدة تختلف عن حياتهم القاسية في بلادهم ذلك أن الإقامة في فرنسا قد أتاحت لهم الفرصة بالاحتكاك بالمجتمع الفرنسي و محاكاته في قيمه و اتجاهاته الاجتماعية و الثقافية و السياسية في جو من الحرية المفقودة في بلادهم. و بذلك فقد ساهم « إعادة تنظيم المسكن في تغيير شامل للمنظومة الثقافية. فقد لاحظ "ليفي ستروس" مثلا أن تغيير السكن الذي أجبرت عليه قبائل البرورو كان الوسيلة لتغيير معتقداتهم[60]». و ما يميز هذه الهجرة من خلال هذه الفترة هجرة مؤقتة حيث بقي بعض من المهاجرين الجزائريين محتفظين بعلاقتهم ببلدهم الأصلي أين تعيش عائلاتهم، فهؤلاء المهاجرون لا يفكرون في تنظيم مسكنا لائقا و لا في توفير وسائل الراحة و الاستقرار فيه. ما دامت لديهم الرغبة في الرجوع إلى وطنهم فهم يفضلون الإقامة في وسطهم العائلي و توفير مبلغا ماليا في انتظار فرصة العودة إلى بلدهم الأصلي. بينما قرر البعض الآخر عدم العودة و هذا لا يثير الاستغراب إذا عرفنا أغلبية ساحقة منهم كانوا

[59] - La Société Nationale de Construction de Logements pour les Travailleurs Algériens.

[60] - بيار بورديو، عبد المالك صياد، "تجميع الأهالي و منطق الاستعمار" الفصل الأول من كتاب:

Pierre, Bourdieu, Abdelmalek, Sayad., *Le déracinement : La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*, Paris, Les Editions de Minuit, 1964, pp. 15-27

ترجمة عبد الرحمن بوزيدة، *مجلة الأصالة*، السنة الأولى، العدد 03، أوت 1971، ص.54.

شبابا. و ما طبع هذه الهجرة أيضا ضعف التمثيل النسوي في التركيبة الاجتماعية للهجرة الجزائرية إلى فرنسا و هيمنة الهجرة الذكورية دون الهجرة الأنثوية، إذ قدر « عدد المهاجرات الجزائريات إلى سنة 1930 بنحو 30 امرأة فقط هاجرن مع أزواجهن، و في سنة 1939 لم يكن عددهن يتجاوز 40 امرأة، و لم تكن هجرتهن بقصد العمل بل لمرافقة أزواجهن و مساعدة لهم في الاستقرار[61]».

3-4- الهجرة الجزائرية غداة الاستقلال:

تعتبر الفترة التي أعقبت الاستقلال من أصعب و أدق مراحل الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، ففي الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعاني من نقص الإطارات و التقنيين الذين يتكفلون بتسيير المجالات الاقتصادية، كان هناك عدد كبير من الفلاحين و العمال البسطاء يبحثون عن عمل و لكنهم لا يجيدون القراءة و الكتابة. و هذا يعنى حرمانهم من طاقتهم الإنتاجية و صعوب العثور على عمل يكتسبون منه عيشهم في الحياة.

و نتيجة لهذه الوضعية الاقتصادية تواصلت حركة الهجرة الجزائرية نحو فرنسا حيث تزايد عدد المهاجرين في سنة 1963، إلى درجة أن عددهم تجاوز ربع مليون مهاجر وعندما استمر المهاجرون في توافدهم على فرنسا بنسبة عالية، و في هذا الصدد يشير المؤرخ (Benjamin Stora) أنه « (...) خلال الفترة الممتدة بين 11 نوفمبر إلى غاية 01 ديسمبر 1962، سجل حوالي 91744 جزائري في فرنسا (...)[62]». و في سنة 1964 قررت الحكومة الفرنسية إغلاق باب الهجرة و الحد من وتيرتها. و اتخذت هذا القرار لاعتبارات عديدة منها:

1- العدد الكبير من الجزائريين الموجودين في فرنسا الذين لم يعثروا على عمل.

2- عدم كفاءة أغلبية العمال الجدد بسبب نقصهم للخبرة و الكفاءة المهنية.

---

[61] - زوزو عبد الحميد، *المهاجرون الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية بين الحربين (1919-1939)*، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974، ص.32.

[62] - Benjamin, Stora., *Ils venaient d'Algérie. L'immigration algérienne en France 1912-1992*, Paris, Ed. Fayard, 1992, p. 143.

3- عدم توفر المسكن و صعوبة الحصول على غرف النوم.

4- رغبة الجزائريين في قبول العروض المقدمة إليهم بشأن العمل إذ أنها أثارت احتجاج طبقة العمال الفرنسيين لأن ذلك يعنى حرمان الفرنسيين من أجور و رواتب عالية.

و خلال سنوات السبعينيات، تم إعادة النظر في سياسات الهجرة الجزائرية إلى فرنسا و ذلك مع ظهور الأزمة الاقتصادية. و في شهر جويلية من سنة 1974، أوقفت الحكومة الفرنسية الهجرة الوافدة إليها، إلا أن ذلك لم يضع حدا لوجود المهاجرين المقيمين والتحاق الزوجات و الأبناء بالزوج بفضل إجراء التجمع العائلي.

وفي هذا السياق، نشر "عبد المالك صياد" Sayad Abdelmalek في سنة 1977، دراسة سوسيو تاريخية لتطور الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، بالتركيز على المسارات السوسيو ثقافية للمهاجرين الجزائريين إلى فرنسا عبر ثلاثة أجيال، حيث قام صياد بتحليل هذا العمل الميداني، في مقاله موسوم ب: "الأعمار الثلاثة للهجرة الجزائرية إلى فرنسا"[63]، حيث قسم صياد مراحل تطور الهجرة الجزائرية إلى فرنسا إلى ثلاثة مراحل: يبدأ العمر الأول من الهجرة قبل سنة 1874 بصدور مرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على إذن بالسفر. يطلق صياد على هذا العمر من الهجرة بالهجرة لمهمة، حيث يرسل المهاجر بأمر من الجماعة ("تاجماعت") التي يخضع لسلطتها و مكانتها حيث يسعى من أجل العمل وجلب المال لها، ترتبط مدة هذه المرحلة من الهجرة في بدايتها مع أواخر فصل الخريف بعد الانتهاء من نشاطات الحرث و الزرع و تكون العودة مع بداية فصل الصيف مع موسم الحصاد، و يرجع ذلك إلى ضرورة حضور المهاجر في الأعمال المتعلقة بالنشاطات الزراعية و مشاركته في بعض المناسبات الاجتماعية و العائلية كحفلات الزواج و جني ثمار النشاط الفلاحي في الجماعة المحلية. و في هذا السياق، يستبطن المهاجر، قيم و معايير المجتمع التقليدي الريفي يكلف من طرف مجتمعه المحلي لمهمة محددة في الزمن و الهدف من أجل ضمان استمرار و بقاء للجماعة التي ينتمي إليها. يتميز المهاجر في العمر الأول من

[63] - Sayad, Abdelmalek., « Les trois "âges" de l'immigration algérienne en France », in *Revue Actes de recherche en sciences sociales*, n° 15, 1977, p. 59-79.

الهجرة، بجملة من خصائص سوسيو ثقافية فهو ذلك الشخص، غالبا ما يكون متزوج أكبر سنا و له خبرة مهنية تسمح له بالحصول على منصب عمل، كما يتم تلقينه بعض قواعد الحياة في الغربة. فالهدف الذي يدفع المهاجر في هذه المرحلة، مرتبط بدوافع اقتصادية، من أجل تحسين نمط المعيشي له و لأسرته و العمل على التخلص من الفقر و الحرمان السائد في المجتمع التقليدي الريفي.

ينحصر العمر الثاني من الهجرة، في الفترة الممتدة ما بين سنوات 1945-1962. يتميز العمر الثاني من الهجرة، بطابع الفرداني، و تعرف الهجرة فيها على أنها مغامرة فردية، يهدف المهاجر من ورائها إلى تحقيق الذات، حيث يعمل على تحقيق مصالحه الخاصة و ليس من أجل مصلحة الجماعة، تمثل الهجرة بالنسبة للمهاجر وسيلة للتحرر من القيود السوسيو ثقافية التي كانت تربطه بمنطق الجماعة. و في هذا السياق، يتشكل لدى المهاجر منطق اقتصادي قائم على مبدأ الحساب و الربح و الحصول على الأجر مقابل بذل نشاط معين. يتميز المهاجر في العمر الثاني من الهجرة، بمجموعة من السمات حيث ينتقل من المهاجر مكلف بمهمة من الجماعة إلى المهاجر المغامر، يكون في أغلب الأحوال في وضعية العزوبية يقوم بذلك بحرية و تحمل مسؤوليته الشخصية. يتحصل المهاجر على عمل صناعي مستقر يختلف عن النشاط الفلاحي الذي كان يزاوله في السابق، و هذا يسمح له بالتكيف مع سوق العمل في مجتمع الاستقبال. كما تكون هجرة بصفة دائمة ترتبط عودته لبلده الأصلي مع فترة العطل المهنية في المصانع و الورشات التي يعمل فيها.

ينطلق العمر الثالث من الهجرة نسبيا بعد الاستقلال، حيث يسميها صياد ب "المستعمرة الجزائرية بفرنسا"، و تعرف الهجرة في هذه المرحلة على أنها هجرة الإسكان، و يرجع ذلك لأنها كانت نتيجة هجرات أسرية التحقت فيها أسر المغتربين بفرنسا. و في هذا الصدد، يتميز العمر الثالث من الهجرة، بأنه متكون من هجرات عائلية تعد استمرارية للجيل الثاني من المهاجرين الذين أقاموا بالاستقرار في فرنسا. كما تتميز هذه الهجرة بتوسع مجالها حيث لم تنحصر على المهاجرين من ذوي الأصول الريفية الفلاحية بل امتدت لتشمل مناطق أخرى مثل المدن الحضرية. يكتسب المهاجر سهولة في التأقلم في مجتمع الاستقبال و ذلك

لسهولة تعلم اللغة و مزاولته لعمل دائم و مستقر يتيح له الحصول على بطاقة الإقامة و رخصة العمل.

و ابتداءا من سنة 1981، ارتفع عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا من جديد، بعد الانخفاض المسجل إلى غاية الفاتح جانفي من سنة 1980. و بحلول سنوات التسعينات، تعرضت الجزائر لأزمات اقتصادية و أمنية، دفعت قسما من الجزائريين إلى الهجرة غلى الخارج، حيث « قدر الديوان الوطني للإحصائيات عددهم بحوالي 420000 بين سنوات 1991 و 1996، اتجه معظمهم نحو فرنسا[64]».

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية: المداخل النظرية و المفاهيمية:

1- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

يعد مفهوم الهجرة غير الشعرية مفهوما معقدا و شائكا، و يرجع ذلك لكثرة التداول والاستعمال المعرفي في مختلف البحوث الاجتماعية. في سبيل معرفة و تحليل الهجرة غير الشرعية نوجز فيما يلي أهم التعاريف المرتبطة بهذه الظاهرة، و مختلف المصطلحات المصاحبة لها.

1-1- المفهوم اللغوي:

[64] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)، لجنة الجالية الجزائرية في الخارج، مشروع تقرير حول وضعية الجالية الجزائرية في الخارج، الدورة العامة الحادية عشر، الجزائر، جويلية 1998، ص.28.

يتبين لنا من خلال الرجوع إلى مختلف القواميس العربية، «أن لفظ حرق تفيد جعل النار في الشيء أثرها المعهود. أما الحراق فإنه العداء من الخيل كأنه من فرط سرعته في عدوه»[65]. وغالبا ما يكون استعمال لفظ الحرقة لتسمية الهجرة غير الشرعية أو السرية.

1-1- المفهوم الاصطلاحي:

يعتبر مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم التي يواجه الباحث أثناء دراسته باستعمالات متعددة لها و قد أدى ذلك التباين و الاختلاف بين الباحثين فيما يخص تحديد مدلول الهجرة غير الشرعية كل واحد حسب مجال اختصاصه، حيث ذهب بعض الباحثين إلى القول بأنها: «عملية التنقل الذي يتم في إطار غير قانوني في تنظيم و دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى دولة أخرى، و هي أيضا كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون[66]».

كما تعرفها منظمة الأمم المتحدة، بأنها: «دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى دولة أخرى عن طريق البحر أو البر أو الجو، و لا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة أو المؤقتة[67]».

تعرف ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمعات المغاربية عموما و المجتمع الجزائري بصفة خاصة بمصطلح "الحرقة"، حيث تشير تسمية "الحراقة" إلى هؤلاء الأشخاص الذين يهاجرون سرا، و ذلك من خلال حرق أوراقهم الرسمية التي تثبت هويتهم، و يتسللون ليلا للوصول إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط ومستعملين قوارب في عملية عبورهم للبحر.

2- أسباب و عوامل لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

---

[65] - مبروك مهدي، "الحارقون: دراسة سوسيولوجية في وسط المهاجرين السريين ومخيالهم"، *المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية*، السنة الأربعون، العدد 125، 2003، ص. 20.

[66] - لزهر بوراضي، محمد بوعليت، "آثار الهجرة غير الشرعية للأفارقة على الأمن الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري"، *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية*، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص. 261.

[67] - سليم بلحاج، "الهجرة غير الشرعية و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، *المجلة الجزائرية للأمن و التنمية*، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021، ص. 587.

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل عاملا لعدم الاستقرار في المجتمع الجزائري ولفهم هذه الظاهرة ينبغي البحث عن الأسباب و العوامل المؤثرة فيها و يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

2-1- العوامل الاجتماعية و الاقتصادية:

يعتبر العامل الاجتماعي و الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أن الاختلاف في المستوى المعيشي بين البلدان الأصلية و البلدان المستقبلة، تجعل هذه الأخيرة مصدر جذب للمهاجرين غير الشرعيين. فالهوة الاقتصادية البارزة بين هذه البلدان، « وهذا ما يؤدي إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية و الفقيرة[68]»، مما يدفع هؤلاء المهاجرين إلى ترك بلدانهم و المغامرة بأنفسهم للوصول إلى المجتمعات المستقبلة.

فمن بين أهم الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية يأتي الفقر و البطالة و تدني الأجور العامل الأساسي و يكتسي قوة التأثير في قرار الهجرة، و ذلك لصعوبة الاندماج في الحياة المهنية و الحصول على عمل مستقر، يدفع بهؤلاء المهاجرين للهجرة، بالإضافة إلى تدني المستوى المعيشي للفرد تدفعه لتحقيق حلم النجاح الاجتماعي و بحثا عن نمط معيشي أفضل. فالهجرة غير الشرعية، «تعد بشكل ما نتيجة لنسب البطالة العالية و سوء الحالة الثقافية و الاجتماعية للشباب، ما أفرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي[69]»، على حد تعبير الباحث "ناصر جابي".

2-2- العوامل السياسية و الأمنية:

تعد العوامل السياسية و الأمنية من أهم العوامل التي أدت لانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث ترتبط بالأوضاع المتدهورة التي يعيشها الأفراد في بلدانهم، فمن

---

[68] - طارق عبد الحميد الشهاوي، *الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية*، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009، ص. 48.

[69] - بن عمار نوال، "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر"، *مجلة آفاق للبحوث و الدراسات*، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص. 113.

الأسباب السياسية انتشار الحروب انعدام الأمن و الاستقرار و الصراعات السياسية تؤدي بالمهاجرين إلى ترك مجتمعاتهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش.

الفصل الثانـي

التحليل السوسيولوجي لمقاربة النوع (الجندر)

- تمهيد

المبحث الأول: النوع الاجتماعي نحو محاولة لفهم سوسيولوجي

1- الإطار النظري لمقاربة النوع (الجندر)

3-1- مفهوم النوع

4-1- ظهور دراسات النوع

2- الجندر عملية التشكل الاجتماعي

2-2- مفهوم التمثلات الجندرية
2-2- مراحل التمثلات الجندرية

2-3- العمليات التي تحدد التمثلات الجندرية

3- استخدام مقاربات النوع الاجتماعي في دراسات التنمية

2-3- تطور النظر في إشكالية إسهام المرأة في عملية التنمية
2-3- إدراج النوع الاجتماعي في مخططات التنمية

المبحث الثاني: النوع الاجتماعي و الفضاء العائلي

1- مكانة العائلة في الدراسات السوسيولوجية

2- تأثير الثقافة الأبوية في الفضاء العائلي

3- دور التنشئة الإجتماعية وبناء الذكورة والأنوثة

1-3- التنشئة الإجتماعية الذكورية وقيم الذكورة

2-3- التنشئة الأنثوية وقيم الأنوثة

تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل دراسة و تحليل مقاربة النوع (الجندر) من خلال التعاريف المقدمة لمفهوم النوع الاجتماعي، إلى جانب تأكيد على دور العائلة و الثقافة الأبوية في التراكم المعرفي في الدراسات السوسيو أنثروبولوجية، بالإضافة إلى التطرق لمساهمة التنشئة الاجتماعية في تكوين المنظومة القيمية فيما يخص القيم الذكورية والأنثوية في المجتمع الجزائري.

1- الإطار النظري لمقاربة النوع الاجتماعي (الجندر):

1-1- مفهوم النوع الاجتماعي (Le genre):

تعد دراسة النوع الاجتماعي من المجالات الرئيسية في الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية، حيث ترجع الإرهاصات الأولى لهذا المفهوم في أوروبا المعاصرة، إلاّ أنّ ظهوره جاء متأخرا، إذ استخدم هذا المفهوم في مطلع السبعينيات من القرن العشرين من طرف " آن أوكلي " (Ann Oakly) في كتابها (Sex, Gender and society) (1972)، قامت فيه «بقطيعة مع الرؤية التي تركزّ على الإختلافات البيولوجية للسلوكات بين الجنسين[70]».

يشير مفهوم النوع الاجتماعي إلى الجوانب الإجتماعية والثقافية للأدوار والوظائف لكل من الرجال والنساء والتي يمكن تغييرها بحسب الظروف الإجتماعية والثقافية للمجتمع، وذلك في مقابل الجنس والذي يشير إلى الجوانب البيولوجية بين الذكور والإناث. يأخذ مفهوم النوع دلالة إجتماعية وثقافية ، ذلك لأنّنا نولد ذكورا وإناثا ونصبح رجالا ونساء من خلال المراكز والمكانات الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع والمرتبطة بأعضاء كل جنس، وهذا التمييز في النوع الاجتماعي هو الذي يحدّد السلوك الإجتماعي من خلال المراكز والمكانات النوعية التي تسيطر على كيفية التعامل مع الجنس الآخر وذلك من منطق المفاهيم الثنائية للرجولة والأنوثة الذي يفصل بين الرجال والنساء، كلّ منهما في مقابل الآخر.

يستند مفهوم النوع الاجتماعي على «علاقة إجتماعية[71]» حيث أنّ كلّ ما يفعله الرجال والنساء من حيث تمثلاتهم وممارساتهم باستثناء وظائفهم البيولوجية هي من إنتاج المجتمع وثقافته وبذلك يصبح مفهوم النوع الاجتماعي أداة من أدوات ضبط السلوك المقبول إجتماعيا للجنسين.

---

[70] - Dominique, Fougeyrollas – Schwibel., et al (Sous la direction), *Le genre comme catégorie d'analyse, Sociologie, Histoire, Littérature*, Paris, Ed. L'Harmattan, 2003, p. 15.

[71] - Marie – Claude, Hurting., Michèle, Kail., Hélène, Rouch., (sous la direction), *Sexe et genre. De la hiérarchie entre les sexes*, Paris, Ed. CNRS, 2002-2003, p. 59.

يأخذ مفهوم النوع الاجتماعي بعدا وإهتماما بحثيا أدق عندما يتعلق الأمر بالخصائص الإجتماعية والثقافية المنبثقة من خلال سيرورة التنشئة الإجتماعية التي تحدّد الأدوار والمكانات لكلّ جنس على حدة داخل النظام الإجتماعي.

وبذلك تعتبر تمثلات الذكورة والأنوثة من قبل أفراد المجتمع وما ينتج عن ذلك من مواقف واتّجاهات مؤشرا هاما في معرفة الأسس التي تبنى عليها تلك المواقف وما ينجرّ عنها من علاقات إجتماعية ما بين الجنسين.

يكشف لنا مفهوم النوع الاجتماعي عن علاقات السلطة والسيطرة التي يتمتع بها الجنسين والتي تأخذ علاقة معقّدة ومتداخلة والتي تقوم على طابع ديناميكي من خلال الصراع والتناقض بين مصالحهما. وهذا ما يجعل من الإستراتيجيات المتبعة من طرف الجنسين في البناء العائلي أمرا يبعث على الإهتمام وهو ذلك الفضاء الذي تمثله الأسرة، حيث تلعب فيه العلاقة بين الفضائين الخاص والعام دورا محدّدا.

وفي هذا الصّدد يسمح لنا مفهوم النوع الاجتماعي من تحليل التقسيم الجنسي للفضاءات الذكورية والأنثوية وبذلك «يثري مفهوم النوع معارفنا لفهم التنظيم المجالي وبناء الأقاليم[72]».

وبذلك يشكل مفهوم النوع الاجتماعي أداة إجرائية تسمح لنا بتحليل العلاقات الإجتماعية ما بين الجنسين، كما يعتبر وسيلة فعالة لفهم بنية المجتمع وتنظيمه الإجتماعي والثقافي.

[72] - Sophia, Laouargant., *"Des territorialités de genre aux territorialités de projet dans le bassin méditerranéen »* in Revue Montagnes Méditerranéennes, N° 19, 2004, p. 5.

2-1- ظهور دراسات النوع (Gender Studies):

ظهرت دراسات النوع في الأوساط العلمية الأنجلوساكسونية، حيث مثّل ميدانا بحثيا خصبا منذ أواخر سنوات الستينيات، فقد شهدت تطورا كبيرا خلال سنوات السبعينيات من القرن العشرين.

لا يقتصر مجال دراستنا على مصطلح الدراسات النسوية لأنّه يهدف إلى فحص ديناميكي للعلاقات الإجتماعية ما بين الجنسين باعتبار هذه الأخيرة ليست نتاجا لفوارق بيولوجية وإنّما بناء إجتماعي وثقافي مرتبط بقيم الذكورة والأنوثة.

وإذا تتبعنا تاريخ تناول موضوع العلاقات الإجتماعية ما بين الجنسين في أوروبا وخصوصا في فرنسا تبيّن لنا أنّ الإرهاصات الأولى لهذا الحقل المعرفي قد انتقلت مع سيمون دي بوفوار (Simone De Beauvoir) والتي نشرت كتابها الجنس الثاني (Le deuxième sexe) 1949 الذي يعدّ من النصوص الكلاسيكية في مجال العلاقات الإجتماعية ما بين الجنسين.

حاولت الدارسات الفرنسيات أثناء معالجتهنّ لهذا الموضوع من النهل من النظريات الأنجلوساكسونية فاهتممن بدراسة العلاقات الإجتماعية ما بين الجنسين وذلك من خلال النظر إليها باعتبارها تشكيل سوسيو-ثقافي يحمل تمثلات إجتماعية لقيم الذكورة والأنوثة والذي يؤدي إلى تقسيم لمهام كلّ من الرجال والنساء في المجتمع وفق المعايير الإجتماعية السّائدة فيه.

وفي هذا السياق تكوّنت أوّل حركة نسوية في فرنسا سمّيت بـ " حركة تحرير المرأة " (MLF - Mouvement du libération des femmes) والتي نشأت في قلب الإضطرابات الطلابية والعمالية التي شهدتها باريس عام 1968.[73]

[73] - Laure, Beremi., Sébastien, Chauvin., Alexandre, Jaunait. , Anne, Revillard., *Introduction aux Gender Studies, Manuel des études sur le genre*, Bruxelles, Editions De Boeck Université, 2008, p. 8.

تعدّ هذه الحركة نافذة لتجسيد التطلعات المتعلقة بالمرأة وحياتها،«كفرد من الأفراد الإجتماعيين[74]». من خلال التعرف على أنماط تفاعلها الإجتماعي مع كلّ فرد من أفراد المجتمع.

إندمجت ضمن هذه الحركة جماعتين أساسيتين مختلفة الأشكال من حيث المطلب الإجتماعية تتمثل الجماعة الأولى في جماعات النسويات الثوريات التي تتميز بأنّها راديكالية في سياستها تدعو إلى حقوق المرأة كما تؤكّد أنّ السلطة الذكورية هي الأصل في البناء الإجتماعي لفكرة النوع. بينما على العكس من هذه الجماعة نجد جماعة التحليل النفسي والسياسة والتي تعتبر أنّ التحليل النفسي أداة تفسيرية في دراسة العلاقات الإجتماعية ما بين الجنسين.

ولكن بصفة عامة يمكن القول أنّ الباحثات النسويات والليبراليات تصبّ مطالبهن في تحقيق مجتمع يقوم على المساواة بين الجنسين، حيث يحترم حق كلّ فرد في توظيف إمكانياته وطاقاته.

ولذلك ينظر إلى العلاقات الإجتماعية ما بين الجنسين كعلاقة إجتماعية تتفاعل في نطاق رمزية ثقافة المجتمع المنتميان إليه.

وفي هذا الصّدد لا تعبأ كريستين دلفي (Christine Delphy) كثيرا «بالفوارق البيولوجية بقدر ما تهتم بكيفية ظهور مفهوم الأنوثة من خلال الظروف الإجتماعية الواقعية[75]».

و في هذا السياق، فإنه لا يمكننا التوصل لفهم عميق لمقاربة النوع الاجتماعي، بدون التطرق لمكانة العائلة في تشكيل البنية السوسيو ثقافية للمجتمع. و لذلك رأينا أنه من

---

[74] - بيار بونت، ميشال إيزار وآخرون، *معجم الإثنولوجيا والأنتروبولوجيا*، ترجمة وإشراف: مصباح الصّمد، بيروت، مجد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، المعهد العالي للترجمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص. 468.

[75] - غامبل سارة، *النسوية وما بعد النسوية (دراسات ومعجم نقدي)*، ترجمة : أحمد الشامي، مراجعة: هدى الصدة، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافات، نيويورك، الطبعة الأولى، 2002، ص. 312.

الضروري العودة لمعرفة دور العائلة و الثقافة الأبوية في تكوين المنظومة القيمية في المجتمع الجزائري.

2- الجندر: عملية التشكل الاجتماعي:

توجد حلقة مفرغة بين التصورات حول مفهوم الجندر، و بين الاتجاهات و السلوك و الأدوار المبنية على الجندر. حيث يعد هذا الأخير، بأنه «التأويل الثقافي للجنس أو إن الجندر هو شيء يتم بناؤه ثقافيا[76]». فالمحددات الاجتماعية و الثقافية التي تؤثر و تشكل التصورات حول مفهوم الجندر ستعكس هذه التصورات في الأدوار الجندرية. و بالمقابل ستعزز و ترسخ بدون وعي هذه التصورات الجندرية مرة أخرى. فتؤثر في الحياة اليومية الاجتماعية و في نظرتنا لأنفسنا و لاتجاهاتنا، و في نظرتنا للجنس الآخر كما أنها تحدد كيفية التعامل مع هذا الجنس.

2-1- مفهوم التمثلات الجندرية:

تعنى التمثلات بشكل عام الإدراك الحسي الاجتماعي و هي عملية عقلية تصور المواقف و الاتجاهات أو الظواهر الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمع.

و تشمل التمثلات الجندرية جميع المفاهيم المرتبطة بالإدراك العقلي الحسي الاجتماعي، و التي تربطنا بمن حولنا من خلال ما ينتج من عمليات العقلية من اتجاهات و سلوكات نحو الصفات و الأدوار و المكانات و المهن الخاصة بالجنسين، و التي توجه مسار عملية التفاعل الاجتماعي و ما ينتج عنها من علاقات اجتماعية.

2-2- مراحل تكوين التمثلات الجندرية:

تمرّ عملية تكوين التمثلات الجندرية في ثلاث مراحل:

---

[76] - جوديت بتلر، *قلق الجندر: النسوية و تخريب الهوية*، ترجمة فتحي المسكيني، قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1، 2022، ص.78.

1- إن مجرد رؤيتنا لأي إنسان تؤدي إلى تكوين تصورات أولية عنه. و إذا لم يتوفر لدينا معلومات كافية لتكوين هذا التصور فإننا نلجأ إلى الصورة النمطية (Stéréotype).

2- تكون هذه التمثلات عبارة عن علاقات مفترضة بين تفاصيل يدركها الإنسان من خلال مواقف و سلوكات معينة. كأن يتم الربط بين الذكورة و الجرأة، و بين الأنوثة و الحياء، أو العلاقة بين اللباس و الخصوصيات السوسيو ثقافية لمجتمع معين أو المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.

3- يتم توقع سلوك قائم على أساس جندري من خلال العلاقات المفترضة. و تتحدد هذه التوقعات التصورات التي من خلالها يتم تفسير سلوك و ردود أفعال للأدوار الجندرية.

2-3- العمليات التي تحدد التمثلات الجندرية:

تتحدد مراحل تكوين التمثلات الجندرية و ذلك بناء على ثلاث عمليات رئيسية:

1- التنصيف أو التنميط (Categorization):

و هي عملية أساسية لتكوين التصورات، و تعتمد هذه العملية على الصورة النمطية (Stéréotyping)، وهو مفهوم عرفه ليبمان (Lipmann) بأنه: «صورة شديدة التبسيط للعالم تجعل الفرد يرى العالم أو أي من مكوناته بشكل مفهوم و له معنى أكثر مما هو عليه في الواقع». وهو أول من استخدم مفهوم الصورة النمطية عام 1922 لوصف الصورة التي تنطبع في أذهاننا عندما نفكر في جماعة اجتماعية معينة. و الصورة النمطية لا توجد على مستوى فردي فقط و إنما تكون على مستوى جمعي أيضا.

و إن الصور النمطية غالبا ما تتسم بالبساطة و عدم التعقيد. و غالبا ما تكون خاطئة و غير دقيقة. و نحن نلجأ إليها فقط عند وجود نقص في المعلومات. و يتم التوصل إليها عن طريق التناقل و ليس بواسطة الخبرة المباشرة بالموضوع. لذلك تقاوم الصور النمطية التعديل الذي يتلائم مع خبرات التفاعل المباشر بموضوعها. و تستخدم بدورها

كأطر معرفية تفسر لنا العالم من حولنا، و توجه مواقفنا و سلوكاتنا، و تكون تمثلاتنا للأدوار و المكانات الاجتماعية المرتبطة بكل جنس. يتعلم الأطفال من خلال عملية التنميط التفرقة بين الجنسين في سن مبكرة. فالذكورة و الأنوثة تعتبر إدراكات ذهنية يتم تلقينها عن طريق التنشئة الاجتماعية للأطفال لممارسة السلوكات و الأدوار المناسبة لجنسهم، ثم تعديل السلوك ليتناسب مع المخطط الملائم للنوع الاجتماعي.

2- عزو السلوك إلى أسبابه (Causal attribution):

يعنى استنتاج الأسباب من خلال التمثلات الجندرية موضوع التصور. الأمر الذي يدفع إلى الإستجابة بشكل ما لموقف معين. و يتم ذلك من خلال تنظيم التصورات لعناصر الموقف في علاقات سببية تمكن من تكوين رؤية متكاملة له بشكل يسهل عملية التعامل مع هذا الموقف.

3- التقويم (Appraisement):

يمثل التقويم المرحلة الثالثة في تكوين التمثلات الجندرية. فالتصور هو نواة الاتجاه سواء أكان الاتجاه إيجابيا أو سلبيا. أي تفضيل الذي يتشابه مع الفرد في العمر و النوع و الفكر و غير ذلك و رفض كل من يخالفه. و إرجاع السلوك إلى أسباب قد تكون مغايرة للأسباب الحقيقية التي دفعت الفرد للسلوك بطريقة معينة.

2- استخدام مقاربات النوع الاجتماعي في دراسات التنمية:

إن انتشار استخدام مفهوم النوع الاجتماعي من قبل الهيئات الأممية و الاقليمية في الحقل التنموي أكثر من انتشاره في الأوساط الأكاديمية و الجامعية، و هذا أمر لا يحتاج إلى الكثير من الجهد للبرهنة عليه و إبرازه. فقد ارتبط النوع الاجتماعي في السنوات الأخيرة بمسألة التنمية و بمؤسساتها ارتباطا وثيقا أضحى يؤكد أهمية دورها في نشر المفهوم على النطاق الواسع الذي نعرفه اليوم. نحاول في هذا السياق، أن فهم بعض جوانب ذلك الارتباط

و ذلك من خلال التطرق لدراسة تطورات التي عرفها مفهوم النوع الاجتماعي و استخداماته في التنمية.

3-1- تطور النظر في إشكالية إسهام المرأة في عملية التنمية:

لقد مثلت ثنائية المرأة و التنمية و طبيعة العلاقة الجامعة بينهما، و الأدوار الممكن أداؤها من طرف المرأة ضمن عملية التنمية، أحد أبرز الإشكاليات التي اهتم بها الباحثين في دراسات النوع الاجتماعي في الثلث الأخير من القرن العشرين. و قد تنوعت مداخل و مقاربات السياسات الاقتصادية و التنموية، حيث تم تجاوز الرؤية للنظرة السلبية للمرأة في مسارات التنمية – و التي جعلت منها كائنا يستفيد بما يجود به عليه المؤسسات المعنية، و مقيدا بدوره التقليدي داخل حدود البيت و الأسرة – إلى اعتبارها عنصرا فاعلا قادرا على التأثير في البرامج التنموية. من خلال تلقيها لمجموعة من الخدمات الاجتماعية المتصلة بالتعليم، و التغذية و الصحة، و بذلك تتم تسهيل عمليات تعميم فوائد التنمية على مختلف شرائح المجتمع، و قد أطلق على هذا النهج بنهج "التنمية الاجتماعية".

ومع مطلع منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين، تغيرت وجهة النظر الأممية لثنائية المرأة و التنمية، ليحدث تبني مناهج تعمل على مزيد من السعي لإدماج المرأة في العملية التنموية. و كان ذلك على إثر اعتبار الأمم المتحدة سنة 1975 السنة الدولية للمرأة، و هذا لتعزيز موقع المرأة و مكانتها في عمليات التنمية و برامجها. و على إثر انعقاد مؤتمر المكسيك في نفس السنة انبثق مفهوم "إدماج المرأة في التنمية"، و ذلك من أجل الدفع باتجاه تحقيق المساواة و محاربة التمييز بين المرأة و الرجل في مجالات الحصول على مناصب العمل و المشاركة في الحياة السياسية.

و قد ارتبط توجه "المرأة في التنمية" (Women in Development) بمسلمات مدخل التحديث الذي يركز على أهمية المحفزات الفردية في إنتاج مسارات و عمليات التغير الاجتماعي و قيادتها. كان هدف هذا التوجه يتمثل في إدماج المرأة بشكل عادل في عملية التنمية، من خلال السعي لتحسين أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية و تخفيف أعباء

العمل عنها. و لكن هذا التوجه لم يسلم بدوره من جملة من الانتقادات، نظرا لتركيزه على الجوانب الإنتاجية في حياة النساء متجاهلا بذلك أدوارهن الإنجابية و الأسرية، و التي نظر إليها كقضايا تنتمي للمجال الخاص، و تخرج عن مشروعات التنمية، كما تم اغفال الفروق و درجات التفاوت بين مختلف الشرائح النسائية، و تعامل معهن كفئة متجانسة بغض النظر عن التفاوت في الجوانب السوسيو ثقافية و المهنية.

وعلى إثر ذلك، تم تنظيم مؤتمر نيروبي عام 1985 الذي من خلاله تبني منظور "النوع و التنمية" (Gender and Development) الذي تبني معالجة الاسهام في العملية التنموية من منظور متكامل الأبعاد يحاول الإحاطة بصيرورة توزيع الأدوار و المسؤوليات بين النساء و الرجال. و قد اعتبر هذا المنظور أن تحليل إسهام المرأة في التنمية أن لا يتم اهمال جهودها و اسهاماتها مختلفة سواء داخل البيت أو خارجه، كما رفض هذا التوجه طبيعة تقسيم العمل بين المجال العام و الخاص، الذي كان يستعمل في الغالب لتقليل من أهمية الأدوار الإنتاجية للمرأة و مشاركتها في عمليات التنمية.

ومع شيوع استخدام مفهوم التمكين، و الذي «يعنى دعم إمكانية المرأة و قدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها[77]». يركز هذا المنظور، على تبني النظر للنساء برؤية استراتيجية تنموية ترتكز على ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية بوصفها عنصرا فاعلا ومنتجا و قوة فعالة في احداث التغيير الاجتماعي.

و فيما يتصل بمفهوم "تمكين المرأة" كشريحة اجتماعية معينة بشأن التمكين، يقع عادة التأكيد على تلازم البعدين الاقتصادي و الاجتماعي في تلك العملية، و يتصل المفهوم بالقدر الكبير من الخيارات التي يجب أن تمارسها المرأة، سواء فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية أو ممارسة عمل ما في سوق العمل، غلى جانب أهمية ما يؤدي إليه واقع تعميم أداء الخدمات العامة في مجالات الصحة و التعليم من رفع قدرة المرأة بتلك الخيارات و اتخاذ القرارات بشأنها.

---

[77] - رويدا المعايطة (تحرير)، *النوع الاجتماعي و أبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي*، القاهرة، منظمة المرأة العربية، ط1، 2010، ص.41.

وعموما يمكن القول إن مفهوم تمكين المرأة أن يتخذ جملة من العناصر الأساسية التي يمكن اعتمادها كمؤشرات لقياس التمكين، و يمكن إجمالها في ما يلي:

- تبلور واقع الاعتماد على الذات داخل نطاق المجال الخاص و خارجه.

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة، بتوفير فرص العمل داخل بيتها أو خارجه، و ذلك من خلال السعي للحصول على مصادر للتمويل، كالحصول على القروض و المساعدات الإدارية لإقامة المشاريع الخاصة في فضاءات الإنتاج المختلفة، و إدارة المرأة لمشروعها بنفسها مقابل تمتعها الكامل بعائداتها و حرية تصرفها فيها.

- المشاركة الواعية و الفاعلة للمرأة في إدارة شؤون الأسرة و المجتمع عبر السعي للتمثيل المباشر (تولي المناصب) و غير المباشر (المشاركة في الانتخاب و إبداء الرأي) في دوائر صنع القرار على المستويات الحكومية و غير الحكومية.

- حصول المرأة على أرقى درجات المعرفة و المهارات المختلفة في مجال قيادة الأسرة و المشروع الاقتصادي الخاص.

- إلمام المرأة بحقوقها القانونية و التشريعية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

2-3- إدراج النوع الاجتماعي في مخططات التنمية:

وفقا لانتشار مدى اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي و التنمية – التي طرحت تصورات عن سبل إدماج الحاجات و المصالح الخصوصية للنساء و الرجال في السياسات و المخططات التنموية – انتشر مفهوم "إدراج بُعد النوع الاجتماعي في السياسات الرئيسة"(Gender mainstreaming) أي إدماجه في جميع السياسات القطاعية و المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، بهدف دعم المساواة بين الجنسين و الإقرار بالشراكة الفاعلة بين النساء و الرجال في التنمية.

و بذلك اعتبر تحليل النوع الاجتماعي أحد الوسائل التي تسمح بالتخطيط لمجموع السكان، و قد اعتمد الخبراء عددا من المناهج لقياس العلاقات بين الجنسين و متابعة التقدم باتجاه المساواة. و قد حدد أحد الأطر التي وضعها فريق أهداف ألفية الأممية للتعليم "إطارا لقياس المساواة بين المرأة و الرجل" يقوم على ثلاثة مستويات:

1- المساواة بين الرجل و المرأة من جهة اكتساب القدرات: كالصحة، و التعليم، و التغذية، و سائر القدرات البشرية الأساسية.

2- تفيد المساواة بين الرجل و المرأة في الحصول على الموارد، التساوي في فرص توظيف الفرد قدراته الأساسية أو تطبيقها و المشاركة في صنع القرار.

3- تترجم المساواة بين الجنسين من جهة الأمن تعرضا أقل إلى العنف و النزاعات.

وقد اعتبرت هذه المجالات الثلاثة، مصدر لتمكين المرأة، و تأكيد دورها في عملية التنمية و تعزيز قدرتها على اتخاذ قرارات بشؤون الأسرة و المجتمع.

يمكن القول إن ظهور مفهوم النوع الاجتماعي و انتشاره قد ارتقي نوعيا بمجمل الدراسات العلمية المتعلقة بموضوع المرأة. من خلال عملية إعادة الإنتاج المعرفي لتلك الموضوعات في صيغ جديدة اعتبرت كلا من المرأة و الرجل في علاقتهما التكاملية جزءا من ظواهر النوع الاجتماعي.

المبحث الثاني: النوع الاجتماعي و الفضاء العائلي:

1- مكانة العائلة في الدراسات السوسيولوجية:

تحتل الأسرة أهمية كبيرة في الدراسة السوسيو-أنثروبولوجية، باعتبارها منظومة اجتماعية، حيوية، ضرورية، منتجة للقيم والمعايير الاجتماعية. هذه الأخيرة تستمد قوتها

من منظومة ثقافية ورمزية معينة. وبعبارة أخرى فالأسرة هي تلك: « (...) الخلية الأساسية التي تتعلق بالتنشئة الإجتماعية للأفراد وتكوين هويّتهم (...)[78]».

كما تمثل بذلك المرحلة الأولى في التنشئة الاجتماعية للفرد، وذلك باكتسابه لسلوكات واتجاهات تتناسب مع الأدوار الاجتماعية المحددة له، حتى يتكيف مع القيم والمعتقدات الخاصة بالمجتمع الذي تنتمي إليه. كما أنها تشكل ذلك النموذج المرجعي للأفراد، حيث «تصبح العلاقات الأسرية في صفتها الرسمية ترمى إلى أن تصبح المقياس الذي تنبنى على أساسه وتقيم كل علاقة اجتماعية[79]».

تعتبر الأسرة مؤسسة إجتماعية أساسية في التنظيم الإجتماعي لكل المجتمعات البشرية بصفة عامة، والمجتمع الجزائري بصفة خاصة. فهي تمثل الوحدة الإجتماعية الأساسية التي يقوم عليها بناء المجتمع، مما يجعل دراستها إحدى الضرورات التي تفرضها ظروف المجتمعات الحالية باعتبار أن الوظائف التي تؤديها ضرورية للمجتمع كي يحافظ على توازنه واستقراره، و هذا ما يجعل «عمل حول الأسرة يبقى عملا طويلا[80]».

ومما زاد من أهمية دراسة الأسرة تلك التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري على المستوى القانوني من خلال إصلاح قانون الأسرة لسنة 2005.[81] بالإضافة للتحولات السوسيو-ثقافية التي طرأت على العلاقات الإجتماعية ما بين الجنسين في الفضاء العائلي، وما ترتب عنها من تغيرات جذرية مرتبطة بالأدوار والمكانات المحدّدة لكلا الجنسين.

---

[78] - El Harras, M., *« Les mutations de la famille au Maroc »*, W.C,. Young and Setterney Shamy. Anthropological approaches to the Arab families: au introduction, in Journal of Comparative Family Studies, Vol XXVIII, N 2, Summer, 1997, p. 107.

[79] - Bourdieu, P., « *A Propos de la famille comme catégorie réalisée* », in Actes de la Recherche en Sciences Sociales, N °100, décembre 1993, p. 33.

[80] - Adel, Khédidja., « *La Famille dans tous ses états : Bilan d'une expérience de terrain* ». In Benghabrit – Remaoun, N., Haddab, M., (sous la dir de), *L'Algérie 50 ans après, Etats des Savoirs en Sciences Sociales et Humaines 1954-2004*, Oran, Edition CRASC, 2008, p.540.

[81] - Ghania, Graba., Zoubida, Haddab., *« Femmes-Objets ou Femmes-Sujets : Les enjeux du code de la famille en Algérie »*,In collectif, *Genre, Inégalité et religion*, Actes du premier colloque inter-réseau du programme thématique « Aspects de l'état de droit et démocraties », de l'Agence Universitaire de Francophonie (A.U.F), Dakar, 25-27 Avril, 2006, Ed. A.U.F, 2007, p. 38.

وفي هذا الإطار سنحاول التطرّق لدراسة النوع الاجتماعي، هذه الأخيرة متجلية من خلال التمثلات الإجتماعية التي يحملها الفاعلين الإجتماعيين لقيم الذكورة والأنوثة مبنية إجتماعيا «عبر سيرورة إجتماعية محدّدة ومستنبطة من طرف الرجال والنساء ونتاج لتعيينات إجتماعية لسلوكات معبّرة في كل ميادين الحياة[82]». يتم وضع العلاقات الإجتماعية ما بين الجنسين في إطار تفاعلي ضمن الحياة الإجتماعية المحملة برموز المنتوج الثقافي مندرج ضمن ثقافة مجتمع معيّن، يعمل هذا الأخير على إنتاج وإعادة إنتاج مختلف الرموز والدلالات التي تنبثق من هذه الثقافة.

لا يمكننا أن ندرك مقاربة النوع الاجتماعي إلاّ من خلال تناولنا للثقافة الأبوية، والتي ظلت مسيطرة في المخيال الجمعي ونظام مؤثر في الفضاء العائلي وفي تحديد الأدوار والمكانات مرتبطة بكل فرد في التنظيم العائلي.

2- تأثير الثقافة الأبوية في الفضاء العائلي:

لا يمكننا فهم سيرورة الديناميكية الإجتماعية، المرتبطة بالتحولات السريعة التي طرأت على الفضاء العائلي، خاصة منها ما يتعلق بالأدوار والمكانات بين الجنسين، إلا ضمن سياقات تاريخية، وسوسيو-ثقافية، مرتبطة بالمجتمع الجزائري، المتأثر بالنظام الأبوي، هذا الأخير الذي يتميّز فيه «نموذج العائلة الموسّعة من خلال الزواج الداخلي بين أفرادها وعدم تقسيم ملكية الجماعية للأراضي (...)»[83].

و في هذا الصدد، تعرف الثقافة الأبوية بأنها «مجموعة من القيم المعبّر عنها من خلال سلوكات ومواقف وتطلعات الفاعلين الذين يحدّدون مواقفهم ويحققون هويتهم من خلالها[84]». كما تتميز الثقافة الأبوية، بثقافة خاصة بها وبنسق نظـامها القيمي وبنيتها البسيكو-سوسيولوجية، وهي تشكل الإطار الذي من خلاله تتم عملية التنشئة الإجتماعية

[82] - Christine, Guionnet., Erik, Neveu., *Féminins/Masculins: Sociologie du genre*, Paris, Ed. Armand Colin, 2009, p. 5.
[83] - Abrous, Dahbia., *L'honneur face au travail des femmes*, Paris, Ed. L'Harmattan, 1989, p. 38.
[84] - Addi, Lahouari., *Les mutations de la société algérienne : famille et lien social dans l'Algérie contemporaine*, Paris, Ed. la Découverte, 1999, p. 12.

لأفراد الأسرة. وبعبارة أخرى، «فالمجتمع التقليدي من خلال أخلاقياته وميكانيزماته التي من بينها الشرف يعطى كمعيار إجتماعي غير مرئي (Norme l'invisibilité sociale) تقبله وتستبطنه المرأة، هذه الأخيرة التي تقوم بتلقين هذه التربية لابنتها[85]».

يحتل الأب قمة الهرم العائلي، في النظام الأبوي، من حيث مكانته كما أنه يمثل سلطته مستمدة من ملكيته و استقلاليته في ممارسة سلطته الأبوية التي يمارسها على أفراد أسرته في توجيهه للأوامر والنصائح والإرشادات، بينما من المطلوب منهم الطاعة والإحترام والإمتثال وعدم مناقشته فيما يراه مناسبا. وفي هذا الإطار تنعدم الإستقلالية بالرأي والعمل داخل النظام الأبوي.

يتميز النظام الأبوي في العالم العربي بصلابة بنية العائلة، من خلال قواعد الإنحدار من النسب الأبوي[86]، حيث يعود النسب إلى عائلة الأب، فيحملون إسمه دون إسم عائلة الأم. كما يتمتع الأب «برأسمال رمزي من خلال الإسم، الشرف، الصلة، السلطة يتدخل في الحياة الإجتماعية[87]».

يفرض المجتمع الأبوي، توزيعا محدّدا للأدوار والمكانات، حيث تكون المرأة مطيعة ومخلصة لزوجها، وتدبير منزلها، كما ترتبط مكانتها من خلال دورها الذي يجعلها في وضعية تبعية لزوجها، هذا الأخير، الذي يلعب دور المعيل لأسرته، حيث يعتبر مصدر رزق وإنتاج للحاجات الضرورية لعائلته. كما يتولى تسيير الشؤون العائلية، و الضامن للملكية المشتركة، كما يعمل على تحقيق الاستقرار في الفضاء العائلي. و في هذا السياق، تظهر العائلة من خلال «نتاج عمل تأسيسي حقيقي طقسي وتقني، في الوقت نفسه يهدف

---

85 - Addi, Lahouari., *" Femme, Famille et lien social en Algérie"*, in Kian-Thiebaut, Azadeh., et Leder-Fouladi, Mari., (sous la direction de), Famille et mutations socio-politiques l'approche culturaliste à l'épreuve, Paris, Ed. de la Maison des Sciences de l'Homme, 2005, p. 73.

86 - Camille, Lacoste Dujardin., *Des mères contre les femmes : Maternités et patriarcat au Maghreb*, Paris, Ed. la Découverte, 1996, p.16.

87 - Chaulet, C., *La terre les frères et l'argent*, Tome I, Alger, O.P.U, 1987, p. 205.

إلى أن يؤسس بصورة مستمرة داخل عضو من أعضاء الوحدة المؤسسة شعورا خاصا ضامنا يمثل شرط وجود هذه الوحدة واستمراريتها[88]».

و في سياق توزيع الأدوار و المكانات في النمط الأبوي، تستبطن المرأة معايير هذه الثقافة الأبوية، فتقوم بإعادة إنتاج نفس النمط التربوي، القائم على التنشئة الإجتماعية للجنسين، سواءا ذكورية أو أنثوية. فيما يتعلق بالفتاة تلقنها الأم باستمرار مبادئ هذه الثقافة الأبوية، فمنذ طفولتها ترتبط هويتها الأنثوية بالفضاء المنزلي، «فمنذ ولادتها تخضع للتدريب لدورها المستقبلي (Femme au foyer)[89]» .

ولكن هذا لا يعني أن الأسرة الأبوية داخل المجتمع الجزائري، واحدة في مختلف الحالات والأمكنة، وأنها تمكنت من المقاومة أمام ما تواجهه من تغيرات إجتماعية وإقتصادية. فسلطة الثقافة الأبوية، حتى وإن لم تعد بنفس الصلابة ضمن البنية العائلية التي كانت عليها في السابق. فقد شهدت بعض التغيرات البنيوية في فضاءها العائلي، وهذا ما حدث في السنوات الأخيرة، من خلال ضعف القوة المادية للمجتمع الأبوي، وذلك بتدخل عوامل متعددة تتجلى في بروز الأسرة تشكيل الأسرة المصغرة ويظهر ذلك من خلال المسكن المنفرد، وخروج المرأة للعمل خارج المنزل، وارتفاع نسبة التعليم بمختلف أطواره لكلا الجنسين، ومن هنا نشير إلى الدراسة والوطنية المنجزة من طرف (le CRASC) حول "النساء والإندماج سوسيو-إقتصادي" (Femmes et intégration socio-économique)، حيث توصّلت هذه الدراسة إلى أن نسبة النشاط المأجور للنساء يمثل 58,29%، بينما تمثل نسبة النساء الماكثات في البيت (Femmes aux foyer) 48,75%، هدفت هذه الدراسة إلى

[88] - Bourdieu, P., « *A Propos de la famille comme catégorie réalisée* », in Actes de la Recherche en Sciences Sociales, N100, décembre 1993, p. 34.
[89] - Mahfoud, Bennoune., *Les Algériennes victimes de la société Néopatriarcale*, Alger, Editions MARINOOR, 1999, p. 44.

تقديم «نظرة تقييمية وذلك مقارنة بعمل النساء، ومعرفة تصورات النساء حول العمل، باستناد إلى ذهنيات تأخذ بعين الإعتبار روابط النساء/العائلة/العمل[90]».

3- دور التنشئة الإجتماعية وبناء الذكورة والأنوثة:

تعدّ الأسرة من المؤسسات الإجتماعية الرئيسية في عملية التنشئة الإجتماعية، التي يكتسب الفرد من خلالها مختلف المعاني والرموز والقيم التي تحكم سلوكه بهدف تكيّفه في وسطه الإجتماعي. وبعبارة أخرى فالتنشئة الإجتماعية حسب "كلود دوبار" (Claude Dubar) تتضمن هذه السيرورة «إستدخال وضعيات إجتماعية لا تصدر فقط من خلال العائلة والأصل الطبقي، لكن من مجموع أنظمة الفعل المختلفة من طرف الفرد أثناء وجوده[91]». كما تتضمن عملية التنشئة الإجتماعية على السيرورة (Processus) التي من خلالها يلقّن الفرد قيم ومعايير إجتماعية تتناسب مع الأدوار والمكانات الإجتماعية المحدّدة له داخل جماعته. وبذلك يصبح هذا العضو داخل الفضاء العائلي شخصا إجتماعيا، يتماشى مع القيم والمعتقدات الخاصة بالوسط الإجتماعي الذي ينتمي إليه.

كما تضطلع التنشئة الإجتماعية بإعطاء الفاعلين الإجتماعيين مختلف قواعد المواقف والإتجاهات وتحديد أدوارهم، فتعمل على ترسيخ القيم والإلتزام لديهم، وذلك لكونهم أعضاء في عائلتهم أكثر منهم أفراد مستقلين، فهم مسؤولين عن تصرفات أفراد عائلتهم، بالإضافة إلى مسؤوليتهم عن تصرفاتهم الخاصة. كما تعمل التنشئة الإجتماعية على فرد قيم الطاعة والإحترام على الفرد، فقيمة الفرد تتحدّد من خلال قيمة الأسرة ومكانتها وبالتالي يلازمه واجب المساعدة والتضامن نحو أعضاء أسرته.

تكسب التنشئة الإجتماعية الفرد عددا من المعاني والرموز، وهذه الأخيرة التي تمكنه من القيام بالإتصال الإجتماعي-الرمزي الذي يسمح له بإقامة علاقات إجتماعية

---

[90] - Benghabrit – Remaoun, N., (Sous la direction de), *Enquête nationale en Algérie, « Femmes et intégration socio-économique »*, Réalisée par le CRASC pour le compte du Ministre délégué chargé de la famille et la condition féminine, Ed. CRASC, 2006, p. 05

[91] - Claude, Dubar., *La socialisation : Construction des identités sociales et professionnelles*, Paris, Ed. Armand Colin, 2000, p. 80.

بالآخرين من خلال عملية التأثير والتأثر المتبادلة، وبذلك تتجلّى، فإن «محصّلة التنشئة بوجه عام، ومن الجهة التربوية بوجه خاص هي الإندماج في الجماعة بالتربية على ثقافتها وعلى أنّ الخروج عنها يكلّف ثمنا، فإنّ الرؤية التي من خلالها تتم مقاربة التنشئة الأسرية هي أكثر الرؤى تركيزا على التماسك والتجانس[92]».

تهدف عملية التنشئة الإجتماعية من خلال عملية تعلّم الفرد لإعداده للإندماج في أنساق البناء الإجتماعي والتوافق مع المعايير الإجتماعية داخل مجتمعه. وفي هذا الصدد تبنى الأولياء من خلال عملية التنشئة الإجتماعية «لإستراتيجيات تربوية تدعّم من خلال ميكانيزمات التشريب أو التلقين (Mécanisme d'imprégnation ou d'inculcation)[93]» . كما تتحدّد للفرد الأدوار والمكانات الإجتماعية المناسبة له. هذه الأخيرة التي يستبطنها الفرد داخل الفضاء العائلي، حيث يتم تلقينه مختلف الأشكال الأساسية للسلوك والإدراك والتفكير والتي «تستدمج لديه في شكل ترسيمات ملكة الإستعدادات (Les schémas de l'habitus)[94].» تعمل التنشئة الإجتماعية على البناء الإجتماعي لقيم الذكورة والأنوثة وذلك من خلال مختلف مراحل حياة الفرد، و هذا ما يجعل هناك التمييز فيما يخص التنشئة الذكورية والتنشئة الأنثوية، وهذا ما سنتعرض له لاحقا.

3-1- التنشئة الإجتماعية الذكورية وقيم الذكورة:

تتولىّ التنشئة الإجتماعية الخاصة بالذكر بتلقينه بصورة تدريجية المعايير والتوقعات التي تطابق جنسه. يتعلّم من خلالها قيم الرجولة والذكورة باعتبارها بناء إجتماعيا وثقافيا، هذه القيم التي تتأثر بمختلف القوى والمؤثرات الإجتماعية التي تقبل أو ترفض موقف معيّن.

---

[92] - الطاهر لبيب، *" الأسرة العربية: مقاربات نظرية"* . الأسرة العربية: رؤى ومقاربات (ملف)، في المستقبل العربي، العدد 308، أكتوبر 2004، ص. 82.

[93] - Michèle, Ferrand., *Féminin, Masculin*, Paris, Ed la Découverte, 2004, p. 50.

[94] - بيار بورديو، *الهيمنة الذكورية*، ترجمة سلمان قعفراني، مراجعة ماهر تريمش، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2009، ص.21.

يتلقى الطفل في الوسط التقليدي من خلال «التربية الأولى للطفل التي تبدأ بالتدريب على ميكانيزمات على ما يجب وعلى ما لا يجب (...)[95]»، حيث تتم تربية الطفل من طرف نساء العائلة الموسّعة، تمثل الجدة المسؤولة الأولى عن التربية والإعتناء بأحفادها من أبناءها الذكور.

تعمل التنشئة الإجتماعية للطفل منذ مرحلة الطفولة الأولى على ربطه خارج الفضاء المنزلي وضرورة إندماجه في عالم الرجال. حيث يدرّب الطفل على صفات الرجولة والشجاعة، هذه الصفات التي تتطلب منه أن يقطع صلته بالعالم النسوي، حيث يلقّن الرّجل الدفاع عن«الشرف الجمعي في المجال العام، بينما تبقى المرأة داخل الحيز المنزلي المحاط بالحماية[96]». كما ترسّخ التنشئة الاجتماعية لدى الطفل قيم عدم الخوف وتأكيد الذات، كما يلقّن على ضرورة الإقبال على المخاطرة، فهو لا يعترف بالتراجع وإنما مطلوب منه الإقدام والسيطرة على الوضع. والدفاع عن شرفه وعن أفراد عائلته «فالشرف الذكوري مرتبط بالآخرين وبالشجاعة والمبادرة وبخاصية القوة[97]».

يظهر في هذا السياق أهمية الفضاء العام (خاصة فضاء الشارع) في التنشئة الإجتماعية لكلا الجنسين. فالسلوك الذي يتعلّمه الطفل أثناء اللّعب ينبغي أن يتماثل مع القيم الذكورية، كالقوة والشجاعة والصبر التي تعبر عن شكل من أشكال إثبات الرجولة. يلعب الشارع في هذا الصّدد «دور قوة محركة لسيرورة التنشئة الإجتماعية للأطفال ممّا يمكنهم على المستويين الجسدي والحسّ الحركي من تجريب الحركات والإشارات المرغوب فيها

---

[95] - Zerdoumi, Nafissa., *Enfants d'hier : L'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien*, Paris, Maspero, 1970, p. 159.

[96] - مي غضوب وإيما سنكلير ويب، *الرجولة المتخيلة: الهوية الذكورية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث*، بيروت، دار الساقي، 2002، ص. 213.

[97] - Mokhtar, El Harras,. *« Féminité et Masculinité dans la société rurale marocaine : le cas d'Anjra »*. in Bourqia, Rahma, et al., *Femmes, Culture et Société au Maghreb. 1-Culture, Femmes et famille*, Casablanca, Afrique Orient, 2000, p. 45.

ويشكل تواجد مختلف الأعمار والطبقات الإجتماعية والجنسية معطى أساسيا وملموسا في الدول النامية[98]».

3-2- التنشئة الأنثوية وقيم الأنوثة:

تتولى التنشئة الإجتماعية من خلال الممارسة والتدريب المستمرّين الذي تتعرض له البنت على تحديد القيم الأنثوية المرتبطة بها وتعليمها الأدوار والمعايير الإجتماعية المتوقعة منها. وبذلك تسهم سيرورة التنشئة الإجتماعية على الحفاظ على النظام الإجتماعي من خلال إشرافها على التنشئة الجنوسية المرنة، والتي تقوم بإعادة إنتاجها مرّة أخرى وهكذا تنتقل هذه القيم والمعايير من جيل إلى جيل آخر بدون إنقطاع.

تلقن البنت من طرف أمّها منذ التنشئة المبكرة على معايير وقيم أنثوية تصبح بمثابة المحرك لسلوكها، حيث يتم ارتباطها من خلال علاقة وطيدة بالفضاء المنزلي، حيث «تلتقي المرأة والدار في طابع الأنوثة بكل ما تحمله من دلالات نفسية وإجتماعية بالنسبة للرجل[99].» ولا تكتفي الأم ابنتها بهذه الأعمال، بل إنّها توكل إليها مهمة رعاية إخوتها الصغار. ولاشك أنّ أعباء كثيرة تقع على عاتق البنت الكبرى التي تتكفل بتدبير البيت.

تعمل التنشئة الخاصة بالبنت على تربيتها على الحفاظ على شرفها الذي هو أيضا شرف العائلة، حيث تعتبر قيمة الحفاظ على الشرف من أكثر القيم أهمية وأعلى رتبة في تراتبية النظام القيمي (Hiérarchie du système des valeurs)، وهكذا فإنّ «القيم ليست مجرد عناصر متراصفة وإنّما هي حلقات مرصوفة في سلسلة من الدلالات الموجّهة إلى صيانة تقسيم محدّد للعمل والسلطة[100]»، يتم تلقينها الحشمة والتواضع. ولهذا السبب لا

---

[98] - نورية بن غبريط – رمعون، "الطفل المدرسة والشارع فضاء للعب: حالة الجزائر"، مجلة إنسانيات، العدد 41، جويلية-سبتمبر، 2008، ص. 27

[99] - سعيدي محمد، "الدار-المرأة رمزية الفضاء بين المقدس والدنيوي في الثقافة الشفوية"، *مجلة إنسانيات*، العدد 2، خريف 1997، ص. 9.

[100] - يعقوب قبانجي، "منظومة القيم العائلية في الوطن العربي محاولة نقدية"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 308، أكتوبر 2008، ص. 119.

يتوقف عن تذكير البنت بغرض تلقينها الحشمة أن تغضّ النظر وتتصف بالحياء وألاّ تتحدث إلاّ بقدر ما يتطلب منها المقام.

تتم تربية البنت على عاتق الأم، حيث تحرص على تنشئتها على قواعد سلوكية بطريقة منضبطة وصارمة وتخضع لمراقبة لكل تصرفاتها ومواقفها، حيث تعلّمها إحترام الضوابط الإجتماعية والخضوع للأوامر والنواهي التي تعكسها سلسلة من التحذيرات ضدّ كل ما هو محرّم من الجانب الديني وما هو مجلب للعار في نظر الأعراف والتقاليد.

لكن هذه التنشئة التي تتلقاها البنت ليس نتاج دور الأم لوحدها وإنّما تعدّ نتاجا إجتماعيا، من خلال الدور الذي تلعبه العائلة الموسعة، حيث يساهم كل عضو فيها بتلقينها لبعض القيم والمعايير الإجتماعية السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى متابعتهم لسلوكها في مختلف مراحل حياتها إلى غاية زواجها.

وإذا كان الفضاء العائلي هو مجال التنشئة المستمرة بالنسبة للبنت، حيث تتعلم دورها كزوجة وكأم يستوجب عليها مستقبلا الإشراف على شؤون المنزل كلّها فتتعلم أشكاله. فمن الأفكار التي ترسّخها الأم في نفس إبنتها أنّ المرأة عماد البيت ولذلك يتعين عليها أن تلقن منذ طفولتها أن تتعلم كل الأعمال الحرفية والمنزلية من إعدادا الطعام والخياطة والنسيج وترتيب البيت وتأثيته، حيث أنّه «(...) بالإضافة إلى ذلك، فبالرغم من أن صنع الآنية وعمل السلال وإنتاج الأنسجة أنشطة أنثوية بالأساس (...) إنّ بعضا من نساء القرى والقبائل كنّ قد اكتسبن مهارات وتقنيات معيّنة استغرق تطوّرها قرونا ونلن ممّا له دلالة مماثلة، إعتراف المجتمع بفنّهنّ الذي تناقلت الأجيال أساليبه عبر وصايا الأم إلى ابنتها واحتفظت بها دائما كسرّ مكنون (...).[101]»

ولمّا كانت وظيفة التربية الأسرية منحصرة في إعادة إنتاج الفرد ليكون معبرا عن قيم الجماعة وعاداتها وتقاليدها، فإنّنا نجد أنّ البنت تطالب بأن تكون متبعة لوالدتها في مختلف السلوكات والمواقف والمهارات الأنثوية، بهدف تنشئتها لتصبح امرأة تتمتع

[101] - جوديث تاكر ومارجريت مريوذر، *النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث: فصول في التاريخ الإجتماعي*، ترجمة أحمد علي بدوي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2003، ص. 69.

«بخبرات وتجارب ملائمة لجنسها[102]»، ولتهيئتها لتكون زوجة/أما قادرة على إدارة عائلة أخرى.

[102] - Camille, Lacoste-Dujardin., *Des mères contre les femmes : Maternité et Patriarcat au Maghreb*, Paris, Editions la Découverte, 1996, p. 64.

الفصل الثالث

تمثلات الطلبة الجامعيين لمشروع الهجرة غير الشرعية

- تمهيد

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية و الأدوار الجندرية

1- الهجرة غير الشرعية و سوسيولوجيا المخاطرة

2-1- في سوسيولوجيا المخاطرة
1-1-1- تعريف المخاطرة

1-1-2- المقاربات المفسرة في سوسيولوجيا المخاطرة

2- مخاطر الهجرة غير الشرعية

2-2- الهجرة غير الشرعية و سلوك المخاطرة
2-2- الهجرة غير الشرعية و ثقافة الخوف

المبحث الثاني: النوع الاجتماعي و علاقته بالهجرة غير الشرعية من خلال تمثلات الطلبة الجامعيين

1- من هجرة ذكورية إلى هجرة أنثوية

2- تأنيث الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية و بناء التمثلات الاجتماعية عن أوروبا

1- صورة أوروبا في مخيال الاجتماعي للطلبة الجامعيين

2- التمثلات الاجتماعية لأوروبا: العمل و النجاح الاجتماعي

3- التمثلات الاجتماعية لأوروبا: بين الإعجاب و المخاطرة

4- الهجرة غير الشرعية و فكرة عدم العودة

تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل دراسة و تحليل تمثلات الطلبة الجامعيين من خلال التطرق معالجة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية النسوية من خلال محاولة معرفة أهم خصوصيات التي تميز هذا النوع من الهجرة و مختلف الدوافع التي تؤدي إلى انتشارها في المجتمع الجزائري. كما نتناول في هذا الفصل، لدراسة تمثلات التي يحملها الطلبة الجامعيين عن أوروبا.

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية و الأدوار الجندرية

1- الهجرة غير الشرعية و سوسيولوجيا المخاطرة

تقتضي منا دراسة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا التي لا تعد مجرّد مغامرة يقوم بها مجموعة من الأفراد بل تتعداها لتصبح ممارسة و تجربة اجتماعية تصل في كثير من الأحيان إلى درجة المخاطرة بالحياة و الموت المحتوم. لذلك، يمكن الجزم بأن سلوك المهاجر غير الشرعي هو في الأصل سلوك المخاطرة. و هذا ما يدفعنا للتساؤل هل أنّ الهجرة غير الشرعية هي بالأساس مخاطرة؟ و هل يمكن عبور المهاجر غير الشرعي للحدود و ما يتعرض له من عوائق و صعوبات يندرج ضمن سلوك المخاطرة؟ نحاول في هذا السياق، قيام بمزيد من البحث و التحليل للهجرة غير الشرعية ضمن سلوك المخاطرة.

1-1- في سوسيولوجيا المخاطرة:

1-1-1- تعريف المخاطرة:

- التعريف اللغوي:

ورد بلسان العرب ما يلي: مخاطرة من خطر: و الخاطر: ما يخطر على القلب من تدبير أو أمر، و الخطر: الإشراف على هلكة. و خاطر بنفسه يخاطر: أشفى بها على خاطر هلك[103]...

و إذا كان التعريف اللغوي للفظ المخاطرة يحيل إلى معنى الخطر و الهلاك، فإن التعريف الاصطلاحي لهذا اللفظ ما يزال يتسم بالغموض و يصعب وضع تحديد دقيق له. وهذا ما يدفعنا للبحث في المعنى السوسيولوجي للفظ المخاطرة.

- التعريف الإصطلاحي:

لم يكن البحث في موضوع المخاطرة ضمن الاهتمامات البحثية السوسيولوجية إلا في الفترة المعاصرة و على وجه التحديد مع مطلع سنوات الثمانينيّات من القرن العشرين.

---

[103] - ابن منظور، *لسان العرب*، باء الخاء، الجزء السادس، بيروت، دار المعارف، 1980، ص. 1197.

و هذا ما يدفعنا البحث في هذا المفهوم إلى توضيح دلالاته و مجالات استعماله، فالمخاطرة تدل على احتمال عواقب سلبية مرتبطة بحادث معين، بمعنى آخر تشير غلى إمكانية وقوع حدث خطير. فعادة ما يقترن الخطر مباشرة بالهلاك، فسلوك المخاطرة هو السلوك الذي يضع الفرد موضع الخطر و يعرّض حياته للموت و الفناء.

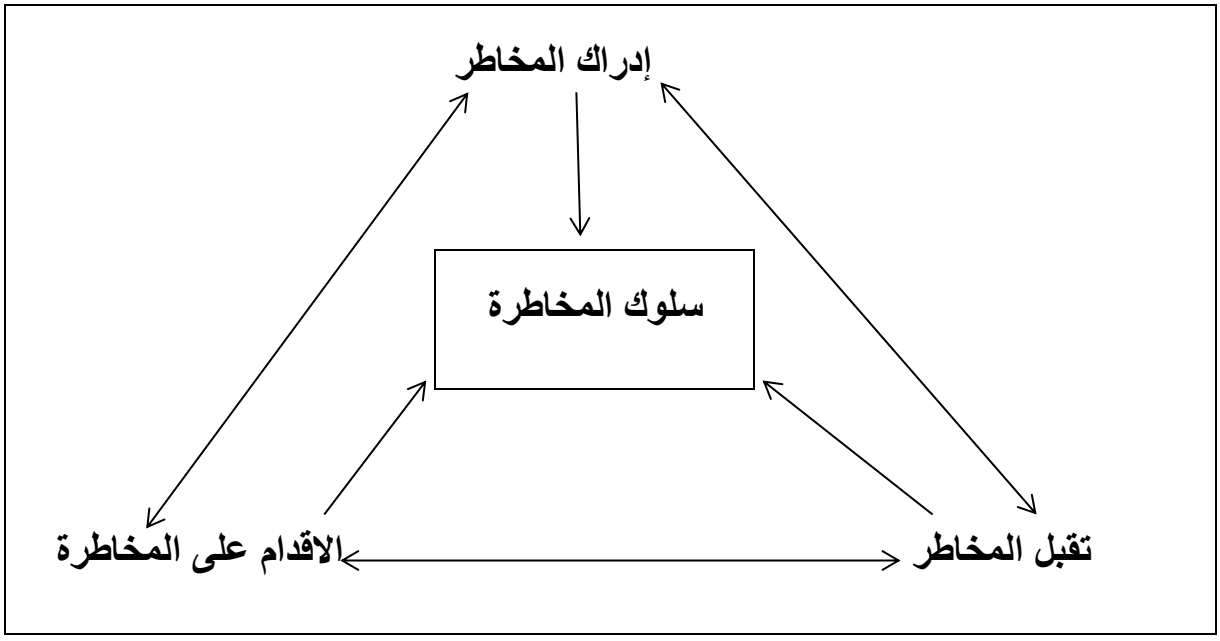
تعود بدايات ظهور الاهتمام العلوم الاجتماعية بدراسة المخاطرة، إلى اسهامات علم النفس، من خلال قيام بإجراء دراسات نفسية مع سنوات الخمسينيات من القرن العشرين. و لكن على الرغم من ذلك، فقد عرف الاهتمام بهذا المفهوم، باعتباره أداة أساسية تحليلية لتحليل بعض المواقف و الاتجاهات الاجتماعية، حيث عرف توسع في مجال الدراسة و التحليل، حيث انتقل من الحقل النفسي إلى المجال الاجتماعي، من خلال بروز ما أصبح يعرف بعلم اجتماع المخاطر(Sociologie du risque) الذي يشمل جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية.

و انطلاقا من التفسير السوسيولوجي لسلوك المخاطرة، ينبغي أخذ بعين الاعتبار لجملة من المتغيرات السوسيو ثقافية من بينها الجنس و المستوى التعليمي و المعيشي للفرد و حالته العائلية و نسقه القيمي. فلا يمكن دراسة هذا النوع من السلوك، بمعزل عن هذه المتغيرات، و هذا ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالتمثلات الاجتماعية التي يحملها الفرد في المجتمع. فالفرد يخاطر من أجل هدف حيث يتبع سلوكا محدّدا لتحقيق رغباته سواء كانت اجتماعية أو نفسية. غير أنه يصعب في بعض الأحيان تحقيق هذه الرّغبات و تجسيدها في الواقع الاجتماعي و ذلك لوجود عوائق تحول دون ذلك، وهو ما يدعو إلى التأكيد على أن تجسيد تلك الرّغبات يقتضي اتباع الفرد سلوك المخاطرة التي تصبح غاية في حدّ ذاتها، إذ كلما ارتفعت معدّلات المخاطرة و مستوياتها لدى الفرد، كلما كانت الحاجة إلى تحقيق الرغبة قويّة.

تعرف المخاطرة بأنها كل «سلوك مرتبط بثلاثة أبعاد حيث يشمل على البعد المعنوي وهو ما يرتبط بالحالة النفسية للفرد و نوع الخطر الذي يكون على مستواه و تتأثر هنا معنوياته أكثر، كما يشمل على البعد المادي و ذلك أن الخطر قد يمس الجانب المادي أو

المالي للفرد أو المجتمع، فتكون النتائج هنا مرئية وواضحة لذا يمكن قياسها، بالإضافة إلى البعد المادي المعنوي: و غالبا ما تجتمع نتائج الخطر المادية فتؤثر على معنويات الأفراد كخطر تسريح العمال من أماكن عملهم[104]».

ولقد اقترح (Assailly) نموذجا للتفاعل بين ثلاثة عناصر مولدة للخطر موضحة في الشكل رقم (1)[105]:



يأخذ سلوك المخاطرة، عدة أشكال يمكن حصرها في ثلاثة أنماط رئيسية و هي:

1- إثارة الاهتمام و جلب الانتباه وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالبحث عن الإثارة مثل سباق الدراجات النارية،

2- السلوك الاندفاعي و هو سلوك اجتماعي يكون صاحبه مندفعا نحو فعل معين كإدمان على المخدرات،

---

[104] - أحلام مرابط، "تمثلات المخاطر بين التراث السوسيولوجي و الخلفية الثقافية"، *مجلة آفاق للبحوث و الدراسات*، المجلد 6، العدد 1، 2023، ص.400.

[105] - عمر مطاري، بازة فطوم، "سلوك المخاطرة: مفهومه، إتجاهات البحث فيه و أهم النماذج المفسرة له"، *مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية – بحوث و دراسات –*، المجلد 10، العدد 2، 2023، ص.176.

3- عدم القدرة على الكفّ عن القيام بفعل اجتماعي محدّد حيث يواصل الفاعل الاجتماعي في الإقدام على ذلك الفعل دون القدرة على التوقف رغم الانعكاسات السلبيّة المباشرة وغير المباشرة لذلك الفعل.

و على الرغم من أن هذه المواقف و الاتجاهات المرتبطة بالمخاطرة تختلف عن بعضها البعض متخذة أشكالا متنوعة، فإنها يمكن أن تتوحد لتشير إلى نمط سلوكي واحد مثل الهجرة غير الشرعية موضوع دراستنا.

1-1-2- المقاربات المفسرة في سوسيولوجية المخاطرة:

يكتسي سلوك المخاطرة طابع معقد و متعدد الجوانب التي تتضمنها الحياة الاجتماعية و هذا ما يدفعنا إلى دراسة اتجاهات البحث و مختلف المقاربات السوسيولوجية النظرية المفسرة في علم اجتماع المخاطر و أهم قضايا التي تم التطرق إليها. و في هذا الصدّد، نحاول معالجة ذلك انطلاقا من دراسة بعض رواد هذا الحقل البحثي ومن أهم علماء الاجتماع محل الدراسة نجد: "أولريش بيك" (Ulrich Beckh) و مجتمع المخاطر العالمي، و "أنتوني غيدنز" (Anthony Giddens) و العولمة و المخاطر، و "زيغمونت باومان" (Zygmunt Bauman) و الحداثة الصلبة و الحداثة السائلة، و أخيرا "دافيد لوبيرتون" (David Le Berton) و سوسيولوجيا الخطر.

- "أولريش بيك" (Ulrich Beckh) و مجتمع المخاطر العالمي:

يعتبر "أولريش بيك" (Ulrich Beckh) من بين علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة علم اجتماع المخاطر، من خلال كتابه "مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود"، و الذي نشره بعد حادثة نووية في محطة "تشيرنوبيل"، حيث يصرح "أولريش بيك" في هذا الصدد:« لا تتعلق دينامية الخطر هذه، التي تلغي الحدود بقوة التلوث و لا باختلاف التقديرات المتعلقة بنتائجه المحتملة. ما يحدث هو العكس تماما: ففي كل مرة تحكم

فيها على اتساع المخاطرة، نرى أنها كانت عالمية. (...)[106]»، حيث يعتبر أن المخاطر محرك أساسي لكل الأنساق مكونة للحياة الاجتماعية. فلكل مجتمع رؤيته و إدارته للمخاطر التي تواجهه و كذا الدرجة التي يمنحها كل مجتمع للخطر. حيث رأى "أولريش بيك" أن المجتمعات الغربية، التي تأسست على الحداثة، و صاغت المفاهيم و المصطلحات المرتبطة بها بما في ذلك الجوانب التقنية و التكنولوجية، أصبحت تعيش خوفا من مخاطر التقدم، وهنا تكمن مفارقة التقدم الذي يواجه المخاطر بإنتاج مخاطر أخرى. كما يفترض "أولريش بيك"، أن وجود المخاطر مرتبط بعجز منظومة الأطر المجتمعية التي تتكفل بتحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع من أداء وظيفتها لمواجهة الأخطار. فمفهوم المخاطرة وفق منظور "أولريش بيك"، يرتبط باتخاذ القرار بشأن سلوك أو موقف الذي نستطيع من خلاله التغلب على وضعية الاضراب أو تجنب الوقوع في أخطار أخرى.

- "أنتوني غيدنز" (Anthony Giddens) و العولمة و المخاطر:

يعالج "أنتوني غيدنز" (Anthony Giddens) موضوع المخاطر، انطلاقا من مؤلفه موسوم ب "عالم منفلت"، حيث يعرف "أنتوني غيدنز" مجتمع المخاطرة بقوله: «يشير هذا التعبير إلى المجتمع الحديث المتسم بتراجع التقليد و بالنفوذ التنامي للتقدم العلمي الذي استبدل السلطة التي كانت تمارسها الطبيعة فيما مضى. لقد أدخلت نتائج الفعل الإنساني (التلوث، ارتفاع درجات حرارة الكون) مخاطر و شكوك جديدة في قراراتنا اليومية[107]». كما وضع "أنتوني غيدنز" تصنيف للمخاطر، يقوم على نوعين من المخاطر هما: المخاطر الخارجية التي تحدث بفعل الطبيعة و لا علاقة للفعل الإنساني فيها، و لا يستطيع التحكم فيها أو معرفة قوة تأثيرها و عواقبها. و نوع آخر، يشمل المخاطر المصنعة و التي تحدث بفعل التقدم العلمي والصناعي و تزايد التدخل البشري في الطبيعة. كما تحدث "أنتوني غيدنز" عن تأثير العولمة ونتائجها على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية.

- "زيغمونت باومان" (Zygmunt Bauman) و الحداثة الصلبة و الحداثة السائلة:

---

[106] - أولريش بيك، *مجتمع المخاطرة*، ترجمة جورج كتورة، إلهام الشعراني، بيروت، المكتبة الشرقية، ط1، 2009، ص.12.

[107] - Peretti-Watel, Patrick, *La sociologie du risque*, Paris, Ed. La Découverte, 2001, p. 41.

يتناول "زيغمونت باومان" (Zygmunt Bauman)، سوسيولوجيا المخاطر، انطلاقا من مؤلفه المعنون ب "الحداثة الصلبة و الحداثة السائلة"، حيث يعد من بين المنظرين لمفهومي الحداثة و ما بعد الحداثة، و ما طرأ من خلالها من تحولات في البنى العميقة لكل من الثقافة و الاقتصاد و المجتمع. اقترح "زيغمونت باومان"، طرح فكري قائم على مفهومي الحداثة الصلبة و الحداثة السائلة، فعملية الحداثة تتميز بحتمية التحديث، أي عملية إحلال بنى حديثة موضع البنى القديمة على النحو الذي يخرج بالحضارة من أطوار الجمود و الثبات إلى الحيوية الدّائمة. كما يركز "زيغمونت باومان"، على الجوانب الأخلاقية في دراسة و تحليل مختلف الثقافات و المجتمعات الإنسانية، إلى جانب تأثير العولمة و ما تضمنته من نزعة استهلاكية و سيولة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للأفراد داخل المجتمع.

- "دافيد لوبيرتون" (David Le Berton) و سوسيولوجيا الخطر:

نشر "دافيد لوبيرتون" (David Le Berton) كتاب حول سوسيولوجيا المخاطر و الذي يحمل أفكار مشابهة لما ذكره كل من "أنتوني غيدنز" (Anthony Giddens) و"أولريش بيك" (Ulrich Beckh) التي تناول فيها المخاطر التقنية و التكنولوجية الحديثة و أثرها على الجوانب البيئية و الايكولوجية التي عرفتها المجتمعات المعاصرة و التي ارتبطت بالحداثة و ما تتضمنه من مخاطر ناتجة عن عملية التحديث التي كان لها انعكاسات اجتماعية و اقتصادية على التنظيم الاجتماعي.

2- مخاطر الهجرة غير الشرعية:

يؤكد معظم الباحثين في الدراسات السوسيو أنثروبولوجية و المهتمين بدراسة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري، أن هذه الأخيرة، ليست مجرد مغامرة شبابية أو فعل اجتماعي عابر، بل هي ممارسة و تجربة اجتماعية تتسم بالمخاطرة و جملة من التناقضات تجمع بين الفشل و اللايقين و عدم الثقة في النجاح.

2-2- الهجرة غير الشرعية و سلوك المخاطرة:

تتميز الهجرة غير الشرعية بأنها تتم خفية فهي مجازفة تكون فيها احتمالات النجاح ضئيلة. و هي مخاطرة بالحياة تصل في معظم الأحيان إلى الموت و الهلاك المحتوم. فالمهاجر غير الشرعي يخاطر بحياته و يجازف بها و يواجه المجهول و يتخذ من الهلاك طريقا لتحقيق أهدافه و تطلعاته المستقبلية.

وإذا كانت الهجرة غير الشرعية فعل اجتماعي شامل يشمل عوامل و دوافع متعددة الجوانب، فإنها ظاهرة لا تخلو من المخاطرة و تتطلب التضحية بالذات و المجازفة بالحياة لتحقيق الهدف المنشود في بلوغ الضفة الأخرى من المتوسط. فما يجول في مخيّلة المهاجر غير الشرعي هو عدم القدرة على إثبات وجوده إلا إذا تحدي القدر و خاطر نفسه. لذلك كثيرا ما يتداخل لديه أفكار متناقضة و متعارضة بين الأمل و الألم، بالنجاح و الفشل ذلك لأنه في حالة من الانتظار لأن استعداده لتحقيق مغامرته يمنحه السعادة و الراحة التي يفتقدها.

ولتوضيح على جانب المخاطرة، يصرح لنا أحد المبحوثين حيث يقول: "(...) كثيرا ما يخاطر كثير من الشباب لا يعرفون مصيرهم الحياة أو الموت (...) همهم الوحيد قيام بالحرقة". (تصريح مبحوث، مقابلة رقم 12). و يوضح لنا هذا تصريح ما تتميز به ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أحداث مأساوية و ما تتضمنه من مآسي إنسانية كارثية التي كادت أن تتحول إلى مشاهد يومية مألوفة يتم تداولها في مختلف وسائل الإعلام و الجرائد اليومية، و بذلك تبقى المادة الإعلامية بما تحمله من أرقام و معطيات كمية عن مآسي الهجرة غير الشرعية كفيلة بتقديم صورة أكثر دقة عما تخلفه من مخاطر هلاك. و على الرغم مما تقدمه المؤشرات الإحصائية من أرقام عن الظاهرة، فإن مخاطرها تتجلى في تلك الصورة تكشف لنا عن غرق بعض القوارب التي يستعملها المهاجرين غير الشرعيين كوسيلة لاجتياز الحدود البحرية.

لقد أصبح الحديث اليوم عن النجاة في هذه المخاطرة استثناء، في المقابل تحولت أشكال المخاطرة و المجازفة فيها من حالات الغرق و الموت و فقدان البعض الآخر في عرض البحر، إلى قاعدة منطقية لا تقبل الشك و النقاش.

وقد يتدعم ذلك من خلال تصريح مبحوثة حيث تقول: "(...) عندما يقرر الشباب الحرقة يقومون بتحضير لكل مرحلة، كما أنهم يعتمدون على الصدفة و الحظ، و يخاطرون بأنفسهم إما النجاح أو الفشل (...)" (تصريح مبحوثة، مقابلة رقم 18). يتبين لنا من تصريح هذه مبحوثة، بأن مخاطر الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية هل فعل إرادي مدروس و على مجموعة من الطرق و الاستراتيجيات و يعتمد على عوامل المصادفة و الحظ على التوقعات يترتب عنها عواقب وخيمة. ذلك أن المهاجر حينما يقبل على خوض مغامرة الهجرة غير الشرعية و لديه استعداد إيجابي لتفضيل هذه المخاطرة، و ذلك لاعتقاده الوهمي بانعدام بدائل متاحة و يصبح لديه اليقين بأن النجاح سيكون حليفه و بأن الحظ سيصادفه في النهاية. ههنا تتحول إذن عملية الهجرة من مخاطرة بكل ما تنطوي عليه من هلاك إلى مجرد لعبة حظ في نظر المهاجر غير الشرعي. و على الرغم من خطورة هذا السلوك، يقبل المهاجر عليه و يندفع إليه تحت تأثير تمثلات اجتماعية التي يحملها عن أوروبا.

فرغم ما يعترضه من ألم و مكابدة و مجازفة بالحياة و فشل في الرحلة، فإنه لا يعمد إلى تفسير ذلك بخطورة العملية، و إنما يتخذ من الحظ عاملا مفسرا لذلك. فنجاح رحلة العبور أو فشلها يظل مرتبطا في نظر المهاجر، بالحظ لاعتقاده الوهمي بأن مغامرة الهجرة خلسة هي مغامرة حظ رغم ما تنطوي عليه هذه العملية من مخاطر هلاك.

و إذا كان سلوك المخاطرة يتسم في غالب الأحيان بالعلنيّة، فإن مخاطرة الهجرة غير الشرعية تتميز بأنها مخاطرة خفيّة غير علنيّة نتحسّسها و نسمع عنها و لا نراها، غالبا ما تعلن عنها تلك وسائل التواصل الاجتماعي التي تكشف عن تلك الأحداث المأساوية التي تخرجها من إطارها الضيّق الخفيّ إلى إطار علني شاسع.

و انطلاقا من هذا التصور، يلعب الإدراك الوهمي بالفوز بالثروة دورا هاما في اختيار المهاجر غير الشرعي لهذه المخاطرة التي ينظر إليها بوصفها أحد الأسباب المفضلة للوصول إلى غايته و سبيل وحيد لتحسين أوضاعه الاجتماعية و الاقتصادية. لذلك كثيرا ما يميل لاحتمالات النجاح دون الفشل و التوقعات الإيجابية بالفوز بمال وفير أو الإحساس

بالهيبة و المكانة الاجتماعية. فكل ما يسيطر على تفكيره و مخيلته الأمل في الوصول إلى الضفة الأوروبية و الكسب السهل و السريع الذي يتحول في كثير من الأحيان إلى يقين حتمي. فهو يقبل مغامرة الهجرة السرية و المخاطرة بحياته طبقا لما يتوقعه من نتائج إيجابية و ثقة تامة في النجاح. بل إنه لا يرى لهذه المخاطرة أي ضرر أو أن أضرارها أقل بكثير من فوائدها، و هو ما يجعله أكثر مجازفة بنفسه و بحياته و ربما بكل شيء بعد أن تجاهر مخاطر التجربة.

و هكذا ترتبط مخاطر الهجرة غير الشرعية باتجاه المهاجر من هذه المجازفة، إذ بقدر ما يكون هذا الاتجاه إيجابيا تزداد المخاطرة لديه. فهو يرغب في إحداث نقلة نوعية و تحطيم القيود لإعادة بناء الذات وفق تصور ذاتي يتحدى القدر و يحتوي المستقبل الذي يمثل بالنسبة إليه مبعث شقاء و مصدرا للمخاطرة. و على هذا الأساس، كثيرا ما تقترن فكرة المخاطرة بالمستقبل لدى المهاجرين غير الشرعيين، إذ كثيرا ما يختزل المستقبل في عملية اجتياز للحدود البحرية سرية. فضمان المستقبل يظل مرتبطا بنجاح رحلة عبور و رهين ضربة حظ. و بذلك، تصبح مخاطرة الهجرة غير الشرعية مطلبا حيويا بالنسبة إلى كثير من الشباب الذي ما يزال يشكو من انسداد الأفق.

2-3- الهجرة غير الشرعية و ثقافة الخوف:

و إذا كانت المخاطرة مصدرا للخوف و الهلاك، فإن المهاجر غير الشرعي لا يخشى هذا الخوف الذي يتحول شيئا فشيئا إلى شجاعة، إذ أن يتخذ من هذه المخاطرة وسيلة لمواجهة الخوف. لذلك غالبا ما يتميز بالاندفاع و الإقدام و تحدي العراقيل على اختلاف أشكالها و مصادرها من بينها تقلبات أحوال الطقس و مراقبة الأمنية على طول السواحل البحرية.

وفي هذا الصدد، يصرح مبحوث حيث يقول: "(...) يواجه شخص الذي يقوم بالحرقة مخاطر كثيرة منها، خطر الموت سواء بغرق القارب الذي يبحر به في البحر" (تصريح مبحوث، مقابلة رقم 16). يتبين لنا من تصريح مبحوث، أن الهجرة غير الشرعية

لا تخلو اطلاقا من سلوك المخاطرة و ما يتضمنه من مخاوف يمكن أن ترافق مختلف مراحلها فلكل مرحلة مصادر خوف و مخاوفها الخاصة، منذ مرحلة التفكير في فكرة الهجرة و الاستعداد المادي و المالي و النفسي و تحضير لها إلى غاية الشروع فيها و تحقيقها على أرض الواقع. لكن مهما تنوعت أشكال مخاطرة الهجرة غير الشرعية و تعددت مخاوفها، تظل مخاطر الهلاك و الموت و المجازفة بدأت أبرز المخاوف الحقيقية المرتبطة بهذه المغامرة إن لم نقل أنها تمثل الضرر الوحيد الناتج عنها في نظر عديد من المهاجرين غير الشرعيين

و هذا ما يدفعنا إلى ربط المخاطرة بفكرة الخوف فهناك علاقة وثيقة بين الخوف و أشكال المخاطر. و هذا ما جعل بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية يستعمل اليوم مفهوم ثقافة الخوف كبديل عن مفهوم المخاطرة. و يمكن أن نحدد الخوف بكونه «حالة نفسية فردية أو جماعية ناتجة عن مواجهة أو تهديد خطر حقيقي أو متخيل هو من غريزة البقاء[108]». و تعدد أشكال الخوف بتعدد مصادره و يتخذ تعبيرات مختلفة فردية و جماعية.

فإذا تمكن المهاجر غير الشرعي من اجتياز الحدود البحرية و حقق نجاحه في الهجرة، فإن ذلك لا يعنى ضرورة نهاية للمخاوف و المخاطر، و إنما بروز لمخاطر جديدة مرتبطة بصعوبات التأقلم في مجتمع الاستقبال و ما يصاحبها من ظروف اجتماعية و اقتصادية قاسية قد تفضي أحيانا إلى هلاك حقيقي. فما يعانيه المهاجرون من عدم اندماج اجتماعي و صعوبة الحصول على عمل لائق و أوضاع معيشية غير ملائمة، يمكن أن تشكل مصدر مخاطر للعديد منهم لتحسين أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية في بلد الاستقبال. و هذا ما قد يؤدي بالبعض منهم إلى اتباع سلوك المخاطرة، و غالبا ما يتخذون من الانحراف الاجتماعي (سرقة، عنف...) وسيلة لتحقيق أهدافهم.

---

[108] - الطاهر لبيب، "من الخوف إلى التخويف: مساهمة في تعريف ثقافة الخوف"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 330، 2006/8، ص.11.

و بذلك، يمكننا تأكيد بأن مخاطر الهجرة غير الشرعية لا نهاية لها. و هي لا تقتصر على مسافة العبور فحسب، و إنما لكل مرحلة من مراحل هذه المغامرة الخاصة. و قد تختلف هذه المخاطر من مرحلة إلى أخرى وتتخذ أشكالا متنوعة.

المبحث الثاني: النوع الاجتماعي و علاقته بالهجرة غير الشرعية من خلال تمثلات الطلبة الجامعيين

1- من هجرة ذكورية إلى هجرة أنثوية:

نحاول هذا الجانب التطرق إلى دراسة التمثلات التي يحملها المبحوثين حول نوعية الهجرة غير الشرعية وفق منظور النوع الاجتماعي. يتفق معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية المهتمين بدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري، أنها تشمل جسن الذكور، الذين يتكفلون بمختلف مراحل الهجرة غير الشرعية من تبلور الفكرة إلى غاية تجسيدها، و لكن على الرغم من كون الهجرة غير الشرعية ظاهرة ذكورية بامتياز إلا أنها عرفت في السنوات الأخيرة، مسّت أيضا الجنس الأنثوي.

و إذا كانت الهجرة الأنثوية غير الشرعية تدعو إلى الإستغراب نظرا لما يعرفه المجتمع الجزائري من رفض إزاء الهجرة غير الشرعية للإناث. و في السياق، يصرح مبحوث حيث يقول:

« في السابق كانت الحرقة يقوم بها الشباب الذين لا يجدون عمل أو اكتشاف الضفة الأخرى (...) لكن مؤخرا حتى الفتيات و النساء تشارك في الهجرة غير الشرعية، خاصة الأسر الفقيرة و التي تعيش في الأحياء الشعبية (...)». (تصريح مبحوث، مقابلة رقم 09).

يتضح لنا من تصريح هذا المبحوث، أن الهجرة الأنثوية غير الشرعية، أضحت واقعا معيشيا يمكن معايشته. ذلك أنه مع اتساع مختلف الشرائح و الفئات الاجتماعية للظاهرة و تنوع أشكالها و أساليبها و انتشارها بشكل خاص في الأحياء الشعبية، أصبح

بإمكان المرأة لجوء إلى سلوك المخاطرة و القيام بالمغامرة رغم ما يترتب عنها من مخاطر هلاك و الموت.

و تضيف مبحوثة أخرى، حيث تقول:

« معظم النساء اللواتي يهاجرن بطريقة غير شرعية تعاني من مشاكل عائلية مثل الطلاق و خلافات مع الزوج و العائلة (...) كما تعيش في ظروف اقتصادية و اجتماعية قاسية (...)». (تصريح مبحوثة، مقابلة رقم 08).

يتبين لنا من تصريح هذه مبحوثة، أن هناك عوامل رئيسية لبروز قرار الهجرة غير الشرعية بالنسبة إلى بعض النساء اللواتي تعانين من الهشاشة اجتماعية و اقتصادية التي تدفعها إلى هذا نوع من الهجرة. و بذلك هناك جملة من « الظروف الاجتماعية و الأسرية و التي تتمثل في الوسط الأسري وكل ما يتضمنه من علاقات و روابط أسرية، هذا من جهة و من جهة ثانية ما تعيشه بعض الأسر من تفكك أسري بمختلف مظاهره من طلاق أو ضعف الروابط الأسرية و العنف الأسري بأشكاله المختلفة، فكل هذه المتغيرات التي تتضمن المحيط الأسري كان لها أثر على التشجيع للهجرة غير الشرعية[109]». فمن بين الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية الأنثوية يمكن بعض منها، فمن بين هذه عوامل نجد التفكك الأسري و النزاعات العائلية بين الزوجين و ارتفاع ظاهرة الطلاق و غياب سلطة الأبوية مما يجعل الأبناء عموما و الفنيات خصوصا عرضة لمختلف أشكال الانحراف. بالإضافة إلى تدني المستوى المعيشي لدى بعض الأسر في الأحياء الفقيرة.

2- تأنيث الهجرة غير الشرعية:

إن الباحث المتتبع لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري، انطلاقا من دراسات سوسيو أنثروبولوجية ميدانية، يلاحظ أنها شملت في بدايتها جنس الذكور حيث أضحت ظاهرة ذكورية بامتياز، لكنها عرفت في السنوات الأخيرة بروز جنس الأنثوي في

[109] - برغوتي آسيا، فاطمة مساني، تأثير البيئة الأسرية على لجوء المرأة نحو الهجرة غير الشرعية : دراسة حالة بمدينة عنابة، *مجلة معارف*، المجلد 20، العدد 1، جوان 2025، ص.888.

مشاركة في هذا النوع من الهجرة. مع ذلك «لا تزال الهجرة النسائية مبحثا شبه مغيب من المشهد البحثي في مجال العلوم الانسانية و الاجتماعية. و لئن شهد الموضوع بعض الاهتمام في الدول الغربية منذ مطلع الثمانينات، فإنه ما زال في ساحات البحث العربية لم يتشكل بعد كموضوع يحظى بما يستحق من البحث و الدراسة[110]». فقد كانت الهجرة غير الشرعية لدى الإناث تدعو إلى الاستغراب نظرا لما يتميز به المجتمع الجزائري من تحفظ إزاء هجرة المرأة، غير أن ذلك أصبح واقع معيشي يمكن معايشته، خاصة مع انتشار هذه الظاهرة و تنوع أشكالها و طرق تحقيقها أصبح بإمكان المرأة القيام الهجرة غير الشرعية.

و إذا كانت دوافع الهجرة الأنثوية تختلف من امرأة إلى أخرى، فإنه يمكننا حصرها في أغلب الحالات في نطاق الأسباب السوسيو اقتصادية خاصة في الدوافع المادية و تدني المستوى المعيشي لأسرتها. فقد سمحت لنا بعض المقابلات مع المبحوثين من تحديد بعض الملامح السوسيو ثقافية للمرأة المهاجرة غير الشرعية. و لعل أول ما يثير الانتباه تدني المستوى التعليمي الذي لا يتجاوز المستوى الإبتدائي في بعض الحالات، و في معظم الأحوال تعيش نوع من الهشاشة السوسيو مهنية حيث أنها تعمل في بعض الأعمال الهشة مثل العمل في المنازل و تنتمي إلى وسط اجتماعي يسوده الفقر و الاقصاء الاجتماعي وغالبا ما تكون متزوجة و لها أبناء و تعيش في الأحياء الشعبية قريبة من مناطق التي تتم عبرها عملية الهجرة غير الشرعية.

تصرح مبحوثة حيث تقول:

«أغلب الأسباب التي تدفع المرأة للهجرة هي أسباب اقتصادية و الفقر الذي تعيش فيه أسرتها»(تصريح مبحوثة، مقابلة رقم 23).

وتضيف مبحوثة أخرى، حيث تقول:

---

[110] - عائشة التايب، هجرة الكفاءات النسائية العربية إلى الخليج: الدوافع المعيش و التمثلات، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 498، 2000، ص. 58.

«هناك بعض العائلات تعيش مشاكل اجتماعية كثيرة لا تجد مخرج لها إلا بالحرقة (...)»(تصريح مبحوثة، مقابلة رقم 20).

يتضح لنا من خلال دراستنا أن تحديد الخصوصيات السوسيو ثقافية تساعدنا في محاولة معرفة العوامل الرئيسية المحفزة للمرأة المهاجرة غير الشرعية في بروز قرار الهجرة، فمن أهم هذه العوامل وفقا لتصريحات بعض المبحوثين، التفكك الأسري و كثرة النزاعات العائلية وانتشار ظاهرة الطلاق و غياب السلطة الأبوية مما يجعل الأبناء عرضة لمختلف أنواع الجريمة و الانحراف الاجتماعي. بالإضافة إلى انتشار الفقر و تدني المستوى المعيشي، إلى جانب نقص فرص العمل المستقر و الثابت داخل الأحياء الشعبية التي مكن النساء من دخول في سوق العمل و حماية أنفسهن من الاقصاء و التهميش الاجتماعي.

بالإضافة إلى انفتاح المرأة على العالم الخارجي، إذ لم تعد حبيسة المنزل مما جعلها في حالة انبهار بعالم الآخر خاصة مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي و الرغبة في المغامرة و تحقيق فكرة في الوصول إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط، إلى جانب الرغبة الملحة في التقليد، التي شكلت دافعا مشجعا على الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية و بناء التمثلات الاجتماعية عن أوروبا:

1- صورة أوروبا في مخيال الاجتماعي للطلبة الجامعيين:

دفعت الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي يعيشها المجتمع الجزائري الباحثين المهتمين بموضوع الهجرة غير الشرعية من منظور اجتماعي و اقتصادي أوسع يأخذ في اعتباره ظروف تشكل السياق السوسيو اقتصادي للمجتمعات الأصلية و المستقبلة في إطار تحليل سوق العمل و تنقل اليد العاملة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

و على الرغم من أهمية هذا المنظور في تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلا أنه لم يساهم في تطوير فهم عميق لبعض الجوانب السوسيو أنثروبولوجية المرتبطة بهذه

الظاهرة خاصة ما يتعلق بالمعيش اليومي للفاعل الاجتماعي و تمثلاته لواقعه الاجتماعي وصورته لذاته و تمثلاته للبلد الذي يرغب في الهجرة إليه. كما أن هذا المنظور يوضح لنا محدودية المداخل المستندة للمتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية الفاعلة في بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، فهذه الأخيرة لا يمكن فهمها إلا من خلال أخذ بعين الاعتبار لنسق التحولات المجتمعية و انتشار ثقافة الهجرة غير الشرعية في أوساط الفئة الشبانية عموما و الطلبة الجامعيين خصوصا. و في هذا السياق، حاولنا معرفة تمثلات هؤلاء الطلبة الجامعيين للهجرة غير الشرعية في مخيالهم الاجتماعي فيما يتعلق بتمثلات حول الآخر.

يصرح مبحوث حيث تقول:

«الهدف من الهجرة غير الشرعية هي وصول إلى أوروبا و الحصول على عمل جيد»(تصريح مبحوث، مقابلة رقم 05).

ومن هذا المنظور، يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة ترتبط بما تنتجه المجتمعات الأصلية من تمثلات و أفكار عن الآخر في مجتمع الاستقبال. ذلك أن مشروع الهجرة غير الشرعية كثيرا ما ينبني لدى هؤلاء الطلبة الجامعيين على مخيال إيجابي يعتبر أن الهجرة إلى أوروبا مصدرا للكسب المادي و بحثا عن مستوى اجتماعي و اقتصادي أفضل.

تحمل الهجرة في تمثلات المبحوثين مضمون إيجابي زاخر بمنظومة مكونة من الصور و الأحلام و التطلعات المستقبلية و يغديها مخيال شعبي يرى أن الوصول إلى أوروبا السبيل الوحيد للتخلص من الفقر و البطالة و تحقيق النجاح السوسيو مهني. كما يعتبر هذا المخيال عن الهجرة غير الشرعية في تمثلات المبحوثين حافز و مشجع للتنقل والحراك إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. و بذلك يتضح أن الهجرة غير الشرعية في تمثلات الطلبة الجامعيين في جوهرها ليست انتقال فيزيقي جسدي من بلد إلى

آخر بل هي مواقف و اتجاهات سوسيو ثقافية يحملها الفاعل الاجتماعي المهاجر غير الشرعي.

2- التمثلات الاجتماعية لأوروبا: العمل و النجاح الاجتماعي:

نحاول هذا الجانب التطرق إلى دراسة التمثلات التي يحملها المبحوثين حول أوروبا و علاقتها بالهجرة غير الشرعية، فصورة أوروبا في مخيلة المهاجرين غير الشرعيين هي صورة نمطية تشكلت من عناصر إيجابية و إنتقائية هي ما أراد أن يثبتها المهاجر في مخيلته، في حين تغيب عناصر أخرى لا يريد رؤيتها أو الاعتراف بها.

وفي هذا الصدّد، يصرح مبحوث حيث يقول:

«في نظر الشخص الذي يقوم بالحرقة أوروبا مكان للربح و الثراء و الرفاهية (...)». (تصريح مبحوث، مقابلة رقم 01).

يتضح لنا من تصريح هذا المبحوث، غالبا ما اعتبرت أوروبا في نظر المهاجرين غير الشرعيين موطن الثراء و الكسب السريع، أي حصرها في الانتظارات المادية ورفاهية العيش التي يتطلع المهاجرين غير الشرعيين إلى بلوغها. فالهدف الذي يسعى هؤلاء المهاجرين هو مزاولة عمل يمكنهم من الحصول على أجور مرتفعة بما يمكن من تجميع الثروة دون طول عناء. فالمهاجر يفترض أنه بإمكانه الحصول على المال و تحسين وضعه المعيشي في فترة زمنية قصيرة و لا يكلفه ذلك مجهودا كبيرا لسهولة الكسب و توفر فرص العمل من ناحية و ارتفاع الأجور من ناحية أخرى. لذلك نراه يحلم بالثراء السريع ويبالغ في الأعلاء و التغني بصفات أوروبا جنة الفردوس الموعود.

و بذلك يتبين لنا بذلك أن مشروع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا غالبا ما يبني على تمثلات اجتماعية مفادها أن الهجرة إلى الضفة الأخرى من المتوسط مصدر الثروة و تحسين الأوضاع المعيشية. كما أنها ترتبط أيضا بتصور جماعي عام يحث على الكسب و الإنجاز، فإنه مجتمع ميال إلى جمع المال و إعادة استثماره من خلال العمل و خلق أنشطة تدر على أصحابها عائدات مالية مهمة.

و إذا عمقنا النظر في علاقة الفرد بمسألة المال يمكن القول أن المال، لا يمثل ظاهرة اقتصادية فحسب، بل هو ظاهرة نفسية و اجتماعية و في علاقة مباشرة بالوجدان والإدراك. فالمال ليس مجرد موقف اقتصادي نعايشه و إنما هو«خبرة وجدانية معيشة يكون من خلالها الفرد مجموعة من القيم و الاتجاهات النفسية و الاجتماعية التي تشكل نظرته ونظريته نحول المال[111]». ذلك أن التجربة المالية هي تجربة متأصلة في سيكولوجية الفرد و مرتبطة بكثير من مظاهر الألم و الأمل و الميول و القيم و الاتجاهات. فهي ليست مجرد فكرة في عقولنا، و إنما هي ظاهرة وجدانية لها عديد المعاني و الرموز السيكولوجية مثل الإحساس بالأمن و الشعور بالقوة و بالحرية. و على هذا الأساس، يمثل المال رمزا للوقاية من تقلبات الزمن ووسيلة للحماية من تأثيرات الأوضاع المعيشية الصعبة.

ولعل هذا ما بينه "جورج زيمل" (Georg Simmel) في كتابه "فلسفة النقود"، الذي يؤكد فيه على أهمية النقود في فهم الدوافع الأساسية للحياة باعتبارها الواسطة بين الفرد و أهدافه، حيث تشكل النقود، بالنسبة إلى "زيمل" (Simmel)، «منطلقا لعملية رمزية، يحاول من خلالها الوصول إلى علاقات المعنى الأساسية. (...) و بهذا تصبح النقود منطلق فلسفة ثقافية رمزية، لا تجعل إنتاج الرموز و تلقيها موضوعها المركزي، بل تفهم أيضا إعادة البناء النظرية للأشكال الثقافية عملية تأويل رمزية[112]». يتضح لنا بذلك أن مشروع الهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا يستمد شرعيته من الكسب و على جمع المال.

3- التمثلات الاجتماعية لأوروبا: بين الإعجاب و المخاطرة:

نحاول في هذا الجانب دراسة التمثلات التي يحملها المبحوثين حول مشروع الهجرة غير الشرعية و نظرتهم إلى أوروبا، حيث تعد هذه الأخيرة الركيزة التي تصاغ حولها التمثلات الاجتماعية، بل إن قرار التفكير في مشروع الهجرة غير الشرعية يبني

---

[111] - أكرم زيدان، *سيكولوجية المال هوس الثراء و أمراض الثروة*، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، 2008، ص.30.

[112] - جورج زيمل، *فلسفة النقود*، ترجمة عصام سليمان، قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط 1، 2020، ص.14.

على ما تحمله الذات من تمثلات حول نفسها (أي المهاجر غير الشرعي) و عن واقعها الاجتماعي.

وفي هذا الصدّد، تصرح مبحوثة حيث تقول:

«تمثل أوروبا بالنسبة للحراقة وسيلة للهروب من ظروف اجتماعية التي يعيشونها (...) لكنها تشكل أيضا مصدر لصعوبات أخرى (...)». (تصريح مبحوثة، مقابلة رقم 13).

يتضح لنا من تصريح هذه المبحوثة، أن تمثلات اجتماعية عن أوروبا تتضمن صورتين متناقضتين. و تتكون من عنصرين إثنين هما الاعجاب و المخاطرة. إنها صورة ذات ازدواج متناقض غير منسجم و تعكس هذه الحالة ذاتية المهاجر غير الشرعي التواقة للرحيل إلى أوروبا و الخوف منها في نفس الوقت. فأوروبا في نظر هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين تمثل قوة جذب و إعجاب و موطن التقدم و التحرر و الثروة. و هي إلى جانب ذلك – و في الوقت ذاته – مصدر للخوف تقتضي الضرورة الحذر منها و دراية عالية في التعامل معها. فإذا كان اتفاق علني و ضمني بالنسبة إلى كافة المهاجرين بضرورة الهجرة إلى أوروبا، فإن ذلك لا يكون بالسهولة كما يتصورها البعض مثلما هو الحال لغالبية المهاجرين غير الشرعيين، نظرا لما يخفّ بسلوك الهجرة من مخاطر و ما يرتبط به من نتائج قد تصل أحيانا حد حرق الوثائق الرسمية المرتبطة بهوية المهاجر غير الشرعي.

فأوروبا طالما مثلت مركز جذب للمهاجرين غير الشرعيين، أضحت تمثل للبعض منهم مصدر خطر. و لا يظهر ذلك في العيش داخلها و ما يمكن أن يتعرضون له من ظروف اجتماعية و اقتصادية قاسية، و إنما تتجلى مظاهر المخاطرة منذ لحظة التفكير الأولى في الهجرة و في المعاناة التي يعاني منها هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين وهم في طريقهم إلى الضفة الأخرى.

4- الهجرة غير الشرعية و فكرة عدم العودة:

نحاول في هذا الجانب، التطرق للهجرة غير الشرعية و فكرة العودة، انطلاقا من تصريحات بعض المبحوثين، حيث يتفق معظمهم أن فكرة العودة لا تكاد تطرح في نظرهم بل إنها ترتبط بالحديث عن المجهول أو عن مستقبل غير معروف. و هذا ما يحيل إلى أن هذه العودة غير مرغوب فيها. و هذا ما يبين لنا هيمنة مجموعة من العوامل التي تدفع بالمهاجر غير الشرعي إلى التفكير في اللاعودة.

تتداخل جملة من العوامل التي تجعل المهاجر غير الشرعي لا يفكر في العودة إلى بلده الأصلي نذكر منها:

4-1- علاقة بين دوافع الهجرة غير الشرعية و عدم التفكير في العودة:

يحدد المهاجر غير الشرعي جملة من الأهداف و الغايات التي تدفعه إلى الهجرة، من أجل تحقيق ذلك فإنه يتحمل متاعب و صعوبات التي سوف يواجهها الأمر الذي يجعله لا يفكر في العودة. و يمكن تقسيم هذه الدوافع إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تتعلق بالجوانب الاقتصادية و التي ترتبط بالحاجات المادية و المجموعة الثانية تخص الجوانب الاجتماعية و النفسية و التي ترتبط بالحاجات المعنوية.

- المجموعة الخاصة بالحاجات المادية:

وفي هذا الصدد نستهلّ عرض بعض تصريحات المبحوثين،

يصرح مبحوث حيث يقول:

«عندما يقوم شخص يهاجر بطريقة غير الشرعية إلى أوروبا لا يفكر أبدا في عودة لأنه يفكر في الجانب المادي و تحسين مستواه المعيشي». (تصريح مبحوث، مقابلة رقم 24).

و تضيف مبحوثة أخرى حيث تقول:

«(...) لا يفكر شخص الذي يهاجر بطريقة غير شرعية بعودة لأنه يفكرفي ضمان مستقبله و تحقيق الرفاهية و الاستقرار و الاقتصادي و الاجتماعي». (تصريح مبحوثة، مقابلة رقم 17).

يتضح من خلال تصريح المبحوثين، أن هناك علاقة بين الهجرة غير الشرعية والعمل من جهة، و بين التفكير في عدم العودة، و يرجع ذلك إلى ثلاثة دوافع. فهناك مجموعة من المهاجرين غير الشرعيين يعيشون أوضاع اجتماعية و اقتصادية متدنية، فالهشاشة الاجتماعية و الحاجة المادية هي التي تدفعهم إلى الهجرة غير الشرعية. و بتعبير آخر، فإن رغبة هؤلاء المهاجرين في تحقيق بعض الحاجات المادية و تحسين مستواهم المعيشي و لأسرتهم. فهذا المطلب يعتبر ضروريا و ملحا، و إذا لم يتحقق فإنهم لن يفكروا في العودة بل يصرون على تحقيقه، مما يعنى استمرارية دوام ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

بينما تذهب مجموعة أخرى من المبحوثين، لربط أهداف الهجرة غير الشرعية إلى تأمين مستقبل المهاجرين غير الشرعيين بالدرجة الأولى. و هنا تكون الحاجة الاقتصادية للأسرة ليست دافعها للهجرة، فقد تكون أسرتهم مستغنية عن المساعدة التي يقدمونها لهم، لذلك يفكر هؤلاء المهاجرين بتأمين حاجاتهم الشخصية و المستقبلية، و متمثلة في الحاجات المادية. و نظرا للطموح الذي يحمله المهاجرين غير الشرعيين الذي قد لا ينتهي فإنه في المقابل لا يمكن التفكير في العودة إلى بلدهم الأصلي.

كما اتضح لنا من مقابلات مع بعض المبحوثين أن هناك من المهاجرين غير الشرعيين الذين قد تكون أحوالهم المادية متيسرة، و لكنهم يطمحون إلى تحقيق المزيد من الرفاهية و هذا ما يدفعهم إلى الهجرة غي الشرعية و تمديد فترة اقامتهم و استبعاد التفكير فكرة العودة.

- المجموعة الخاصة بالحاجات المعنوية:

و في هذا الصدّد، يصرح مبحوث حيث يقول:

«عندما يقوم شخص يهاجر بطريقة غير الشرعية يحاول أن يتأقلم مع وسط جديد و تعود عليه و لما ينجح في ذلك لا يفكر في العودة». (تصريح مبحوث، مقابلة رقم 21).

يتضح من خلال تصريح بعض المبحوثين، أن التعود على العيش في مجتمع الاستقبال يعنى ترسيخ العلاقة النفسية و الوجدانية التي تربط بين المهاجر غير الشرعي والفضاء الاجتماعي الذي يتحرك ضمنه، المنزل الذي يعيش فيه، و مكان العمل الذي يزاول فيه نشاطه المهني. و بذلك فإن قرار المهاجر غير الشرعي بعدم العودة يكون مرغوب فيه، لأنه يرتبط بالضرورة بالرغبة في تحقيق النجاح الاجتماعي و المهني، أي أن هذا القرار لا يمكن تنفيذه و الإصرار عليه إلا بدافع شعوري من طرف المهاجر غير الشرعي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد عملنا خلال مراحل هذا البحث على دراسة للنوع الاجتماعي و مشروع الهجرة لدى الطلبة الجامعيين بمدينة وهران من منظور سوسيو أنثروبولوجي. فقمنا بالوصف والتفسير و التحليل تقودنا في ذلك رغبة في الفهم مثلت غايتنا الأساسية في هذا الجهد الأكاديمي. و لئن انحصر هدفنا في هذا المنحى، فإن رغبتنا في الفهم إزدادت تأصلا مع تقدم البحث و تعقيد الظاهرة المدروسة و تداخل متغيراتها. فقد رافقت مراحل بحثنا حالات التعقيد أثارت فينا قلقا سوسيولوجيا متواصلا اقتضى منا معالجة سوسيو أنثروبولوجية لهذه الظاهرة من زوايا نظر متعددة و مداخل معرفية متنوعة.

وعلى كل حال، فمن الواضح أن موضوع علاقة النوع الاجتماعي بمشروع الهجرة لدى الطلبة الجامعيين هو مجال معرفي غني بالمعاني و الأبعاد و الدلالات السوسيو ثقافية. و هو حقل جدير بالدراسة و التحليل و بنظرة شاملة و متعمقة حاولنا أن نسهم بالقليل فيه.

لقد قمنا من خلال هذا البحث بمحاولة تناول موضوع سوسيو – أنثروبولوجي، يتعلق بالنوع الاجتماعي و مشروع الهجرة لدى الطلبة الجامعيين بمدينة وهران. أفضى بنا البحث للتأكيد على فكرة مفادها، أن دراسة النوع الاجتماعي ليست نتاجا لاختلافات بيولوجية، و إنما ترجع لاختلافات سوسيو ثقافية للأدوار و المكانات، الناتجة عن الدور الذي تلعبه العائلة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية في تكوين منظومة قيمية جندرية.

كما جاءت هذه الدراسة للإجابة على إشكالية مهدت بروز ثلاث فرضيات، مثلت المحاور الرئيسية لانطلاقة البحث، و التي استخدمنا فيها بعض الطرق المنهجية الضرورية التي تمكننا من وضع خطوات هذه الدراسة، و رسم الهداف التي تقوم عليها.

كما حاولنا في هذه الدراسة، أن نستجلي معالم التنشئة الاجتماعية التي يحصل عليها الجنسين أثناء مشوار حياتهما، فاتضح لنا أن التنشئة الاجتماعية قائمة على تصور واضح المعالم شامل للفرد المرغوب فيه، حسب الظروف الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية المحددة، و معنى ذلك أن النظرة إلى الخصائص المكونة للذكورة و الأنوثة محكومة

بحاجات المجتمع و مصالحه المختلفة، مما يبرهن أن خصائص الذكورة و الأنوثة تتجاوز واقع الأمر المعطيات البيولوجية، لتعد نتاجا اجتماعيا و ثقافيا منسجم مع النسق القيمي الخاص بالمجتمع.

لقد تبين لنا من خلال البحث الميداني من خلال معالجة تمثلات المبحوثين حول مخاطر الهجرة غير الشرعية كثيرا ما تحولت لدى عديد من المهاجرين إلى عالم مليء بالطموحات و الأحلام و حاملا لأماني غير محدودة. و قد لا يبدو الأمر غريبا حينما نعلم أن هذه المخاطرة تتوزع على بدائل و خيارات متنوعة تعكس دسناميكية الظاهرة و تقلبها على وجوه متنوعة. فهي ظاهرة متحركة و قابلة للتطور و تخضع إلى منطق خاص قائم على التنوع و الحراك.

كما تبين لنا من خلال البحث الميداني أن مشروع الهجرة قابل لأن يقرأ و أن يفهم وفق مقاربات مختلفة التخصصات باعتبارها قادرة على إنتاج معان متعددة و دالة على تطورات مهمة على مستوى العلاقات الاجتماعية و بناء المخيال الاجتماعي لدى المبحوثين، إضافة إلى أنه يكشف عن تمثلات اجتماعية جديدة مرتبطة بالنجاح الاجتماعي و الاقتصادي.

لقد تبين لنا من خلال البحث الميداني من خلال معالجة تمثلات المبحوثين حول الهجرة غير الشرعية عموما و عن أوروبا خصوصا. فكانت هناك تنوع في تصريحات المبحوثين التي تنوعت حسب الأصل الاجتماعي و المستوى التعليمي، فقد كانت صورة إيجابية عن أوروبا في مخيال المبحوثين قائمة على الانبهار و الحصول على الثروة من أجل تجسيد تطلعاتهم المستقبلية و ما يحملونه من صورة نمطية قائمة على تحقيق النجاح الاجتماعي من خلال الحصول على فرص العمل و كسب المال و تحسين المستوى المعيشي بأقصر الطرق و أسرعها.

ساعدنا البحث الميداني من التقرب من تمثلات المبحوثين فيما يخص تأنيث الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري. كما تبين لنا من خلال دراستنا بروز الهجرة النسوية

غير الشرعية، حيث أصبحت المرأة فاعل اجتماعي في هذه الهجرة، و هذا نظرا للظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تعيشها أسرتها، بالإضافة إلى ما تعيشه هذه الفئة الاجتماعية من الهشاشة الاجتماعية و المهنية و صعوبة الحصول على فرص للعمل تتماشي مع المستوى التعليمي و كفاءات المهنية التي تمتلكها.

و غنى عن القول، بأنه لا تكاد تخلو أية دراسة ميدانية من الصعوبات في البحث التي تعيق سيره و تقف أمام الباحث أثناء دراسته للظاهرة السوسيو- أنثروبولوجية، و هذا الأمر لابد من تجاوزه بشتى الطرق و الوسائل العلمية الممكنة. و هنا وجب ذكر بعض العصوبات التي واجهتنا و تتعلق في رغم ندرة الدراسات و الأعمال البحثية في هذا الحقل المعرفي، حيث اجتهدنا في دراستنا، في معالجة ما هو جدير بالدراسة و التحليل. فاعتمدنا في ذلك على دراسة التمثلات الاجتماعية التي يحملها المبحوثين حول موضوع الدراسة التي حاولنا دراستها من كل جوانبها. بالإضافة عدم الخوض بعمق فيما يخص الحياة الحميمية والمنطق الاجتماعي للممارسات و التمثلات للطلبة الجامعيين، هذه الأخيرة التي تمثل إحدى الأوجه المتنوعة ذات الأهمية بالنسبة لموضوع النوع الاجتماعي. و هذا ما جعلنا نترك جوانب مختلفة دون معالجة، و التي تتطلب المزيد من الدراسة و التحليل. كما واجهتنا صعوبة أخرى، تتعلق بالدخول في عالم الأنوثة، و هذا ما يبين أن موضوع النوع الاجتماعي في مختلف صوره مازال في حاجة إلى المزيد من الأبحاث الميدانية المعمقة، والتي تتطلب بالضرورة تظافر جهود باحثين مختصين في حقل العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا لبناء نظرية علمية و موضوعية، لمعالجة المواضيع البحثية متعلقة بالنوع الاجتماعي، و ما يطرأ عليها من مختلف التغيرات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري.

المراجع

المراجع:

باللغة العربية:

- ابن منظور، لسان العرب، باء الخاء، الجزء السادس، بيروت، دار المعارف، 1980.

- القصير عبد القادر، *الهجرة من الريف إلى المدن: دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب*، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1992.

- الربايعة أحمد، *دراسات في نظرية الهجرة و مشكلاتها الاجتماعية و الثقافية*، عمان، دار الثقافة و الفنون،1978.

- الشهاوي طارق عبد الحميد، *الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية*، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009.

- المعايطة رويدا (تحرير)، *النوع الاجتماعي و أبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي*، القاهرة، منظمة المرأة العربية، ط1، 2010.

- بيك أولريش، *مجتمع المخاطرة*، ترجمة جورج كتورة، إلهام الشعراني، بيروت، المكتبة الشرقية، ط1، 2009.

- بورديو بيار، *الهيمنة الذكورية*، ترجمة سلمان قعفراني، مراجعة ماهر تريمش، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2009.

- بونت بيار ، ميشال إيزار وآخرون، *معجم الإثنولوجيا والأنتروبولوجيا*، ترجمة وإشراف: مصباح الصّمد، بيروت، مجد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، المعهد العالي للترجمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.

- بدوي أحمد زكي، *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*، بيروت، مكتبة لبنان، 1986.

- بوحوش عمار، *العمال الجزائريين في فرنسا: دراسة تحليلية*، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1975.

- بتلر جوديت، *قلق الجندر: النسوية و تخريب الهوية*، ترجمة فتحي المسكيني، قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1، 2022.

- دوتيه جان فرانسوا، *معجم العلوم الإنسانية*، ترجمة: جورج كتورة، بيروت، كلمة ومجد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

- زيمل جورج، *فلسفة النقود*، ترجمة عصام سليمان، قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط 1، 2020.

- زوزو عبد الحميد، *المهاجرون الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية بين الحربين (1919-1939)*، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974.

- زيدان أكرم، *سيكولوجية المال هوس الثراء و أمراض الثروة*، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، 2008.

- غامبل سارة، *النسوية وما بعد النسوية (دراسات ومعجم نقدي)*، ترجمة : أحمد الشامي، مراجعة: هدى الصدة، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافات، نيويورك، الطبعة الأولى، 2002.

- غضوب مي وإيما سنكلير ويب، *الرجولة المتخيلة: الهوية الذكورية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث*، بيروت، دار الساقي، 2002.

- فيلالي كمال (تحت إشراف)، الهجرة، *الحراك و النفي و آثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي*، مخبر الدراسات و الأبحاث حول الرحلة و الهجرة، جامعة قسنطينة، مطبوعات الملتقيات السنوية (5)، جوان 2010.

- معتوق فريدريك، *معجم العلوم الاجتماعية*، بيروت، أكاديميا، الطبعة الأولى، 1993.

- معلوف لويس، *المنجد في اللغة و الأدب و العلوم*، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1960.

- مقدم خديجة، *مشروع الحياة عند المراهقين الجانحين: دراسة بمركزي إعادة التربية بنين و بنات بوهران*، قسنطينة، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، 2014.

مجلات و مقالات:

- آرانجو جواكين، "تفسير الهجرة: المداخل المفاهيمية و النظرية"، ترجمة: درية الكرار، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*، العدد 165، سبتمبر، 2000.

- العرفاوي حسان، "حوار مع عبد المالك صياد"، *مجلة العالم العربي في البحث العلمي*، العدد 6، ربيع-صيف، 1996.

- التايب عائشة ، هجرة الكفاءات النسائية العربية إلى الخليج: الدوافع المعيش و التمثلات، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 498، 2000.

- بن عمار نوال، "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر"، *مجلة آفاق للبحوث والدراسات*، المجلد 03، العدد 01، 2020.

- بوناح كمال، "بعض المفاهيم و المقاربات الخاصة بدراسة الهجرة"، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 24، ديسمبر 2005.

- بورديو بيار، عبد المالك صياد، "تجميع الأهالي و منطق الاستعمار"، ترجمة عبد الرحمن بوزيدة، *مجلة الأصالة*، السنة الأولى، العدد 03، أوت 1971.

- بلحاج سليم، "الهجرة غير الشرعية و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، *المجلة الجزائرية للأمن و التنمية*، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021.

- بوحوش عمار، "الهجرة إلى فرنسا: تاريخها..."، *مجلة الثقافة*، السنة الثالثة، العدد 13، فيفري – مارس 1973.

- بن جيلالي فلة، "الهجرة القبائلية نحو فرنسا: أسطورة على أرض الواقع على ضوء مقال "عبد المالك صياد" حول أصول الهجرة القبائلية الجبلية"، مجلة فكر و مجتمع، العدد 09، جويلية 2011.

- بوراضي لزهر، محمد بوعليت، "آثار الهجرة غير الشرعية للأفارقة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري"، *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية*، المجلد 09، العدد 01، 2021.

- برغوتي آسيا، فاطمة مساني، تأثير البيئة الأسرية على لجوء المرأة نحو الهجرة غير الشرعية : دراسة حالة بمدينة عنابة، *مجلة معارف*، المجلد 20، العدد 1، جوان 2025.

- جربال، دحو، "مقدمة" في "الهجرة، الغربة، الحرقة"، ترجمة منتهى قبسي، *مجلة نقد للدراسات و النقد الاجتماعي*، العدد 27/26،خريف/شتاء، 2009.

- سماتي حاتم، محمود قندوز، إحصائيات عن الجامعة الجزائرية (1962-2018)، مجلة مدارات لدراسات العلوم الاجتماعية، المجلد 1، العدد 2، 2019.

- سعيدي محمد، "الدار-المرأة رمزية الفضاء بين المقدس والدنيوي في الثقافة الشفوية"، *مجلة إنسانيات*، العدد 2، خريف 1997.

- شنبر دومنيك، "الحداثة و المثاقفة حالة العمال المهاجرين"، ترجمة عبد السلالم فزازي، *مجلة نوافد*، العدد 20، يونيو 2002.

- عبد الغنى غانم عبد الله، *المهاجرون: دراسة سوسيو - أنثروبولوجية*، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، 2002.

- عادل فوزي (تحت إدارة)، *علم الإجتماع الأنثروبولوجي أو كيف نعيد تفكير المنهج؟*، دفتر رقم 1-2001، وهران، منشورات CRASC، 2001.

- غيريز كليفورد، *تأويل الثقافات: مقالات مختارة*، ترجمة محمد بدوي مراجعة الأب بولس وهبة، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2009.

- قباطي حفيظة، "المهاجر الجزائري من فاعل اقتصادي إلى مهاجر غير شرعي مسارات حراقة الغزوات أنموذجا"، *مجلة الواحات للبحوث و الدراسات*، العدد 16، 2012.

- قبانجي يعقوب ، "منظومة القيم العائلية في الوطن العربي محاولة نقدية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 308، أكتوبر 2008.

- لبيب الطاهر، "الأسرة العربية: مقاربات نظرية"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 308، أكتوبر، 2004.

- الطاهر لبيب، "من الخوف إلى التخويف: مساهمة في تعريف ثقافة الخوف"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 330، 2006/8.

- مرابط أحلام، "تمثلات المخاطر بين التراث السوسيولوجي و الخلفية الثقافية"، *مجلة آفاق للبحوث و الدراسات*، المجلد 6، العدد 1، 2023.

- مطاري عمر، بازة فطوم، "سلوك المخاطرة: مفهومه، إتجاهات البحث فيه و أهم النماذج المفسرة له"، *مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية – بحوث و دراسات –*، المجلد 10، العدد 2، 2023.

- مجاهدي مصطفى، قباطي حفيظة، "سير ذاتية و خطابات حول تجارب "الحرقة""، *مجلة إنسانيات*، عدد مزدوج 55-56، جانفي – جوان 2012.

- مبروك مهدي، "الحارقون: دراسة سوسيولوجية في وسط المهاجرين السريين ومخيالهم"، *المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية*، السنة الأربعون، العدد 125، 2003.

- مرابط إيمان، "الجامعة و التنمية: طالبات و مشاريع مستقبلية"، *مجلة إنسانيات*، عدد مزدوج 29-30، جويلية-ديسمبر، 2005.

الرسائل الجامعية:

- حطاب حطاب، *الجندر ما بين الهجرة و التنوع الثقافي: دراسة سوسيو – أنثروبولوجية بمنطقة تيارت*، أطروحة دكتوراه علوم في الأنثروبولوجيا، جامعة وهران،2022.

- خيراني نورالدين، *العلاقات الاجتماعية بين الجنسين : هجرة العائلات التيارتية إلى سيدي البشير حي بضواحي ولاية وهران*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا، جامعة وهران، جوان 2012.

- زيدان نعيمة، *هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا : دراسة ميدانية لظاهرة هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا فرنسا و إسبانيا نموذجا*، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران،2013-2014.

- كيم صبيحة، *مشروع الهجرة عند الشباب الجزائري : دراسة سوسيولوجية عن الحراقات بإسبانيا و المقبلات بالجزائر*، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران،2013-2014.

- مولاي الحاج مراد، *العمال الصناعيون في الجزائر : ممارسات و تمثلات : دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة*، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران، جوان 2005.

المؤسسات (وزارة، هيئات) تحقيقات ميدانية و مشاريع البحث:

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)، لجنة الجالية الجزائرية في الخارج، مشروع تقرير حول *وضعية الجالية الجزائرية في الخارج*، الدورة العامة الحادية عشر، الجزائر، جويلية 1998.

Bibliographie :

- Addi, Lahouari., Les mutations de la société algérienne : famille et lien social dans l'Algérie contemporaine, Paris, Ed. la Découverte, 1999.

- Abric, Jean-Claude., *Pratiques sociales et représentations*, Paris, P.U.F, 1994.

- Abrous, Dahbia., L'honneur face au travail des femmes, Paris, Ed. L'Harmattan, 1989.

- Balandier, Georges., *Sens et puissances : les dynamiques sociales*, Paris, P.U.F, 1971.

- Bourqia, Rahma, et al., *Femmes, Culture et Société au Maghreb. 1-Culture, Femmes et famille*, Casablanca, Afrique Orient, 2000.

- Blanchet, Alain., Gotman, Anne., *L'enquête et ses méthodes : l'entretien*, Paris, Ed Nathan Université, 1992, P.40.

- Beaud, Stéphane., Weber, Florence., *Guide de l'enquête de terrain*, Paris, Ed La Découverte, 1997.

- Bennoune, Mahfoud., *Les Algériennes victimes de la société Néopatriarcale*, Alger, Editions MARINOOR, 1999.

- Benghabrit – Remaoun, Nouria., (Sous la direction de), *Enquête nationale en Algérie, « Femmes et intégration socio-économique »*, Réalisée par le CRASC pour le compte du Ministre délégué chargé de la famille et la condition féminine, Ed. CRASC, 2006.

- Benghabrit – Remaoun, Nouria., Haddab, Mustapha., (Sous la dir de), *L'Algérie 50 ans après, Etats des Savoirs en Sciences Sociales et Humaines 1954-2004*, Oran, Edition CRASC, 2008.

- Dubar, Claude., *La socialisation : Construction des identités sociales et professionnelles*, Paris, Ed. Armand Colin, 2000.

- Collectif, *Genre, Inégalité et religion*, Actes du premier colloque inter-réseau du programme thématique « Aspects de l'état de droit et démocraties », de l'Agence Universitaire de Francophonie (A.U.F), Dakar, 25-27 Avril, 2006, Ed. A.U.F, 2007.

- Chaulet, Claudine., La terre les frères et l'argent, Tome I, Alger, O.P.U, 1987.

- Ferrand, Michèle., *Féminin, Masculin*, Paris, Ed la Découverte, 2004.

- Guionnet, Christine., Erik, Neveu., *Féminins/Masculins: Sociologie du genre*, Paris, Ed. Armand Colin, 2009.

- Guy, Rocher., *Introduction à la sociologie, 3- changement social*, Paris, Ed H.M.H, 1968.

- Fougeyrollas- Schwibel, Dominique., et el, (Sous la direction), *Le genre comme catégorie d'analyse, Sociologie, Histoire, Littérature*, Paris, Ed. L'Harmattan, 2003.

- Hurting, Marie-Claude, Michèle, Kail., Hélène, Rouch., (Sous la direction), *Sexe et genre. De la hiérarchie entre les sexes*, Paris, Ed. CNRS, 2002-2003.

- Jodelet, Denise., *Les représentations sociales*, Paris, P.U.F, 1989.

- Kian-Thiebaut, Azadeh., et Leder-Fouladi, Mari., (Sous la direction de), *Famille et mutations socio-politiques : L'approche culturaliste à l'épreuve*, Paris, Ed. de la Maison des Sciences de l'Homme, 2005.

- Lacoste Dujardin, Camille., *Des mères contre les femmes : Maternités et patriarcat au Maghreb*, Paris, Ed. la Découverte, 1996.

- Laure, Beremi., Sébastien, Chauvin., Alexandre, Jaunait. , Anne, Revillard., *Introduction aux Gender Studies, Manuel des études sur le genre*, Bruxelles, Editions De Boeck Université, 2008.

- Mohammedi, Sidi Mohammed (Coordination par)., *Abdelmalek Sayad, migrations et mondialisation*, Actes du Colloque international organisé au CRASC les 21 et 22 mai 2013, Oran, Editions CRASC, 2014.

- Mucchielli, Alex., *Les méthodes qualitatives*, Paris, P.U.F, 1991.

- Menderas, Henri., Forsé, Michel., *Le changement social : Tendances et paradigmes*, Paris, Armand Colin, 1983.

- Mugny, Gabriel., Carugati, Felice., *L'intelligence au pluriel : Les représentations sociales et l'intelligence et son développement*, Paris, Coussent, Del-Val, 1995.

- Peretti-Watel, Patrick, *La sociologie du risque*, Paris, Ed. La Découverte, 2001,

- Quivy, Raymond., Luc van Campenhoudt, *Manuel de recherche en sciences sociales*, Paris, Ed Dunod, 1995.

- Remaoun-Benghabrit, Nouria et Benzenine, Belkacem., (Coordonné par)., *Les Femmes Africaines à l'épreuve du développement*, Oran, Editions CRASC, 2012.

- Stora, Benjamin., *Ils venaient d'Algérie. L'immigration algérienne en France 1912-1992*, Paris, Ed. Fayard, 1992.

- Sayad, Abdelmalek., *L'immigration et les paradoxes de l'altérité*, Paris, Ed. Raisons d'Agir, 2006.

- Thomas, William Isaac, Znaniecki, Florian., *Le paysan polonais en Europe et en Amérique, Récit de vie d'un migrant*, Préface de Pierre Tripier, Une sociologie pragmatique, Paris, Ed Nathan, 1998.

- Talha, Larbi., Andezian, Sossie., Baduel, Pierre-Robert., *Maghrébins en France : Emigrés ou Immigrés*, Paris, Ed. CNRS, 1983.

- Zerdoumi, Nafissa., *Enfants d'hier : L'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien*, Paris, Maspero, 1970.

Articles et revues :

- Bourdieu, Pierre., « A Propos de la famille comme catégorie réalisée », in *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*, N° 100, décembre 1993.

- Laouargant, Sophia., "Des territorialités de genre aux territorialités de projet dans le bassin méditerranéen » in *Revue Montagnes Méditerranéennes*, N° 19, 2004.

-El Harras, Mokhtar., « Les mutations de la famille au Maroc », W.C,. Young and Setterney Shamy. Anthropological approaches to the Arab families: au introduction, in *Journal of Comparative Family Studies*, Vol XXVIII, N 2, Summer, 1997.

- Sayad, Abdelmalek., « Les trois "âges" de l'immigration algérienne en France», in Revue Actes de recherche en sciences sociales, n° 15, 1977.

- Sayad, Abdelmalek., « Le logement provisoire pour des travailleurs provisoires», *Revue Recherches Sociales*, N° 73, janvier-mars, 1980.

- Scott, Joan. W., « Le genre : une catégorie d'analyse toujours utile ? », (Traduit de l'Anglais par Nicole G. Albert). In revue Diogène, N° 225, Janvier-Mars, 2009, p.8.

- Sayad, Abdelmalek., « Le logement provisoire pour des travailleurs provisoires», *Revue Recherches Sociales*, N° 73, janvier-mars, 1980.

Thèse :

- Otmani, Rim., *L'expérience migratoire illégale en France : le cas des migrants clandestins algériens*, Thèse de doctorat de sociologie, Paris, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales (EHESS), 2015.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (01)

دليل المقابلة

ملحق رقم (02)

الجدول رقم 1 يوضح الخصائص السوسيو ديموغرافية للمبحوثين

دليل المقابلة

البيانات الشخصية

- السن

- الجنس

- الحالة العائلية

- المستوى التعليمي

- الأصل الاجتماعي

- كيف تعرف الهجرة غير الشرعية في نظرك؟

- ماذا تمثل لديك الهجرة غير الشرعية؟

- حسب رأيك ماهي أسباب الهجرة غير الشرعية؟

- في نظرك ما الذي يدفع الفرد إلى الهجرة غير الشرعية؟

- هل تفكر في الهجرة غير الشرعية؟

- ماذا تمثل إليك أوروبا؟

- في نظرك هل يمكن اعتبار الهجرة غير الشرعية حلا للمشاكل الاجتماعية و الاقتصادية في بلدك؟

- ما رأيك في الهجرة الشرعية في الواقع المعيشي في بلدك؟

- هل تفكر حاليا في الهجرة غير الشرعية؟

- ماهي الصور و التمثلات التي تحملها عن البلد الذي ترغب في الهجرة إليه؟

- ما رأيك في الهجرة غير الشرعية الذي تقوم بها المرأة في بلدك؟

- هل تعتبر أن الهجرة غير الشرعية وسيلة للنجاح الاجتماعي؟

ملحق رقم (02)

الجدول رقم 1 يوضح الخصائص السوسيو ديموغرافية للمبحوثين

رقم المقابلة	السن	الجنس	المستوى التعليمي / التخصص	الحالة العائلية	الأصل الاجتماعي
1	23	ذكر	علم الاجتماع	أعزب	مدينة وهران
2	19	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
3	1	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
4	21	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
5	22	ذكر	علم الاجتماع	أعزب	مدينة وهران
6	19	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
7	22	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
8	20	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
9	23	ذكر	علم الاجتماع	أعزب	مدينة وهران
10	22	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
11	19	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
12	21	ذكر	علم الاجتماع	أعزب	مدينة وهران
13	20	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
14	19	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
15	23	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
16	22	ذكر	علم الاجتماع	أعزب	مدينة وهران
17	19	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
18	20	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
19	21	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
20	19	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
21	23	ذكر	علم الاجتماع	أعزب	مدينة وهران
22	22	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
23	20	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران
24	23	ذكر	علم الاجتماع	أعزب	مدينة وهران
25	19	أنثى	علم الاجتماع	عزباء	مدينة وهران

Résumé :

Cette étude s'intéresse aux transformations socioculturelles liées aux relations de genre chez les étudiants universitaires. Elle examine leurs perceptions et pratiques concernant la migration irrégulière et les différents facteurs sociaux qui y contribuent. Elle explore également le rôle de certaines institutions de socialisation dans la construction de cette perception.

***Mots clés** : Migration irrégulière – Genre – Université – Famille – travail.*

« Gender and the Migration Project:
An Anthropological Study of University Students in Oran»

Abstract :

This study attempts to address some of the social and cultural changes related to gender relations among university students. It focuses on examining their perceptions and practices regarding irregular migration and the various social pathways that contribute to it. Additionally, it explores the role of certain socialization institutions in shaping this perception among these university students.

***Key words** : Irregular migration – Gender – university – Family – Work.*

"النوع و مشروع الهجرة:
دراسة أنثروبولوجية للطلبة الجامعيين بمدينة وهران"

الملخص:

نحاول من خلال دراستنا التطرق إلى بعض التغيرات الاجتماعية و الثقافية المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين للطلبة الجامعيين و هذا من خلال تركيزنا على دراسة التمثلات و الممارسات التي يحملونها لمشروع الهجرة غير الشرعية و مختلف المسارات الاجتماعية المكونة له. بالإضافة لدراسة دور بعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تشكيل هذا المشروع لدى هؤلاء الطلبة الجامعيين.

كلمات مفتاحية : الهجرة غير الشرعية ـ النوع الاجتماعي (الجندر) ـ الجامعة ـ العائلة ـ العمل.